ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٧٤ - شعبان ١٤٣٧هـ مايو ٢٠١٦م

د. سالم القحطاني لـ (الشورى) :

مجلس الشورى يعمل وفق نظامه وصلاحياته... ولا يحاسب إلا على قراراته

نظمه مجلس الشورى

ملتقى الإرهاب والتنظيمات الإرهابية يثمن دور المملكة الرائد في مواجهة الإرهاب

أزمة السكن تتفاقم.. والوزارة لازالت تدرس وتخطط!!

مطالبة الخطوط السعودية بإيجاد البدائل المناسبة للمسافرين الذين تتأخر رحلاتهم المتواصلة

التثقيف الصحي بين الواقع والمأمول

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

تقدير دولي لجهود المملكة في التصدي للإرهاب والتنظيمات الإرهابية

إشادة المشاركين في ملتقى الإرهاب والتنظيمات الإرهابية الذي نظمه مجلس الشورى بدور المملكة العربية السعوديـة الرائد في مواجـهة الإرهـاب والتصدي للتنظيـمات الإرهابية، هي اعتراف من ذوي الاختصاص والمهتمين بظاهرة الإرهاب والتطرف بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيـز آل سعود - يحفظه الله - في محاربة ظاهرة الإرهاب على المستويين المحلي والدولي.

كما أن جهود المملكة في هذا المجال كانت محل تقدير من العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين التقاهم وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أثنى عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب على جهود المملكة في مكافحة الإرهاب، وخصوا بالذكر جهود مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة ودوره الكبيـر في مناصحـة الموقـوفين بتهـم الإرهـاب وتصحـيح مفاهيمـهم الخاطئة في العقيدة الإسلامية، محاربة الغلو والتطرف.

مجلس الشورى وبحكم اختصـاصه في دراسـة الأنظمـة درس وأقـر العديـد من الأنظـمة التي تشدد الإجراءات والعقوبات على الإرهابيين ومن يساندهم أو يقدم لهم العون والمساعدة، في سعي من الدولة وفقها الله لحفظ الأمن والاستقرار، وحماية الوطن من شرور أرباب الفكر الضال ممن باعوا أنفسهم لأعداء هذه البلاد المباركة.

المملكة العربية السعوديـة التي عانت من الإرهـابيين، واكتوت بنار الإرهاب، أضحت اليوم دولة رائدة في التصدي للإرهاب والمنظمات الإرهابية، بفضل من الله ثم بفـضل جهـود حكـومة خـادم الحرمين الشريفين، ورجال الأمن البواسل. فقد واجهت المملكة ظاهرة الإرهاب، أمنياً وحققت قوات الأمن نجاحًا منقطع النظير في مواجهة الإرهابيـين، وسجل رجال الأمن إنجازات أمنية بتوجيه ضربات استباقية للإرهابيين ووأد مخططاتهم الإجرامية قبل تنفيذها.

ولم تقتصر جهود المملكة في التصـدي للإرهـاب على المستـوى المحلي، بل كان لها دوراً رائداً في محاربة الإرهاب على المستوى الدولي، من خلال مشاركتها ضمن التحالف الدولي لمحاربة التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

تحت القبة

٢٦

المجلس يطالب بلجنة خاصة لفض منازعات أنظمة التعاملات الإلكترونية الحكومية

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٧/٨/٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مطالبة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على إنشاء لجنة خاصة لفض ما قد ينشأ من منازعات تتعلق بأنظمة التعاملات الإلكترونية الحكومية.

كما طالب المجلس الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالموافقة على مشروعات وميزانيات تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، من خلال إلزام تلك الجهات باستخدام النظم الإدارية والمالية، وكذا بنية الاتصالات وتقنية المعلومات، المعتمدة من الوزارة.

التغطية

٣٢

رئيس مجلس الشورى: البرلمان العربي عبر بوضوح عن دعمه لموقف المملكة ورفضه تسييس شعيرة الحج

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قرار البرلمان العربي برفض وإدانة محاولات إيران تسييس فريضة الحج، دليل على السياسة الحكيمة للمملكة العربية السعودية في هذا الشأن.

وقال معاليه: " إذا أرادت إيران أن تحول بين أداء الحجاج لمناسكهم من خلال إدخال جوانب سياسية في شعيرة الحج فهذا أمر غير مقبول ولن تقبل به المملكة العربية السعودية أو أي دولة إسلامية".

التغطية

٤٠

وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس شرح لأعضاء الكونغرس مواقف المملكة من الإرهاب وقضايا المنطقة

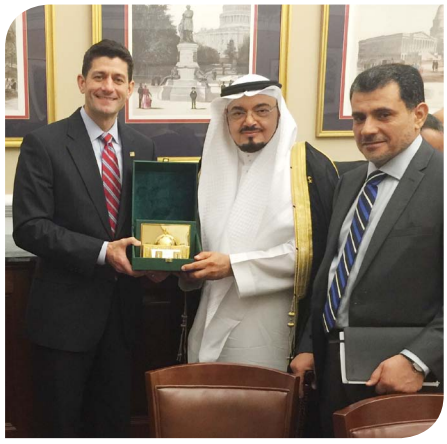

قام وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من ٩-١٣ شعبان ١٤٣٧هـ الموافق ١٦-٢٠ مايو ٢٠١٦م، التقى خلالها معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي وعدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، ومسؤولاً في وزارة الخارجية الأمريكية، كما زار أعضاء وفد الشورى عددًا من مراكز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن.

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

الحوار

٤٨

عضو مجلس الشورى د.سالم القحطاني لـ (الشورى):

مجلس الشورى يعمل وفق نظامه وصلاحياته... ولا يحاسب إلا على قراراته

تخصص في الدراسات التربوية، فدرس المناهج وطرق التدريس، عمل معيداً بكلية التربية في أبها ثم محاضراً فيها، نال درجة الدكتوراه من جامعة ولاية أوهايو الحكومية، وحصل على جائزة التميز من سفير المملكة بالولايات المتحدة آنذاك، ليعود إلى أرض الوطن أستاذاً مساعداً في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض، ثم مديراً لمركز البحوث بالكلية، فعميداً للدراسات العليا بجامعة الملك خالد في أبها، ثم عميداً لكلية التربية فوكيلاً للجامعة، حصل بعدها على درجات علمية إلى أن نال درجة الأستاذية في تخصصه الذي لازمه.

التحقيق

٥٦

تزداد أهميته في عصرنا الحالي لكثرة الأمراض الحديثة والأوبئة القاتلة

التثقيف الصحي بين الواقع والمأمول

مع التطور الذي يشهده العالم اليوم في جميع مجالات الحياة، والانفجار المعرفي الذي نعيشه في وقتنا الحالي، أصبح من الضروري أن يكون الفرد على قدرٍ من الثقافة في جميع المجالات ليتمكن من العيش وتحقيق متطلبات الحياة بشكل يتماشى مع هذه التطورات، ومن أكثر المجالات التي يجب أن يكون المجتمع على معرفة بها هو المجال الصحي.

تحت القبة :

أعضاء الشورى يطالبون بتقييم تجربة صندوق الموارد البشرية ٨
الشورى يطالب مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالسعي نحو زيادة استيعاب المرضى ١٦
الشورى يدعو الهيئة الملكية للجبيل وينبع إلى التوسع في استخدام التقنيات في مراقبة مدنها الصناعية .. ٣٠

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٢
مجتمع الشورى ٧٦
متابعات برلمانية ٧٨

المقالات

د. صدقة يحي فاضل ١٥
أ. محمد بن مرشد الرحيلي ٢٣
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٨٢

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الإسكان

أعضاء الشورى أزمة السكن تتفاقم.. والوزارة لازالت تدرس وتخطط!!

م. مفرح الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والثلاثين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٩/٧/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني.

وتساءل أحد الأعضاء بعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، عن ما أنجزته وزارة الإسكان؟ مشيراً إلى أن التقرير لم يعط أي جداول لأي إنجاز، ولا يعطي أية بيانات لما استلمه المواطن من وحدات سكنية، أو قطع سكنية مطورة، أو غير مطورة.

الوزارة لم توزع إلا ٣٤٠٠ وحدة سكنية منذ خمس سنوات

وأضاف العضو أن ما سلمته الوزارة للمواطنين منذ عام ١٤٣٢هـ من وحدات سكنية لا يتجاوز (٣,٤٠٠) وحدة سكنية؛ منها (٣,٠٠٠) وحدة سكنية قامت ببنائها مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للإسكان التنموي للنازحين من الحد الجنوبي، وقد نقلت تبعيتها للوزارة وأسندت مهمة توزيعها لها. مختتماً مداخلته بأن الوزارة عاجزة عن القيام بمهمة الإسكان، ومن غير المناسب أن ترمي بمسؤولية تأخير المشروعات إلى عوائق أخرى.

ورأى عضو آخر أن أكثر من يعاني من أزمة السكن هم من ذوي الدخل المحدود، وصغار الموظفين من مدنيين وعسكريين، مشددًا على ضرورة أن تنسق الوزارة مع الوزارات والشركات المملوكة للدولة لتأمين قروض لصغار الموظفين تُقتطع من رواتبهم. وطالب العضو من جهة أخرى بوقف الهجرة

وزارة الإسكان
MINISTRY OF HOUSING

إلى المدن الكبرى لإيقاف التمدد العشوائي للمدن، وأن يكون هناك تخطيط مركزي لإقامة مدن متوسطة الحجم، ومن المدن المناسبة تلك المدن التي تقع على ساحل البحر الأحمر، حيث الأجواء المناسبة ووفرة المياه.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الفجوة الإسكانية الموجودة ليست مشكلة، بل هي فرصة يمكن استثمارها اقتصاديًا بتنظيم سوق العقار وتطويره بشكل كامل، بحيث يكون جاذبًا للاستثمار العالمي، مطالباً بوضع برامج تمويلية تساعد في تمكين المواطن من التملك، والإسهام في حل المشكلات الإجرائية في التصاريح، ومواد البناء، والشفافية، والحوكمة، والوضوح، وأن يكون هناك شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، فهو من سيقود ملف الإسكان.

القطاع الخاص، هو من سيقود ملف الإسكان

وتابع آخر أن الإسكان يمثل مطلبًا حيويًا للمواطن، ولكن يعيقه عدم توفر المساكن والعبء المكلف، مضيفاً أن هناك بطء في تنفيذ ما يتم إصداره، أو ما يتم التصريح به من وزارة الإسكان، ولم نجد ما يشير إلى الإسراع في إصدار الاستراتيجية الوطنية للإسكان رغم أهميتها والمجهود الذي بُذل فيها، وأهمية البرامج الموجودة في هذه الاستراتيجية، ومنها: النظام الوطني للإسكان، والسجل العيني للعقار.

وأكد عضو آخر أن شح الأراضي والمساكن لن ينتهي إلاّ بمحاربة احتكار العقار، مضيفاً أن التأجير يعد حلًا عمليًا، وخيارًا يوفر المال مقارنة بالرهن العقاري والدفعات التي يتسبب بها الرهن، كما أن التأجير يوفر خدمات مثل: الصيانة وغيرها، فضلًا عن سهولة الانتقال من مسكن لآخر حسب ظروف العمل، مضيفاً أن مرونة عرض الوحدات السكنية للتأجير من شأنها تقليل الطلب على شراء المساكن، مما يخفف الضغوط على وزارة الإسكان.

ورأى أحد الأعضاء مناسبة أن يتم عرض الوحدات السكنية الشاغرة عبر النظام الإلكتروني كما هو حال الراغبين في الحصول على السكن الذي طبقته وزارة الإسكان، ، وذلك لتسهيل عملية معرفة عدد الوحدات الشاغرة. وبالتالي؛ قياس وضع السكن وأسعاره بمعرفة الفجوة بين العرض والطلب.

واستحسن عضو آخر إلزام أصحاب الوحدات السكنية المعدة للإيجار بالتسجيل في النظام، وعرض مواصفاتها، وموقعها، والخدمات، وأسعار الإيجار، مطالباً الوزارة بأن تفرض رسومًا على الوحدات السكنية التجارية التي تشغر لمدة تزيد عن ستة أشهر.

واعتبر آخر أن الحق في السكن ليس من الحقوق الدستورية التي يجب أن يتمتع بها المواطنون، فالدولة ليست ملزمة -قانونيًا- بأن تقدم سكنًا لكل مواطن، وهذا لا يعني أن الدولة لا تبذل جهدها من حيث توفر السكن للمواطنين؛ لأن معيار ملكية المواطنين لمساكنهم الخاصة يعتبر من أهم المعايير التي تقيس مستوى الاستقرار السياسي، ومن أهم المعايير التي تعطي مؤشرًا لقوة الطبقة الوسطى التي تعتبر الطبقة الضامنة للاستقرار السياسي في أي مجتمع.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى نسبة تملك السعوديين للسكن التي ذكرها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز عند إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي بلغت (٤٧٪)، والتي عد سموه المحافظة عليها تحديًا كبيرًا للدولة في الوقت الحاضر، ورفع هذه النسبة إلى ما نسبته (٥٢٪) سيكون - كما قال سموه - يكون من بين التحديات الكبرى لمرحلة التحول الاقتصادي.

وأضاف العضو أنه في كثير من الدول المتقدمة والتي تتمتع بمستوى اقتصادي مشابه للمملكة العربية السعودية تتجاوز النسبة (٦٥٪) مع مصطلح ما يسمى بالسكن اللائق؛ لأنه ليس كل سكنًا يعتبر سكنًا، بل يفترض أن يكون السكن لائقًا حسب المعايير والمقاييس الدولية للسكن اللائق.

واقترح عضو آخر تحويل صندوق التنمية العقاري إلى مؤسسة تمويلية وبنك عقاري، مضيفاً أن من بين المشاكل الرئيسية في عدم حصول المواطنين على سكن عدم وجود برامج تمويل مناسبة لكل فئة من فئات المجتمع.

> أزمة السكن سببها عدم وجود برامج تمويل مناسبة لكل فئة من فئات المجتمع

وكشف أحد الأعضاء أن كلفة التمويل لدينا تصل إلى ما نسبته (٧,٨) أي (٨٪) لأي تمويل بشكل عام وعدها كلفة عالية، وبيَّن أن المتوسط الدولي لهذه التكلفة في الدول المتقدمة والتي تقدم برامج تمويل محترمة لا تتجاوز(٣,٥٪)، وهذا يعني أن لدينا تكلفة تمويل عالية تجعل المواطنين لا يستطيعون الحصول على مصادر تمويل.

وأضاف العضو أن الدولة سوف تستمر في توفير السكن، حيث تبني، وتسلِّم بأسعار أقّل من سعر التكلفة، أو تعطي قروضًا مثل: قرض صندوق التنمية العقاري، مع سداد على مدى ٢٥ عام، وهذا لن يغطي هذه الشريحة، أو يساوي في القروض بين المواطنين، مضيفاً أنه يجب أن نفاضل بين المواطنين في هذا الموضوع حسب الحاجة، فالأقل دخلًا، والفقراء يجب أن يتم وضعهم في المقدمة في عملية الحصول على مثل هذه التمويلات الرخيصة من الحكومة.

وأفاد عضو آخر أن وزارة الإسكان لا تزال بعيدة عن إيجاد برامج تمويل بديلة لفئات متعددة من المجتمع، فمنذ تحويل الصندوق إلى مؤسسة تمويلية منتصف (٢٠١٥) لم نجد أي مؤشر على أن هذه المؤسسة التمويلية بدأت بإنشاء منتجات تمويلية تغطي جميع احتياجات المواطنين.

وقال آخر: إنه رغم الدعم غير المحدود الذي تحظى به وزارة الإسكان؛ إلاّ أنها حتى الآن لم تستطع أن تلبي احتياجات المواطنين، مبدياً عدم تأييده لإنشاء مركز بحثي للبحوث وبيانات الإسكان؛ لأن من شأنه أن يضيف أعباءً مالية وإدارية على الوزارة.

ورأى أحد الأعضاء أن على وزارة الإسكان أن تستفيد من المراكز البحثية، والمعاهد المتخصصة، وبيوت الخبرة دون أن تنشئ مركزًا بحثيًا خاصًا بها.

واعتبر عضو آخر أن الحلول التي قدمتها الوزارة يميل بعضها للمثالية، والبعض الآخر للمركزية الشديدة التي تمكِّن الوزارة من الهيمنة على كل شيء في مجال الإسكان.

أعضاء الشورى يطالبون بتقييم تجربة صندوق الموارد البشرية

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

تساءل عدد من أعضاء مجلس الشورى عن مدى تحقيق صندوق تنمية الموارد البشرية للأهداف التي استحدث من أجلها، مشيرين إلى أن المليارات التي يكلفها تستحق إعادة تقييم لمسيرته.

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى في جلسته العادية السابعة والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢/٨/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، أعاد أحد الأعضاء الأذهان إلى ما تم تسجيله من ملحوظات على التقرير السابق للصندوق خلال مناقشته بالمجلس، خاصة ما يتعلق بالنقص الكبير للمعلومات وتفاصيل القوائم المالية للصندوق. مضيفاً أن ما ذُكر في التقرير الحالي هو أرقام ومؤشرات عامة غير تفصيلية، لاسيما أن هذا الصندوق يسهم في إدارة الموارد البشرية، والهدف من إنشائه هو تحصيل إيراداته من مؤسسات القطاع الخاص، وصرفها على تدريب وتأهيل الشباب الراغبين في العمل.

وتابع العضو: إن التقرير لم يشر إلى نتائج البحوث والدراسات التي قام بها الصندوق. مع ملاحظة أن ممثلي القطاع الخاص لا يشاركون في اللجان الأساسية لمجلس إدارة الصندوق، مطالباً بأن يكون هناك ممثلون للقطاع الخاص في كل من: اللجنة التنفيذية، ولجنة استثمار موارد الصندوق، واللجنة الاستراتيجية التشاركية.

صندوق تنمية الموارد البشرية
HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT FUND

وتطرق عضو آخر إلى برنامج "طاقات" وكفاءته في توظيف الباحثين عن العمل، وقال: إننا لو استعرضنا البرنامج لوجدنا كفاءته متدنية جدًا، وذلك أن البرنامج لم يحقق سوى (٤٪) من طلبات المتقدمين في هذا البرنامج، بمعنى أن أداءه ضعيف جدًا ولا يحقق الهدف المنشود منه على الأقل في توظيف الراغبين في العمل. وطالب العضو الصندوق بمراجعة برامج التوظيف والبحث في تكامل هذه البرامج بعضها البعض، وإيجاد حل شمولي لرفع وتحسين كفاءة هذا البرنامج لتحقيق الهدف منه في توظيف الراغبين في العمل.

برنامج (طاقات) لم يحقق سوى (٤٪) من طلبات المتقدمين

وأشار أحد الأعضاء إلى ما تضمنه التقرير من أرقام بشأن جهوده في مجال التدريب، حيث ذكر التقرير أن الصندوق قام بتدريب ما يقارب

(٢٥٠) ألف متدرب بتكلفة تصل إلى (٥) مليارات، بمعنى أن تكلفة كل متدرب تبلغ (٢٠) ألف ريال، وتساءل العضو قائلاً: هل التدريب يحقق الجودة المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في الوظائف المناسبة؟، مشددًا في مداخلته على ضرورة أن يكون هناك تشخيص لواقع الصندوق وبرامج التدريب على وجه الخصوص، ومدى كفاءتها في تحقيق ورفع مستوى المتقدمين للعمل، حيث أن مؤشر نجاح الصندوق يقاس بمدى إسهامه في معالجة البطالة.

مؤشر نجاح الصندوق يقاس بمدى إسهامه في معالجة البطالة

واستغرب عضو آخر خلو التقرير من مؤشرات الأداء للصندوق، ولاسيما أعداد من تم توظيفهم، ومدى استقرارهم وظيفيًا، وتلبية البرامج التدريبية لاحتياجات سوق العمل، والملاءة المالية للصندوق في تحقيق رؤيته التي تهدف إلى إيجاد قوة عاملة وطنية منتجة ومستقرة، لافتاً النظر إلى أن المستفيد الأكبر من مخرجات الصندوق هي الشركات الكبرى القادرة ماليًا وفنيًا على تأهيل وتدريب العاملين لديها، بينما الحاجة ماسة إلى التركيز على الأنشطة الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تأسيس وتمكين شباب وشابات الوطن من إنشاء أعمال صغيرة ومتوسطة تدار بكفاءات وطنية بدعم ومساندة من صندوق تنمية الموارد البشرية، وبالتنسيق مع برنامج كفالة تحويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة.

واقترح العضو أن يكون هذا الصندوق تحت مظلة هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة لتحقيق الهدف في دعم الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في مجال الأنشطة الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تجارة التجزئة.

اقتراح بأن يكون الصندوق تحت مظلة هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة

واستعرض أحد الأعضاء تجربة سابقة له مع صندوق تنمية الموارد البشرية قبل نحو خمس سنوات، كونه يمثل اتحاداً لمجموعة من الشركات الوطنية تعمل في قطاع المقاولات، وعرض على مدير عام الصندوق آنذاك خطة أعدها اتحاد المجموعة لتدريب وتوظيف (٢٠) ألف سعودي وسعودية في جميع الوظائف المتعلقة بالمقاولات بانتهاء عام ٢٠٢٠م، وقد رصدت الشركة لهذا التدريب مبلغ (٢٤٠) مليون ريال، ووضعت خطة لتطوير المستقبل الوظيفي بحيث يكون للمتدرب ثلاثة خيارات: الأول: تكملة الدراسة الجامعية لمن أمضى خمس سنوات في الشركة بعد الثانوية العامة، أو بحسب التقويم الوظيفي، والثاني: العمل مع مجموعة من الموظفين لتنفيذ أجزاء من مشروعات الشركة ودعمهم بالعمالة والمهندسين كمقاولين من الباطن مع الحفاظ على وظائفهم في الشركة، ويكمن الخيار الثالث في تدريب الموظف وتأهيله ليكون على وظيفة (رئيس عمال) براتب أساسي قدره ثمانية آلاف ريال خلال خمس سنوات. ولكن للأسف لم يبد الصندوق أي تعاون مع الشركة لتنفيذ هذه الخطة.

وأكد عضو آخر أن مجلس الشورى بحاجة إلى وجود إحصاءات عن احتياج المملكة للكفاءات، والمهن الكمية، والنوعية.. وكيفية إعادة تأهيل الباحثين عن العمل لها. مطالباً بأن تتم مقارنة الخطة الاستراتيجية مع الإحصاءات؟.. وتساءل العضو قائلاً: كيف نسمي هذا العمل برمته خارطة استراتيجية، وبوصلة هذه الخريطة ليس لها اتجاه تسلكه، فالصندوق أنشئ عام ١٤٢١هـ، ووضعت له خطة استراتيجية وقودها عشرات المليارات من الريالات تمَ تحصيلها من المواطنين. فماذا لدينا بعد كل هذه السنوات من الجهود والإنفاق؟.

خارطة الطريق لدى الصندوق تسير في الاتجاه المعاكس

وأشار إلى أن معدل البطالة في المملكة عندما أنشئ الصندوق في عام ١٤٢١هـ، كان ١٠٨٪، وبعد ٨ سنوات من جهوده لتحقيق رؤيته، أصبحت البطالة في عام ١٤٢٩هـ بنسبة ٥,١٠٪، ووصلت في عام ١٤٣٤هـ إلى ٧,١١٪، وعاد للتساؤل مرة أخرى قائلاً: هل هذه الأرقام تحكي قصة نجاح أم ماذا؟، ورأى أن هذه الأرقام تشير إلى أن خارطة الطريق لدى الصندوق تسير في الاتجاه المعاكس، كما أن البيانات المثبتة في هذا التقرير تقول أن ثلثي البطالة من النساء، ثم يقوم الصندوق بتوجيه ثلثي برامجه إلى الذكور!!.

واضاف العضو إنه من الواضح أن الصندوق مازال يحاولُ الإجابةَ عن السؤالِ الفرعيِّ لا الرئيسْ. يحاولُ الإجابةَ عن: كيف نقلصُ عددَ الباحثينَ عن عمل بصرفِ النظرِ عن نوعيته، في حينِ أن السؤالَ كانَ يجبُ أن يكون: أين نحتاجُهُم وكيفَ نُؤهِلُهُم؟، ولعلَّ هذا ما يجيبُ عن المشكلةِ الحقيقيةِ في عدمِ الاستقرارِ والإنتاجيةِ لمن يقومُ الصندوقُ بتوظيفهم. وشبَّه صندوق تنمية الموارد البشرية بعددٍ من الشركاتِ والمشاريعِ التي أنشأتها بعضُ الجهاتِ الحكوميةِ رغبةً في التخلصِ من الإجراءاتِ الإداريةِ والماليةِ الحكوميةْ.

فإذا بهذهِ الجهاتِ تستعينُ بالمكاتبِ والشركاتِ الاستشاريةِ العالمية لتنشئ لها برامج بمسمياتٍ براقةٍ لا ترتبطُ بحاجاتِ الوطنِ الحقيقيةِ، وتمعن في هدرِ مواردِ الوطنِ المالية، ثم نعود بعدها لنردد "لا ظهرًا أبقينا ولا أرضًا قطعنا".

ولاحظ أحد الأعضاء أن التقرير لم يتضمن أية معلومات مهمة حول طبيعة البحوث والدراسات التي يجريها الصندوق، ولا الكيفية التي بموجبها يتم توظيف نتائج هذه البحوث والدراسات لصالح التنمية البشرية في المملكة. مطالباً الصندوق بتضمين تقاريره القادمة معلومات وافية وكافية عن هذا الموضوع، وعن ما تم بشأن قرارات مجلس الشورى بهذا الخصوص.

ورأى عضو آخر أن مشكلة البطالة في أساسها اقتصادية، إذ يشير التقرير إلى أن النشاط الاقتصادي في المملكة يتركز في ثلاث مناطق: منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، الأمر الذي يجعل إيجاد الفرص الوظيفية بالمناطق الأخرى أمراً محدوداً مع ارتفاع أعداد الباحثين عن عمل في تلك المناطق.

وأشار آخر إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل ملحوظ عند النساء، ولاحظ أن الصندوق لم يقدم في تقريره أية معلومات حول حجم البطالة لدى ذوي الإعاقة رغم ارتفاعها الملحوظ.

وأبدى استغرابه من عدم تقديم لجنة الإدارة والموارد البشرية من تقديم توصية تعالج مشكلة البطالة لدى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، فيما قدمت توصية تعالج مشكلة البطالة عند النساء.

وطالب آخر الصندوق بتزويد مجلس الشورى بما يتم صرفه على المكاتب الاستشارية، كما طالب الصندوق بالعمل على إيجاد حل جذري لمشكلة تأخر أو انقطاع بعض المكافآت التي تصرف للمعلمات في المدارس الأهلية.

وأكد أحد الأعضاء أن غياب المنهجية العلمية القائمة على تكامل تلك المبادرات وتناسقها يجعلها قاصرة عن الوفاء بالتزامها وتوقعات أصحاب المصلحة منها، مشيراً إلى أن الهدف من المبادرات لا يقتصر على إيجاد فرصة وظيفية في أسفل السلم الوظيفي فقط، وإنما الإسهام بفاعلية في تحقيق النجاح المؤسسي، من خلال إيجاد منظور مشترك حول توقعات المستفيدين وأولوياتهم (طالب الوظيفة /وصاحب العمل)، وجعل تلك البرامج متماشية مع الرؤية وبالتالي مع خططها الاستراتيجية بأن تتبع تلك المبادرات والبرامج تقنيات لقياس مؤشرات الأداء، وهذا ما لم تشتمل عليه تلك البرامج.

ولاحظ عضو آخر من خلال التقرير إهمال الصندوق لبعض المناطق، مثل منطقة الحدود الشمالية وتبوك ونجران وجازان والباحة، حيث خلت من مكاتب التوظيف، مؤكداً أن ذلك أحد أسباب الإخلال في تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة بين مناطق المملكة بالرغم من استهداف خطة التنمية العاشرة سعيًا لتحقيق ذلك. كما لاحظ العضو عدم وجود فرع نسائي للصندوق في تلك المناطق.

ورأى العضو أنه من الأجدر السعي لتطوير مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرة بتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠ تاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية، استجابة لتطلعات القيادة الرشيدة، وسعيًا لتلبية احتياجات سوق العمل، وتحقيقًا لطموحات المواطنين، مشيراً على أن أهم معيار لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة هو تساوي الفرص الوظيفية والمخصصات المالية من الرواتب والعوائد المادية بين الجنسين.

ولاحظ أحد الأعضاء قصورًا واضحًا في عملية التخطيط الاستراتيجي لمبادرات وبرامج الصندوق، إضافة إلى غياب الشمولية والافتقار للعمل التكاملي مع الجهات ذات العلاقة، مطالباً بأن يسارع الصندوق بإعداد خطة استراتيجية تنطلق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأن يعيد صندوق تنمية الموارد البشرية تقييم برامجه السابقة، والعمل على التنسيق مع هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، وتزويدها ببيانات شاملة للمستفيدين؛ اختصارًا للوقت والجهد، وتحقيقًا للمصلحة العامة.

ولفت عضو آخر إلى أن القدرات والكفاءات الوطنية هي الأساس لأي تنمية أو تطوير، ومن دون تلك القدرات الوطنية لا يمكن تحقيق التنمية، ولا رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التي ينبغي التركيز عليها، مضيفاً أننا لن نستطيع أن ندير قدراتنا وكفاءاتنا من دون وجود وزارة لتنمية الموارد البشرية، من خلال تحويل الصندوق إلى وزارة.

الشورى يطالب مؤسسة البريد بمعايير جديدة لتصنيف رسوم واصل التجاري

البريد السعودي
Saudi Post

طالب مجلس الشورى مؤسسة البريد السعودي بوضع معايير جديدة لتصنيف رسوم واصل التجاري بحيث يراعى فيها حجم الخدمات المقدمة وحجم المنشأة المستفيدة.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الثامنة والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/٨/٣هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، المؤسسة بتضمين تقاريرها السنوية القادمة الحسابات الختامية للشركات التي تسهم فيها، ووضع مؤشرات الأداء بشكل متفق مع ما تقدمه المؤسسات الدولية المماثلة من مؤشرات.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة اللواء مهندس ناصر العتيبي. حيث أوضحت اللجنة فيما يتعلق بطلب تحويل المؤسسة إلى شركة قابضة تعمل على أسس تجارية، أن المؤسسة قامت بعرض الرؤى والتوجهات للعمل على أسس تجارية على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي وافق عليها وأحال الموضوع إلى لجنة التوسع في الخصخصة، ويجري العمل - حالياً- مع اللجنة بالإضافة إلى برنامج التحول الوطني.

وبخصوص تأسيس الشركة القابضة وإطلاق الشركات التابعة أوضح رئيس اللجنة اللواء ناصر العتيبي أن إنشاء الشركة القابضة يتطلب الموافقة من المقام السامي بعد اعتماده من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، مضيفاً أن التنسيق والعمل على ذلك لازال قائماً مع لجنة التوسع في الخصخصة وبرنامج التحول الوطني، وأن ما يتعلق بإنشاء الشركات التابعة فهو من صلاحيات مجلس إدارة المؤسسة حسب تنظيمها.

وبالنسبة لما أشير إليه بأن المؤسسة العامة للبريد هي هيئة منظمة للنشاط، وأنه ينبغي أن نفرق بين المنظم والمشغل في هذا الجانب، وأن التقرير قد خلط بين هذين الجانبين؛ افاد رئيس اللجنة بأن أهم أهداف التحول هو فصل المنظم عن المشغل أو مقدم الخدمة، مضيفاً أن المؤسسة قامت بإعداد نظام البريد، وتنظيم هيئة تنظيم البريد، وتمت دراستهما واعتمادهما من هيئة الخبراء، والرفع بهما للمقام السامي لاستكمال اعتمادهما تمهيداً لفصل المنظم عن المشغل لقطاع البريد.

وبشأن ما ذُكر بأن على مؤسسة البريد السعودي القيام بقياس مدى رضى المستفيدين من خدماتها أو عدمه من قبل بيت خبرة في استطلاع الرأي، وتضمين تقاريرها القادمة نتيجة ذلك، قال رئيس اللجنة: إن المؤسسة تعمل –حالياً– على فتح قناة للعملاء لتقييم خدماتها من خلال موقعها الإلكتروني، وقياس مدى رضا العملاء، وسوف يتم تضمين التقارير القادمة بنتائج التقييم.

وأوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة وضعت خطة لبناء مباني الفروع ومكاتب المؤسسة بما يتماشى مع السيولة المتاحة، وقد تم الانتهاء من بناء مقار الفروع الرئيسة للمؤسسة في كافة مناطق المملكة، وحالياً يتم العمل على استكمال مباني الفروع المتوسطة في المحافظات، حيث يتم –حالياً– تنفيذ (١٥) مبنىً متوسطاً على عدد من مناطق المملكة.

وبشأن م طرحه بعض الأعضاء برفع مؤسسة البريد السعودي رسم الصندوق البريدي للأفراد من مئة ريال إلى ثلاثمئة ريال في السنة، أوضح رئيس اللجنة أنه حسب إفادة المؤسسة فإن الذي تم هو العكس؛ فقد تم تخفيض أجور الصندوق البريدي العائلي إلى مئة ريال للمشترك الرئيس عوضًا عن ثلاثمائة ريال، ويمكن تسجيل أفراد العائلة الإضافيين اختيارياً بـ(٣٠) ريال للفرد، لافتاً النظر إلى أنه فيما يخص فرض المؤسسة رسوماً على المستقبل للخدمة، فإن المؤسسة ذكرت أنها لا تفرض رسوماً على مستقبل الخدمة، وذلك اكتفاءً بما يتم تحصيله من المرسل لقاء أجور الخدمة المطلوبة.

الشورى يطالب الخطوط السعودية بإيجاد البدائل المناسبة للمسافرين الذين تتأخر رحلاتهم المتواصلة

اللواء . ناصر العتيبي
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للتأكد من صلاحية مكونات مقصورة الركاب، من أجهزة ومقاعد وغيرها، ومن فاعلية إجراءات الصيانة الدورية والوقائية لها.

التأكد من صلاحية مكونات مقصورة الركاب

كما دعا المجلس خلال جلسته العادية التاسعة والثلاثين، التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ٤/ ٨/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، المؤسسة إلى إيجاد البدائل المناسبة للمسافرين الذين تتأخر رحلاتهم المتواصلة، وتخصيص موظفين مؤهلين لخدمتهم، وإعادة الرحلات الداخلية المشتركة بين المناطق وبين أكثر من محطة.

إعادة الرحلات الداخلية المشتركة بين المناطق وبين أكثر من محطة

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات أعضاء المجلس وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة اللواء ناصر العتيبي الذي أوضح أن المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية عملت على خطة

السعودية SAUDIA

خلال السنوات الثلاث الماضية لزيادة وتنامي السعة المقعدية؛ حيث زادت بمقدار (١,٢٢٦,١٣٨) في عام ٢٠١٤م مقارنة بعام ٢٠١٣م، وبزيادة قدرها (٤,٥٩٢,٧١٠) مقعدًا مقارنة بعام ٢٠١١م، وهذا يدل على التدرج في الارتفاع في السعة المقعدية.

وأضاف: إن المؤسسة تبذل جهدًا لتحقيق خطة المؤسسة الاستراتيجية، وبدء خطة التحول ٢٠٢٠م، وكذلك رفع كفاءة العمليات التشغيلية والتحديث المستمر لأسطول الطائرات وتنميته بالاستحواذ على أكثر من مائة طائرة إضافية؛ ليصبح عدد الطائرات في عام ٢٠٢٠م مئتي طائرة، وذلك بغرض التوسع في تلبية الطلب المتزايد على السفر الداخلي وتشغيل رحلات محطات دولية جديدة، وتحسين الخدمات المقدمة للضيوف المسافرين.

وأوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة وفي إطار برنامج التحول أبرمت اتفاقية تنضم بموجبها (٥٠) طائرة من طراز أيرباص لأسطولها الجوي، وسوف تصل الطائرات تباعًا ويكتمل وصولها خلال أقل من ثلاث سنوات؛ لتشكل دعمًا للعمليات التشغيلية الداخلية، وتوفر المزيد من الرحلات والسعة المقعدية إقليميًا وبين المحطات الداخلية.

وفي مجال تحسين الخدمات خلال العامين الماضيين قال العتيبي: إن للمؤسسة سجل حافل، حيث حصلت على المركز السادس عالميًا وبنسب جيدة في مواعيد الرحلات، كما حصلت خلال شهر يوليو ٢٠١٤م على المركز الأول عالميًا بالرغم من الزيادة في أعداد الرحلات الداخلية والدولية.

وأفاد رئيس اللجنة أن المؤسسة أشارت إلى مجالات تطوير الخدمات، ومنها: موقعها الإلكتروني الذي من خلاله يتم إنهاء كافة إجراءات السفر، وموقع جوال السعودية، وأجهزة الخدمات الذاتية، وتنويع البرامج الترفيهية على الطائرة بتقديم خدمتي التجوال والواي فاي.

وتابع رئيس اللجنة أن إلغاء تخفيض أسعار التذاكر الداخلية للطلاب صدر بشأنه قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١٤٣٤/٢/٤هـ، في الفقرة (عاشرًا) التي تضمنت: الموافقة على ما ورد في المحضر المشترك بين وزارة المالية والهيئة العامة للطيران المدني بالنسبة إلى إلغاء التخفيضات الممنوحة على أسعار التذاكر الداخلية لبعض الفئات ومن ضمنهم الطلاب.

واشارت اللجنة إلى أن الخطوط السعودية تولي ذوي الاحتياجات الخاصة اهتمامًا ورعاية خاصة، حيث تقدم لهم ولمرافقيهم تخفيضًا نسبته (٥٠٪) على أسعار التذاكر الداخلية، وتخصص المؤسسة لهم كاونترات في مكاتب المبيعات، وفي مطارات المملكة لتقدم كافة الخدمات التي قد يحتاجونها لإنهاء إجراءات السفر بكل يسر وسهولة.

ونقل رئيس اللجنة عن المؤسسة تأكيدها أنها تحرص على تطبيق كافة المعايير التخصصية العالمية في صناعة الطيران، وذلك من باب حرصها على أمن وسلامة ضيوفها الكرام وتقديم الخدمة المناسبة لهم.

وأضاف: إن المؤسسة تحرص على أمن وسلامة الركاب على الطائرة، حيث يقوم قطاع السلامة والجودة بالمؤسسة على تطبيق المعايير العالمية في مجال صناعة الطيران، كما تخضع المؤسسة لعمليات تفتيش دورية من قبل منظمات دولية في مجال صيانة الطائرات، وتسعى للحصول على شهادات الأمن والسلامة.

كما أفادت المؤسسة أن موظفيها يخضعون لنظام التقاعد المدني؛ حيث يتم تقاعد الموظف عند بلوغه سن الستين، أو بلوغ خدماته أربعين عامًا، وهذا ما يتم تطبيقه على موظفي المؤسسة أسوة بجميع موظفي الدولة.

وأفاد رئيس اللجنة أن المؤسسة أرجعت ارتفاع قيمة المصروفات على الإيرادات إلى عدة أسباب، أهمها: انخفاض أسعار تذاكر السفر على الرحلات الداخلية؛ وتأثير القيود المؤقتة لإصدار تأشيرات الحج والعُمرة؛ والتزايُد المضطَّرد في رواتب الموظّفين والمزايا المرتبطة بها نتيجةً للعلاوات السنوية بمتوسط (٤٪)؛ والزيادة الهائلة (بنحو٣٠٪) في أسعار الوقود الذي تمّ شراؤه بالقيمة السوقية في المحطات الدولية خلال عام ٢٠١٤م،

لافتاً النظر إلى أن الخطوط السعودية تتكبد خسائر كبيرة، وِفق المعايير المالية الدولية، جراء اضطرارها لاستخدام معظم طائرات أسطولها في رحلاتها الداخلية، ومن ثم فإنه من غير المتوقَّع أن تتمكن المؤسسة من استرداد قيمة تلك الطائرات على مدى فترات تشغيلها.

وعن الكادر الذي يعين عليه موظفو الخطوط السعودية نقلت اللجنة للأعضاء ما أوضحته المؤسسة بأن تعيين موظفي المؤسسة العامة للخطوط كان في السابق على كادر لائحيين يخضعون لنظام التقاعد المدني مثل كافة موظفي الدولة، ومن منطلق التوجه نحو التخصيص ومنذ عام ٢٠٠٦م؛ تم البدء في تعيين موظفي المؤسسة على نظام العقود ويخضعون لنظام التأمينات الاجتماعية.

واشارت اللجنة إلى أن المؤسسة تقوم منذ تأسيسها بتقديم خدمات النقل الجوي الداخلي لعدد (٢٧) مطارًا تربط مدن المملكة عبر شبكة

من الرحلات اليومية، بحيث يمثل حجم التشغيل الداخلي النسبة الكبرى من عملياتها التشغيلية، ويرتفع معدل النمو التشغيلي سنويًا لتغطية النمو المتزايد على الحاجة إلى السفر الداخلي، لافتة النظر إلى أنه رغم ثبات أسعار تذاكر السفر الداخلية لمدة عشرين عامًا فقد كان هناك ارتفاع مستمر في تكلفة التشغيل، وأن الخطوط السعودية تقدم حسب التوجيهات السامية الكريمة منذ عام ١٤٠٢هـ أسعارًا مخفضة.

وبينت اللجنة أن الخطوط السعودية تقوم بتشغيل رحلات إلى بعض المناطق الداخلية، كما تعتبر أسعار التذاكر الداخلية التي تقدمها الخطوط السعودية لعملائها منخفضة مقارنة مع أسعار التذاكر لشركات الطيران الأخرى التي تقدمها للرحلات الداخلية في موطنها لنفس المسافة، مشيرة إلى أن موضوع إنشاء طيران اقتصادي منخفض التكاليف تحت الدراسة، وسوف يقوم مجلس إدارة المؤسسة باتخاذ القرار المناسب حياله.

وأوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة أفادت أنها وضعت برنامجًا لتحسين القوى العاملة ورفع كفاءة الأداء التشغيلي؛ حيث قامت بتشجيع الموظفين على التقاعد المبكر ممن يشغلون وظائف غير تشغيلية في القطاعات المساندة، وهذا ما كفله لهم النظام طالما بلغت خدمات الموظف عشرين عامًا.

وزاد رئيس اللجنة أن المؤسسة أفادت أنها تتيح للضيف من خلال التقنية الحديثة إمكانية الحصول على بطاقة صعود الطائرة قبل موعد السفر بأربعٍ وعشرين ساعة، من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني، أو موقع جوال "السعودية"، أو من أجهزة الخدمة الذاتية، أو من خلال مكاتب المبيعات.

وتابع اللواء العتيبي أن المؤسسة أفادت أن الإدارة العامة لعلاقات العملاء بالمؤسسة تقوم بتلقي شكاوى العملاء، وإجراء الاستبيانات، واستطلاع للرأي العام، لقياس مدى رضا العملاء عن الخدمة المقدمة بمشاركة شركات عالمية متخصصة في هذا المجال، ومن ثم إفادة الضيف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الشكوى عن نتائج شكواه.

« تقوية الذات « والإعلام ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

«تقوية الذات» بالنسبة لأي دولة، تعني: قيام شعب وحكومة الدولة - أي دولة - بتنمية وإصلاح وتطوير وتقوية دولتهم (بمعنى «القوة» الشامل) لجعلها دائما دولة قوية محترمة، قادرة (لأقصى حد ممكن ومتصور) لحماية نفسها، وحفظ حقوقها ورعاية مصالحها، وضمان استقلالها وسيادتها. و «القوة» (Power) لا تقتصر على القوة المسلحة، بالطبع، وإنما تشمل كل "عناصر" قوة الدولة الست، وهي : نظام الحكم والإدارة، كم ونوع السكان، الموقع الجغرافي والطوبوغرافي، الموارد الطبيعية، الإمكانات التقنية والصناعية، القوة المسلحة. وتنمية الذات تعني: تنمية وتطوير هذه العناصر الستة، بأساليب تنمية كل منها المعتمدة علميا وعالميا.

إن تقوية الذات (التنمية والإصلاح)، وبشكل جاد ومتواصل وسليم ومستدام، تضمن للدولة (سكانًا وموارِدًا) النمو السليم، والتمكين الحقيقي، والعزة والمكانة المرموقة في الحاضر والمستقبل. والمقصود هنا بتنمية الذات هو: تطوير وتنمية وتحسين إمكانات وقدرات الدولة - أي دولة - المتجسدة أساسًا في "عناصر" القوة الستة فيها. والواقع، إن "القوة" الدولية، بمعناها الواسع المتضمن القوة بعناصرها الستة الرئيسة المذكورة، هي - أو هكذا يجب أن تكون - الـ"هدف" الرئيس لكل دولة نابهة، وأيضا "وسيلتها" لتحقيق أهدافها، خاصة على الساحة الدولية... حتى عرفت "العلاقات الدولية" بأنها: صراع (فيما بين الدول) من أجل القوة.

وكما أن رأس المال يمكن أن يجلب - إن استثمر وأدير بشكل صحيح - مزيدًا من المال، فإن القوة يمكن أن تستخدم لجلب مزيد من القوة، ان نميت وأديرت بشكل سليم وحكيم...

وكل دولة تواجه دائمًا، وبطبيعة الحال، أخطارًا وتحديات داخلية وخارجية شتى. وخير وأنجع وسيلة لمواجهة هذه التحديات هي: تقوية الذات (بالمعنى المشار إليه) وباستمرار. أي تنمية وتطوير كل عناصر القوة فيها، بشكل متواصل. وهذا لن يحصل ما لم يتوفر للدولة نظامًا سياسيًا سليمًا مستقرًا وفاعلًا. فالنظام المذكور هو الجهاز الذى يدير الدولة، ويوجهها إما للأمام أو إلى الخلف. إن تجاهل تقوية الذات، أو عدم القيام بهذه العملية بالأسلوب السليم، غالبًا ما يعني: حصول تدهور متواصل في "قوة" الدولة المعنية... وبالتالي، حصول تدهور متواصل في قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، وفى نوعية الحياة فيها، خاصة عندما لا يحصل تدهور وضعف مماثل في قوة الأطراف المنافسة لها.

صحيح، أن للإعلام دور مؤثر في الآخرين، في المدى القريب، وقدرة على "تجميل"، أو "تسفيه"، أقوال وأفعال البعض وأوضاعهم، ولكن "حبل الإعلام قصير"... وفى نهاية المطاف، فإن الإعلام لا يمكن أن يبنى بيوتًا لا عماد لها، أو يشيد قصورًا في الهواء. يقول مثل حجازي شهير، تدليلًا على عدم القدرة على تجميل القبيح: "تتعب المقينة في الوجه الغلس"...؟! أي يصعب على خبيرة التجميل أن تزين وجها قبيحًا أصلًا. وهناك مثل مشابه وفى ذات الموضوع يقول ما معناه: "الجميل جميل ولو صحى لتوه من النوم"... بمعنى: يصعب تقبيح الجميل، أو تجميل القبيح.

إن من أهم "وسائل" تحقيق أهداف السياسة، بصفة عامة، والسياسة الخارجية، بصفة أخص، هو: الإعلام والأدوات النفسية. ولكن، تظل هذه الوسيلة محدودة التأثير في المدى الطويل، خاصة في حالات وجود مصادر إعلامية منافسة، أو محايدة، قوية ومسموعة. وخاصة أيضا في حالات عدم تقوية الذات بشكل ومضمون سليمين، أو تعثر هذه التقوية. لذلك، تظل "تقوية الذات"، وبشكل متواصل، هي الطريق الأسلم والأصح للبقاء والتقدم والازدهار، واكتساب تقدير الآخرين بالفعل. فعمل أي دولة على تقوية ذاتها إيجابًا، بشكل سليم ومدروس، ونجاحها في ذلك، غالبًا ما يضمن للدولة المعنية حاضرًا جميلًا، ومستقبلًا أجمل. كما يغرس بالفعل احترامها في قلوب وأعين الناس، بشتى فئاتهم ومشاربهم. وغالبًا ما يحصل العكس في حالة عدم تقوية الذات بشكل سليم، أو الفشل في هذه التقوية.

الشورى يطالب مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بالسعي نحو زيادة استيعاب المرضى

د. عبدالله العتيبي
رئيس اللجنة الصحية

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٨ / ٧ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للسعي إلى زيادة استيعاب المرضى المراجعين والمحولين للحصول على خدمات المستشفى التخصصية والإفادة الكاملة من توسعة العيادات الخارجية.

كما دعا المجلس المستشفى لتفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة وتعزيزها في سبيل تقديم خدمات علاجية وتأهيلية للمكفوفين وضعاف البصر.

وطالب المجلس في قراره المستشفى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للمشاركة الفاعلة في الجهود والمبادرات والبرامج الدولية للحد من انتشار ضعف البصر الذي يمكن تجنبه بحلول العام ٢٠٢٠م.

كما طالب المجلس المستشفى بالعمل على زيادة الدورات التدريبية الصحية المتخصصة وورش العمل للعاملين في مجالات العلوم الطبية التطبيقية ومجال الصيدلة الإكلينيكية.

وشدد المجلس على ضرورة مراجعة الهيكل التنظيمي للمستشفى بما فيه استقلال وحدة المراجعة الداخلية عنه وربطها تنظيميًا بوزارة الصحة، وإعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين، بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم.

ودعا المجلس في قراره المستشفى بتضمين تقاريره القادمة معلومات تفصيلية عن مدى الإفادة الكاملة من إنشاء مختبرين للخلايا الجذعية في المستشفى.

وكان مجلس الشورى قد استمع لوجهة نظر اللجنة الصحية، بشان ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي.

وأكدت اللجنة الصحية في معرض وجهة نظرها أن قوائم الانتظار لا تزال كبيرة في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، في ظل غياب استراتيجية مرتبطة بآلية للتغلب على هذه المشكلة، وزيادة كادره الطبي والتمريضي.

د. العتيبي: قوائم الانتظار لا تزال كبيرة.. بلا استراتيجية للتغلب عليها

وأوضحت اللجنة أن قوائم الانتظار مشكلة تواجه المستشفى وتراكمت خلال السنوات العشرين الماضية لأسباب مختلفة، مشيرة إلى سعى المستشفى إلى السيطرة على هذه المعضلة وذلك عبر مراجعة جميع المرضى في قوائم الانتظار عن طريق فريق مخصص لهذا الغرض، وفتح عيادات

جديدة، وكذلك زيادة غرف العمليات، والتعاقد مع جامعة جونز هوبكنز لإيفاد (٧) أطباء في تخصصات العيون المختلفة بعد موافقة المقام السامي الكريم، والتعاقد مع أطباء سعوديين وغير سعوديين، وفتح عيادات مسائية للكشف على مرضى المستشفى.

وزاد رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي أن المستشفى لجأ أيضاً لزيادة قبول الأطباء في التخصصات الدقيقة؛ ليتم تخريج أكبر عدد من الأطباء، حيث تم تخريج (٢٧٢) طبيبًا وطبيبة، وذلك لتقليل عدد المرضى المحالين إلى المستشفى من مناطق المملكة المختلفة بعد عودة الأطباء المؤهلين إلى مناطقهم.

وتابع إن المستشفى بدأ في برنامج زيارة مناطق المملكة المختلفة؛ بحيث يتواجد أطباء بشكل مستمر، وليس زيارات فقط كما كان معمولاً به في السابق، كما سعى إلى التوسع في الخدمات الطبية المساعدة من أجل خدمة المريض في الوقت الملائم، وتطبيق نظام جدولة المواعيد على المدى البعيد لمدة سنة، ومواصلة تقليص مواعيد العيادات الأولية من خلال ممارسة التنظيم بشكل أفضل وقبول فحص المرضى القادمين بدون مواعيد، واتباع نظام استحقاق العلاج في المستشفى استنادًا إلى التقارير الطبية الشاملة، ومدة الانتظار في العيادات الأولية.

وأفاد الدكتور العتيبي أن اللجنة اهتمت بهذا الأمر، وسعت إلى تقديم التوصيات التي ستسهم -بإذن الله- في حل هذه المشكلة.

أما فيما يتعلق بزيادة الكادر الطبي والتمريضي، قال رئيس اللجنة: إن المستشفى يسعى إلى استقطاب المتميزين في مجال عمله لدعم الطاقم، وقد انضم إلى المستشفى ١٦ طبيباً سعودياً مؤخرًا، إلا أن المستشفى مع ذلك لازال يعاني من صعوبات في استقطاب الكفاءات المميزة والمتخصصة، سواءً من أطباء، أو ممرضين، أو فنيين، وكذلك يعاني من تسرب الكفاءات لديه، وذلك لتدني الحوافز المالية مقارنة بالمستشفيات التخصصية في الدول الأخرى، وخاصة بعد تطبيق سُلَّم الرواتب الموحد.

وعن الكادر التمريضي قال رئيس اللجنة: إن المملكة تحتاج إلى أعداد كبيرة من الممرضين والممرضات لسنوات قادمة؛ نظراً لقلة الأعداد التي يتم تخريجها سنويًا، مع التوسع في المنشآت الطبية، مضيفاً أن المستشفى يبذل جهدًا في هذا المجال فتوظيف الكادر السعودي في التمريض مفتوح طوال العام حسب أنظمة المستشفى، وكذلك يتم التنسيق مع كلية التمريض في جامعة الملك سعود. لإيجاد كوادر مؤهلة.

وبشأن اقتراح تحويل مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون إلى مؤسسة عامة أسوة بما تم في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، بين رئيس اللجنة أن هناك مقترحًا مقدمًا بهذا المضمون، بناء على المادة (٢٣) من نظام المجلس وسيعُرض -قريباً- على جدول أعمال المجلس (بإذن الله).

وعن التوسعة الجديدة للعيادات الخارجية ومدى الاستفادة منها للقضاء على قوائم الانتظار، أوضح الدكتور العتيبي أن المستشفى سعى إلى التوسع المكاني في تقديم خدماته، وتلبية احتياجات المواطنين وذلك من خلال مشروع توسعة العيادات الخارجية؛ لاستيعاب أكبر عدد من المرضى والمراجعين والمحوَّلين، إلا أن اللجنة لاحظت أن نسبة التغير في زيادة عدد المرضى والمراجعين للعيادات الخارجية بعد التوسعة طفيفة، حيث لم تتجاوز (١٪).

وبخصوص كثرة عدد اللجان العاملة في المستشفى التي وصل عددها إلى (٢٦) لجنة، أوضح رئيس اللجنة أن وجود هذه اللجان هو أحد متطلبات الجودة التي يتم تقييمها ميدانياً من هيئه الاعتماد الأمريكية (JCI) والتي تُمنح في أكثر من (٨٠) دولة منذ عام ١٩٩٤م، وتركز على تحسين سلامة ورعاية المرضى من خلال تقديم خدمات الاعتماد ودعم المؤسسات الصحية لتنفيذ حلول عملية، وتتمحور معاييرها حول المريض؛ لضمان الجودة العالية في تقديم الرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بالأبحاث الطبية التي تتم في المستشفى وعلاقتها بالوضع الصحي، قال رئيس اللجنة: إن الأبحاث غالباً تتعلق بالأمراض التي تلاحظ، أو يكثر حصولها في مختلف مناطق المملكة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الأمراض التي تصيب العين بسبب داء السكري مثل (Diabetic Retinopathy) والقرنية المخروطية وغيرها، مضيفاً أن المستشفى سيقوم بتزويد المجلس في تقاريره القادمة -إن شاء الله- بتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع.

دعا إلى سرعة اعتماد الهيكل التنظيمي لهيئة الأرصاد وحماية البيئة

الشورى يطالب بسرعة الانتهاء من الخطة الاستراتيجية للأرصاد وحماية البيئة

د. علي الطخيس
رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة

طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالعمل على سرعة الانتهاء من خطتها الاستراتيجية للأرصاد وحماية البيئة.

ودعا المجلس إلى العمل على سرعة اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والعمل على تأسيس صندوق لحماية البيئة؛ لمعالجة الظروف الطارئة.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والثلاثين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٣/٨/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة سابقًا) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس لتوضيح.

وأكد المجلس في قراره على ضرورة العمل على إيقاف ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر والأودية ومجاري السيول؛ منعًا لتلوث البحر والمياه الجوفية، مطالبًا الجهات المعنية بالتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتحقيق ذلك.

كما طالب المجلس الهيئة بوضع حلول عملية تضمن المحافظة على سلامة البيئة من المخلفات المضرة بها والمصنعة من البلاستيك والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة لوضع جدول زمني مدته خمس سنوات لاستبدال المواد البلاستيكية المضرة بالبيئة بمواد صديقة للبيئة قابلة للتحلل.

الرّئاسَة العامة للأرصاد وحمايَة البيئَة
PRESIDENCY OF METEOROLOGY AND ENVIRONMENT
(PME)

ودعا المجلس الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتضمين تقاريرها السنوية أهدافًا بيئية واضحة وطموحة لحماية البيئة في المملكة والحفاظ عليها بما ينافس أفضل عشر دول علميًا وتضمين مؤشرات قياس أداء للتأكيد على النجاح في تحقيقها».

وكانت لجنة المياه والزراعة والبيئة قد أوضحت في وجهة نظرها أن هناك لجنة مشكَّلة من كل من أمارة منطقة المدينة المنورة، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ومهمتها متابعة التخلص من النفايات الصناعية في المرادم المخصصة لهذا المجال. وأضافت أن شركة معادن تقوم بتجهيز مرادم وفق ضوابط هندسية ووفق اشتراطات بيئية تفرضها الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة؛ حيث يتم التخلص من تربة المنجم في تلك المرادم ويتم تثبيت التربة لمنعها من الانتشار وقت هبوب الرياح، وعمل آبار اختبارية حول المرادم للتأكد من سلامة المرادم وعدم

تسرب الملوثات إلى المياه الجوفيـة. وتقوم الهيئة بمتابعة نتائج المراقبة في الهواء، والماء، والتربة بشكل دوري.

وأعاد رئيس اللجنة الدكتـور علي الطخيس الأذهـان إلى قـرار سابق للمجلس برقم (٧٢/١٣٥) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٩هـ، طالب فيه بدعم مشروع التفتيش البيئي بالكوادر اللازمة والمختبرات؛ لتغطية مناطق المملكة، مشيرًا إلى صدور الأمر السامي الكريم رقم (١٢٣/٥٦) وتاريخ ١٤٣٦/١١/١٠هـ، بتوجيه الهيئة العامة للأرصاد وحمـاية البيئة بإدراج احتياجاتها المتصلة بمشروع التوعية البيئـية، وإحداث وظائف خاصة بالمفتشين للبيئة، ودعم مخصصات التدريب والابتعاث، وتأسيـس المختـبرات اللازمة في مجال التفتيـش البـيئي ضمـن ميزانيـة الهيـئة العامـة للأرصـاد وحمايـة البيئة وإعطائها الأولوية التي تراها مناسبة، واعتمادهـا وفـق القـواعد وتعليمات إعداد الميزانيـة للدولة، والتوجيهات التي تصدر في شأنها، وفي إطار خطة التنمية.

وأشار رئيس اللجنـة إلى أن المملكـة حققت مستوى عاليًا في تصنيف التحالـف البيئي الـذي يقـوم به مركـز جامعـة (ييل) للقانون البيئي والسياسات البيئية، والمركز العالمي لشبكة معلومات الأرض بجامعة كولومبيا الأمريكيتين، مع المنتدى الاقتصادي العالمي حيث حققت المرتبة (٣٥) بين (١٧٨) دولة يشملها الأداء البيئي.

وزاد رئيس اللجنة أن التقريـر السـنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة يعرض وضع الهيئة الإداري والتشغـيلي، وخططها، وقياس الأداء في أعمالها، وليس تقريرًا لعرض الوضع البيئي في المملكة.

أما عن الإحصاءات بشأن الأداء البيئي، أوضح الدكتور علي الطخيس أن الهيئة تقوم بإعداد تقرير مفصَّل عن حالة البيئة بالمملكة بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية والمؤثرة على البيئة، وسيصدر هذا التقرير خلال ثلاثة إلى أربعة أشهر قادمة، وسيصدر تقريرٌ عن حالة البيئة بشكل مستمر كل عامين.

وبشأن صحة ما ذُكر بأن المملكة تحتل المرتبة الخامسة عالمياً في التلوث حسب إحصائية منظـمة الصحـة العالميـة، أوضحت اللجنة أنها قامت بالتحقق من ذلك، وتم الاتصـال بالهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة لمعرفة الحقيقة، حيث أفادت الهيئة أنها لا تعلم شيئًا عن ذلك، ولم تجد في الوثائق المنشورة لمنظمة الصحة العالمية ما يشير إليه، إضافةً إلى أن منظمة الصحة العالمية تُعنى بالأمراض وتفاصيلها والصحة العامة؛ بينما التلوث تُعنى به منظمات خاصة بالبيئة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات التي تُعنى بتطبيق أهداف التنمية الألفيـة ومنـها: التصنيف الصادر من التحالف البيئي المكون من جامعة (ييل) للقانون البيئي والسياسات البيئية، والمركـز العالمي لشبكـة معلـومات الأرض بجامعة كـولومبيا الأمريكيتين مع المنتدى الاقتصادي العالمي؛ حيث حققت فيه المملكة المرتبة (٣٥) بين (١٧٨) دولة شملها الأداء البيئي شاملاً عناصر التلوث البيئي.

وكشف رئيس اللجنة أن الهيئة وضعت معايير لصحة بيئة العمل وسلامة العاملين في المصانع والمنشآت، حيث لا يُعطى أي تصريح بيئي لأي منشأة، إلا بعد أن تستوفي هذه المعايير، مضيفاً أن الموافقات والتأهيل البيئي والتصاريح الصادرة بلغت خلال عام التقرير (٢,٥٢٧) تصريحًا، وصدرت بعد تطبيق كافة معايير الصحة والبيئة والسلامة المهنية. وقامت الهيئة في سنة التقرير بـ(٢٣٧) زيارة خاصة بالصحة والسلامة المهنية.

ولفت رئيس اللجنة إلى إن الإجراءات المتبعة -حاليًا- لتعليق الدراسة في المملكة نتيجة للظروف الجوية تتم وفق آلية واضحة، وهي أن الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة تتولى إبلاغ مركز القيـادة والسيطرة في المديرية العامة للدفاع المدني ووزارة التعليم، فيما يتولى مديرو التعليم التواصل مع المعنيين في الهيئة لمزيد من الإيضاح حيال الحالة التي على ضوئها يتم اتخاذ قرار تعليق الدراسة أو عدمه.

الشورى يوافق على مشروع النظام الأساس للمجلس الدولي للتمور

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢/٨/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الموافقة على مشروع النظام الأساس للمجلس الدولي للتمور.

جاء ذلك بعد مناقشة المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن مشروع النظام الأساس للمجلس الدولي للتمور، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصيتها بشأن الموضوع، للمناقشة، قال أحد الأعضاء: إنه على الرغم من وفرة إنتاج التمور في المملكة إلا أننا نشهد ضعفًا كبيرًا في تسويقها، بخاصة في التصدير العالمي، حيث لا يتلاءم ذلك مع مكانة المملكة الاقتصادية، كما أنه ليس بحجم الطلب المتزايد على التمور في الأسواق العالمية، مضيفاً أننا لا نزال نعاني من القصور في عمليات التعقيم، والتعبئة، والتصنيع، التقليدية البحتة.

ورأى عضو آخر أن قطاع التمور يعاني من معوقات وصعوبات أَدَّتْ إلى ضعف التصدير لدول العالم بسبب القصور في مراقبة الجودة، مع قلة مهارة العمالة التي تتولى التمور في المملكة، وعدم حرفيتها. مؤكداً الحاجة الماسة لإنشاء علامة جودة للتمور السعودية، مع تشجيع المزارعين وأصحاب مصانع التمور لحضور المعارض والفعاليات الدولية ذات العلاقة، مع الاتجاه إلى الزراعة العضوية للنخيل لتحسين الجودة، والصناعات التحويلية للتمور للاستفادة منها في منتجات عالمية.

وأضاف آخر إن الدولة تسعى إلى تسهيل العقبات التي تواجه قطاع التمور والنخيل، والعمل على دعمه وتشجيعه، حيث تم تأسيس المركز الوطني للتمور والنخيل، معبراً عن أمله بأن يحقق الهدف من إنشائه، والوصول بالتمور السعودية إلى العالمية؛ ليكون هذا القطاع من روافد الاقتصاد السعودي.

التمور السعودية تعاني ضعفاً كبيراً في التسويق رغم وفرة الإنتاج!

وتابع العضو إن إنشاء المجلس تحت مظلة دولية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة سوف يسهم في إعداد وتنفيذ برامج جماعية تحقق التنمية المستدامة للتمور عالمياً وإقليمياً، ورسم هوية عالمية للتمور تعود بالنفع على الجميع.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن إنشاء المجلس الدولي للتمور سوف يساعد في دعم توجهات الدولة لتنمية قطاع التمور في مختلف مناطق المملكة وتطويره - بإذن الله -.

وأشاد آخر بجهود المملكة المتمثلة في المبادرة للدعوة إلى تأسيس المجلس واستضافة مقره في مدينة الرياض، ودعم ميزانيته التشغيلية للسنوات الأولى من عمله، مقترحاً إضافة مادة تحدد قيمة الاشتراكات السنوية للدول كاملة العضوية، أو إضافتها في المادة التاسعة.

وعبر عضو آخر عن أمله في أن يكون هذا النظام أنموذجًا للمنتجات الزراعية كافة، وللثروة الحيوانية والبحرية في المملكة؛ لأن ذلك سيعود بالفائدة على المنتجات الوطنية، مضيفاً أنه من الأنسب إيجاد نظام محلي قبل النظام الدولي لجميع المنتجات.

وبعد انتهاء مداخلات الأعضاء على التقرير أبدت لجنة المياه والزراعة والبيئة وجهة نظرها تجاه ما طرحه بعض الأعضاء من آراء وملحوظات، مبينة أن بعض التعديلات التي اقترحها عدد من الأعضاء على مشروع النظام لم تخل بالنظام، كما أن لهيئة الخبراء الرأي نفسه فيما يتعلق بالتعديلات المدخلة على الاتفاقية.

أما ما يتعلق برأي مندوب وزارة المياه في عدم التوسع في زراعة النخيل، قال رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس إن الوزارة أخذت الموضوع من جانب المحافظة على مصادر المياه، مضيفاً أن التوسع في بعض المحاصيل يؤدي لاستهلاك أكبر، وقد ذكرت اللجنة في محضرها أن هذا النظام يسعى إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، والأمن الغذائي، والتوازن البيئي، والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية، وبخاصة المياه.

وعبر الدكتور الطخيس عن أمله في أن يكون هذا النظام نموذجًا لبقية المحاصيل التي تتميز بها المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى أن هناك إحدى عشرة دولة وقّعت على هذا النظام، وشرفٌ للمملكة أن تكون على رأس هذه الدول، وأن تحتضن هذا المجلس، فالنخلة شجرة مباركة.

الشورى يدرس تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية

وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٤/ ٧/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، على ملاءمة دراسة مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية، المقدم من عضوي المجلس الدكتور عبدالعزيز السراني، والأستاذ عبدالعزيز الهدلق، استنادًا للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

ويهدف مقترح المشروع إلى رفع سقف أداء الجمعيات التعاونية سواء كان ذلك من حيث التأسيس أو التشغيل، والمشاركة في الحد من الفقر والبطالة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الجمعيات التعاونية، ورفع عدد الجمعيات التعاونية للوصول إلى المعدل العالمي.

جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وتوصيتها بشأن مقترح المشروع الذي تلته رئيس اللجنة الدكتورة حمده العنزي، حيث طالب أحد الأعضاء في مداخلته اللجنة بدراسة جميع المواد لمعالجة الثغرات الموجودة في النظام. كما طالب مقدمي المقترح تحديد الجوانب الجوهرية التي دعت إلى التوسع في إنشاء الجمعيات التعاونية.

ورأى عضو آخر أن الجمعيات التعاونية تعددت حتى بلغ عددها أكثر من مئتي جمعية تعاونية، وصاحب هذا التعدد تنوعًا في أهدافها تبعًا لتنوع نشاطها، ومهامها، والخدمة التي تقدمها، مؤكداً أهمية دراسة نظام الجمعيات التعاونية بطرق علمية حديثة وإصدار اللوائح التنفيذية لكل نوع

مجلس الجمعيات التعاونية
Cooperative Societies Council

من أنواع الجمعيات التعاونية تتواكب مع التطور والتقدم الذي نشهده في نشاط هذه الجمعيات لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وأشاد أحد الأعضاء بالمقترح الذي رأى أنه يتواكب مع التوجه نحو إصدار اللوائح التنفيذية لبعض القطاعات الخدمية في المجال الاجتماعي، مشيرًا إلى ما اشتمل عليه المقترح من تعديل تسع عشرة مادة حذفت منها مادة واحدة، وأُضيفت ست مواد جديدة، وهذا التعديل قد يرقى إلى أن يكون مشروعًا جديدًا.

وأكد عضو آخر الحاجة الماسة لتطوير هذا النظام، وزيادة عدد الجمعيات التعاونية، منوهًا بما بذله مقدما المقترح من جهد متميز في تعديل هذا النظام، وهذا الجهد نجم عن خبرة وتجربة في الميدان العملي لهما.

ولفت آخر النظر إلى ما للجمعيات التعاونية من دور بارز في خدمة التنمية في بلادنا، بيد أنه أكد أن عدد الجمعيات ونشاطها لا يزال محدودًا، وأرجع ذلك إلى ما تواجهه هذه الجمعيات من قصور في أنظمتها ولوائحها.

داعياً اللجنة عند دراستها لهذا المقترح إلى العمل على تسهيل كثير من الإجراءات التي تساعد في تفعيل هذه الجمعيات للقيام بدورها بشكل فعَّال.

ديوان المراقبة العامة وطلوع فجر جديد

أ. محمد بن مرشد الرحيلي
عضو مجلس الشورى

كم سعدت بتعيين معالي الدكتور حسام العنقري رئيسا لديوان المراقبة العامة، بالرغم من خسارة اللجنة المالية بمجلس الشورى رجلا ذا كفاءة عاليـــة، وخاصة في النواحي المالية، فهو حاصل على درجة أستاذ في علم المحاسبة، مما جعله يثري اللجنـــة المالية حيث كان نائبا لرئيس اللجنة المالية ثم أصبح رئيسا لها، وسعادتي تكمن في أن ديوان المراقبة العامـــة في حاجة ماسة لمثل هذه المؤهلات والعقول النيرة، فقد تشرفت بأن أكون في هذه اللجنة مع معاليه لمدة أكثر من ثلاث سنوات، فوجدت فيه غزارة في العلم، دمث الخلق، يدير الجلسات بكل احترافية، يعطي الوقـــت الكامل للنقاش دون ضجر أو ملل ،حيث إن جُل همه جودة المنتج، وديوان المراقبة العامة يحتاج إلى قائد يهتم بالنوعية أكثر من اهتمامه بالكمية، وهذا يحتاج إلى استراتيجة مبنية على دراســـة مهنية واقعية، بعيدة عن التنظير، والاستفادة من كل كوادر الديوان الذيـــن دفعت الأموال الطائلة لتدريبهم، فالديوان يزخر بذوي المؤهلات والخبرات وما يحتاجه هو شخصيـــة قيادية عصرية تتماشى مع التطورات المتسارعة في المملكة ومتمشية مع خطة «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، ولعل من حسن الحظ أن معالي رئيس الديوان الجديد أُتيحت له الفرصة بدراســـة تقارير الديوان أثناء عمله في اللجنة المالية، واستمع إلى المناقشات التي تثار على الأجهزة الرقابية تحت قبة المجلس، وكذلك التي تثار على الجهات الحكومية والتي تقدر في كل جلسة بعشرات المداخـــلات، فهو ليس غائبا عن عمل الاجهزة الرقابية وعن عدم قيامها بالحفاظ على المال العام كما ينبغي، وضـــرورة الأخذ بها إلى الاسلـــوب الرقابي الحديث بدلا من الاسلوب التقليدي، كما استمـــع معاليه وداخل وقدم مقترحات لتعديل بعض الأنظمة، وقدم توصيات تم التصويت بالموافقة على دراستها حول تطوير أداء بعـــض الجهات، واطلع على تقارير الجهات الحكومية.

لقد بزغ فجر جديد على الديوان وإن زمن الديوان قد لاح بارقه، ولعلي أقولي لأبنائي في الديوان ورفقاء دربي، ماذا تريدون أكثر من هذا الرئيس ومن هذا الحسام ؟ جدية في العـــمل والسرعة في حسم الأمور مع المحافظة على جودتها، وعقل مستنير وطمـــوح للتطوير بـــدون حـــدود وتقبل للآراء والمقترحات ويعطيها حقها من الدراسة، ولم يـــأت من جهـــة حكومية تنفيذية نهشته البيروقراطية بأنيابها، فسيروا مع قائدكم في قيادة قطار التطوير و على بركة الله،

وختـــاما، أقول: جعـــل الله هذا التعييـــن وغيره من التعييـــنات في ميـــزان حسنـــات خـــادم الحرمين الشريفين.

الشورى يدعو وزارة الاقتصاد لإقرار الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة

أ. عبدالرحمن الراشد
رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة

دعا مجلس الشورى وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى الإسراع في إقرار وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول نحو مجتمع المعرفة، على ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وطالب المجلس خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢/٨/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة الاقتصاد والتخطيط للإسراع في إقرار تأسيس المركز السعودي لأبحاث التنمية، على أن يكون له أنظمة مالية وإدارية مرنة تمكنه من القيام بمهامه، وإعداد التأهيل المبرمج للموظفين لديها بالابتعاث الخارجي، والتنسيق مع وزارتي المالية والخدمة المدنية لتعديل مسميات الوظائف، وفقًا لما تراه الوزارة مناسبًا لمهامها.

كما طالب مجلس الشورى في قراره الوزارة باستكمال إجراءات نقل النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المالية بكامل مكوناتها ذات الارتباط بالاقتصاد، تنفيذًا للأمر السامي رقم (٢٣٩٧٥) وتاريخ ٢/٦/١٤٣٦هـ، واعتماد التجهيزات والإجراءات اللازمة لتيسير انتقال الموظفين المرتبطين بالنشاطات الممكن نقل اختصاصاتها من وزارة المالية إلى الوزارة، والاستفادة منها بالشكل المطلوب في تنفيذ مهام ومسؤوليات الوزارة.

كم قرر المجلس مطالبة وزارة الاقتصاد والتخطيط بتضمين تقاريرها السنوية القادمة برنامج تنفيذي متكامل لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر دخل

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

أساس، وفق جدول زمني محدد ومتابعته؛ على ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠».

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس خلال الجلسة لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالرحمن الراشد الذي أوضح أن الدراسات والمسوحات أثبتت أن البطالة في المملكة بطالة هيكلية، وليست بطالة متعلقة بعدم توفر الوظائف في الاقتصاد السعودي، ورأت اللجنة ضرورة تظافر الجهود لتوفيرها، وإتاحة فرص توظيف أكبر أمام العاطلين عن العمل وهذا ما تسعى إليه الوزارة من خلال خططها وبرامجها.

الراشد: الدراسات أثبتت أن البطالة في المملكة بطالة هيكلية

زرداً على تساؤلات عدد من الأعضاء حول أسباب شغور نحو (٤٩،٧٪) من الوظائف في الوزارة طوال فترة التقرير، بيَّن رئيس اللجنة أن هذا القصور في شغل الوظائف الشاغرة في الوزارة يعود إلى بعض الصعوبات في نقل كامل النشاط الاقتصادي من وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

مجلس الشورى يطالب الرئاسة العامة للإفتاء بتكثيف حضورها... وإنشاء مركز إعلامي للتواصل مع أفراد المجتمع ومؤسساته

طالب مجلس الشورى الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بتكثيف حضورها للمؤتمرات والندوات والملتقيات الفكرية والثقافية في داخل المملكة وخارجها.

كما طالب المجلس الرئاسة بتعزيز التواصل مع القطاعات القضائية والأمنية والعلاجية لمعرفة المشكلات الموجودة والسعي لعلاجها، وإنشاء مركز إعلامي في الرئاسة للتواصل مع أفراد المجتمع ومؤسساته لبيان رأيها مواكبة للمستجدات.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والثلاثين، التي عقدها يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٧/٧/٦هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

وكانت اللجنة قد أوضحت في وجهة نظرها أن الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء تواكب المستجدات المعاصرة، مؤكدةً أن هذه المستجدات أو ما يسمى بالنوازل المعاصرة محل اهتمام هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء، وقد صدرت العديد من القرارات والفتاوى التي توضح الحكم الشرعي في تلك القضايا، فمن يطلع على قرارات الهيئة يدرك ذلك بجلاء، وهي تتناول قضايا تتعلق بالشؤون الطبية، والاجتماعية، والمالية، وغيرها.

أما ما يتعلق بمدى استعانة الرئاسة بأصحاب الخبرة في المجالات الطبية والهندسية وغيرها؛ قال رئيس اللجنة: إن الرئاسة تستعين بالخبراء من الأطباء والمهندسين وغيرهم، كل في تخصصه حسب الموضوع المراد بحثه، وذلك بطلب إعداد البحوث، والمشاركة في المناقشة في ورش العمل، ويستمع أعضاء هيئة كبار العلماء إلى آرائهم، ويجرون حوارات معهم، وهناك لجان متخصصة تتبع هيئة كبار العلماء ومنها اللجنة الاستشارية الشرعية الطبية.

وفيما يخص طبيعة التعاون الذي طالبت به اللجنة بين الرئاسة وعدد من القطاعات الأخرى أشار الدكتور فالح الصغير إلى أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وهناك العديد من القضايا والمستجدات في مجالات مختلفة، ولمعرفة حجم القضية وما يصاحبها من أحوال يحتاج إلى تواصل مع الجهة ذات الاختصاص لمعرفة ذلك، وبناء عليه؛ يكون بيان الحكم والرأي في المسألة مبنيًا على تصور جلي. مؤكداً أن اللجنة ترى أهمية إقامة جسور بين الرئاسة وتلك الجهات سعياً لبيان الحكم الشرعي الصحيح، والحد من التجاوزات في مسائل تحتاج لمعالجة شرعية ينبغي الرجوع فيها لأهل الاختصاص.

المجلس يطالب بلجنة خاصة لفض منازعات أنظمة التعاملات الإلكترونية الحكومية

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢/٨/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مطالبة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على إنشاء لجنة خاصة لفض ما قد ينشأ من منازعات تتعلق بأنظمة التعاملات الإلكترونية الحكومية.

كما طالب المجلس الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالموافقة على مشروعات وميزانيات تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، من خلال إلزام تلك الجهات باستخدام النظم الإدارية والمالية، وكذا بنية الاتصالات وتقنية المعلومات، المعتمدة من الوزارة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة اللواء المهندس ناصر العتيبي.

وأوضحت اللجنة في ردها على تساؤلات بعض أعضاء المجلس عن الأسباب والمعوقات التي منعت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من تحقيق نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية من الخطة الخمسية «الأولى» للاتصالات وتقنية المعلومات أن هناك تقريرًا مفصلاً يرفع للمقام السامي سنويًا عن الخطة الخمسية للاتصالات وتقنية المعلومات ويزود مجلس الشورى بهذا التقرير، وأن هناك تفاوتًا في قدرات الجهات الحكومية في تحقيق الخطط الخمسية، وبينت أن عدم تحقيق النسبة المتبقية يعود إلى قيام بعض الجهات بتغيير خططها ومنسقيها ومديري مشاريعها دون التنسيق مع أمانة الخطة، وكذلك نقل المشروع التقني إلى مكان أخر أو إدارة أخرى داخل الجهة، حيث لا يكون هناك نقل للمعلومات الصحيحة أثناء التغيير والتبديل بين العاملين في المشروع ويكون هناك ضعف في المتابعة، إلى جانب أن بعض الجهات تسند المشروع لجهة غير قادرة على التنسيق، وكذلك عدم رفع المؤشرات الواردة في الخطة لأمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وإدراج بعض الجهات لمشاريعها في الميزانية دون الحصول على المبالغ المطلوبة، وكذلك الافتقار إلى الكوادر الوطنية المشغلة والمنفذة.

وأضاف رئيس اللجنة أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية (يسّر) قامت بتطوير آلية قياس لمدى تحول الجهات الحكومية إلكترونيًا، بناء على ضوابط التعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٢) وتاريخ ١٤٣١/٧/١٦هـ بشأن دعم وتعزيز آلية التحول لتطبيق التعاملات الحكومية الإلكترونية وما تضمنه من ضوابط التعاملات الحكومية الإلكترونية بالبند رقم (٢٢) بأن تقوم كل لجان حكومية بقياس مدى التحول للتعاملات الحكومية الإلكترونية كل ستة أشهر وفق مؤشرات وآليات يضعها البرنامج.

ولفت رئيس اللجنة النظر إلى أن السلطات والصلاحيات موزعة في قطاع الاتصالات بشكل متوازن، فالوزارة تعنى برسم السياسات ووضع التشريعات، وهيئة الاتصالات تعنى بتنظيم القطاع وإصدار التراخيص والإشراف على انتشار وجودة خدماته ومقدمي الخدمات من القطاع

الخاص، كما أن الوزارة تختص بمعالجة الشكاوى والمنازعات في حالة تصعيدها من الهيئة أو ضد الهيئة، أما الأمور التي لا تفصل فيها الوزارة فيمكن رفعها لديوان المظالم.

واشار اللواء العتيبي إلى أنه بالرغم من تحقيق المملكة تقدمًا كبيرًا في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واحتلت مراكز متقدمة بين دول العالم، إلا أنه ما زال ينبغي على الوزارة أن تبذل جهداً أكبر في هذا المجال بحكم الإمكانات الكبيرة للمملكة مقارنة بكثير من دول العالم.

ولاحظت اللجنة أن الهيكل الإداري للوزارة يضم بين وحداته مركزاً للبحوث والدراسات، بيد أن التقرير لم يقدم أية معلومات عن نشاطات هذا المركز، رغم أهمية البحث العلمي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فضلًا عن الوزارة أسهبت في تقريرها في الحديث عن الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، رغم أن هذه الخطة قد أقفلت حسب التقرير في العام ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ.

وعن الخطة الخمسية الثانية أفاد رئيس اللجنة أنه تم الرفع بالخطة الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات للمقام السامي برقم (١/٥٨١) وتاريخ ١٤٣٥/٠٢/٢٠هـ وقد تمت مناقشتها تحت قبة مجلس الشورى، وتم إقرارها من مجلس الشورى بالقرار رقم (٤٩/٩٣) وتاريخ ١٤٣٦/١١/٢٣هـ.

وفيما يتعلق بمركز البحوث والدراسات، قال اللواء العتيبي: إن من أعمال المركز إعداد الدراسات والبحوث فيما يتعلق بمبادرات ومشاريع الخطة، وإعداد التقارير والدراسات المتعلقة بالقطاع، والإسهام في بناء قواعد المعلومات الإحصائية، وتقديم المعلومات والبيانات للجهات المختلفة، ومراجعة ما يحال إليه من أنظمة وتشريعات ودراسات وخطط وتقارير لتقديم الملاحظات والتقرير حيالها، كما يمثل الوزارة في كثير من اللجان والمؤتمرات والندوات وورش العمل والاجتماعات.

وأكد العتيبي أن رؤية الخطة ورسالتها واضحة وتخدم كافة فئات المجتمع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة وإن لم تذكر بالاسم، مشيرًا إلى توجيه وتنفيذ مشاريع محددة لهذه الفئة العزيزة من المجتمع.

الشورى يطالب هيئة التحقيق والادعاء العام بنسب إنجاز مبانيها ووظائفها الشاغرة!

د. فالح الصغير
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

شدد مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والثلاثين، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٩/٧/١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على ضرورة أن تضمن هيئة التحقيق والادعاء العام تقاريرها القادمة ما أنجزته بشأن المباني، وإشغال المراتب الوظيفية الشاغرة.

كما أكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب الهيئة بالعمل على التعريف بمهماتها عبر وسائل الإعلام والاتصال.

جاء ذلك في القرار الذي أصدره المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير، الذي أوضح أن هناك من يرى مناسبة ربط المعلومات والخلفيات عن مرتكبي الجرائم بنوعيتها وتوزيعها المكاني والفاعل لهذه الجرائم من السعوديين، أو المقيمين، سواءً من فئة الشباب أو كبار السن، ذكورًا أو إناثًا، وأن هذه التوزيعات والمعلومات الثرية مهمة جدًا لمحاولة التغذية الراجعة للأجهزة الأمنية لمعالجة هذه القضايا والتقليل منها، وبذلك يمكن محاربة الجريمة بأسلوب منهجي، وعلمي، ومؤسسي.

وأفادت اللجنة أن هذا الأمر متحقق من خلال (الإدارة العامة لمكافحة الجريمة) في وزارة الداخلية، مشيرة إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العام تقوم باختصاصاتها حسب نظامها في التحقيق في الجرائم، والدعاوى، ومراقبة السجون، ولا يمكن وصف المتهم بكونه مجرمًا بمجرد التحقيق معه، وتوجيه الاتهام إليه، إذ لا يثبت ذلك إلاّ بالأحكام القضائية القطعية.

وبشأن ما أشار إليه أحد الأعضاء بأن تكلفة السجناء في المملكة قد تصل إلى مليار ونصف المليار ريال سنويًا، ومطالبته بمعالجة أوضاع السجناء من المقيمين من خلال اتفاقية قضاء السجين محكوميته في بلده؛ لتخفيف

المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادّعاء العام
THE BUREAU OF INVESTIGATION AND PUBLIC PROSECUTION

التكاليف التي تدفعها الدولة للصرف على السجناء، بيّن رئيس اللجنة أن هيئة التحقيق والادعاء العام غير معنية بهذا المقترح، حيث تتحدث الملحوظة عن أحكام قضائية تنفيذية لاحقة لمرحلة التحقيق والادعاء.

وفيما يتعلق بإمكانية استفادة الجهات ذات العلاقة مثل قطاعي التعليم والشؤون الاجتماعية من التقرير السنوي للهيئة للحد من القضايا؛ أشار رئيس اللجنة إلى أن هذا الأمر متاح لوزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية، لافتاً النظر إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العام لديها مركز للبحوث والدراسات.

وقد أشار التقرير إلى أن من مهام المركز إعداد الدراسات، وتبادل المعلومات، والخبرات مع إدارات، ومراكز البحوث، والجامعات، والمؤسسات العلمية داخل وخارج المملكة، وذات الأنشطة المماثلة.

وبخصوص ضرورة إيجاد وظائف نسوية في الهيئة، لاسيما أن قضايا المرأة في هيئة التحقيق والادعاء العام بلغت أعدادًا كبيرة، أفادت اللجنة أنه إذا كان المقصود بالوظائف النسائية هي وظائف محققين فإن نظام الهيئة الصادر بالأمر الملكي رقم (م/٥٦) في ١٤٠٩/١٠/٢٤هـ والمعدل بقرار مجلس الوزراء الموقر (١٧١) في ١٤٣٦/٤/١٣هـ يحدد طبيعة هذه الوظائف، وقد تضمن التعديل المشار إليه معادلة وظائف الهيئة بوظائف القضاة.

وبخصوص ما أُشير إليه بشأن ضرورة زيادة عدد أعضاء الهيئة في ضل زيادة عدد القضايا والمتهمين، وأن هناك أكثر من ألفي وظيفة شاغرة في الهيئة، أوضح رئيس اللجنة أن تعيين أعضاء الهيئة لا يتم إلا بأمر ملكي، ويخضع لحاجة الهيئة، وليس لمجرد وجود الوظائف الشاغرة والتي تكون نسبة منها لأغراض الترقية، حيث إن الوظائف الشاغرة ليست وظائف دخول.

الشورى يطالب بجهة محايدة لتقييم أداء هيئة الري والصرف بالأحساء

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والثلاثين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٥/ ٧/ ١٤٣٧هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بتكليف جهة محايدة لتقييم أداء عمل هيئة الري والصرف بالأحساء منذ إنشائها.

كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ؛ الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني لجذب القطاع الخاص للاستثمار السياحي في مواقع العيون الرئيسة التابعة للهيئة.

ودعا المجلس في قراره الهيئة إلى تطبيق أسلوب الهندسة القيمية في جميع مشروعاتها الأساسية وكذلك في جوانب التشغيل والصيانة.

وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس الذي أوضح أن التعاون قائم بين هيئة الري والصرف والجهات الأخرى سواء كان القطاع الخاص، أو غيره، كما أن التعاون مع جامعة الملك فيصل مستمر؛ حيث أُسند للجامعة تحديث الدليل، والهيكل التنظيمي، وسلم الرواتب، والوصف الوظيفي للهيئة، إلى جانب استمرار التعاون بين والهيئة والمؤسسات والجهات العلمية الأخرى مثل: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، وغيرها.

وأضاف الدكتور الطخيس أن الهيئة كذلك مستمرة في التعاون مع الجهات التدريبية في القطاعين العام والخاص، حيث بلغ عدد المتدربين من موظفي الهيئة في عام التقرير نحو (١,٣٣٢) موظفاً بنسبة (٢٩٠٪) من العدد المستهدف في الخطة للعام نفسه، كما بلغ عدد من دربتهم الهيئة خلال لخطة التنمية التاسعة نحو (٣,٨١٢) موظفاً بنسبة (١٦٦٪) من المستهدف في الخطة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن الهيئة تقوم - حاليًا - بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني لإعداد الضوابط الخاصة للاستفادة من مواقع العيون الرئيسة التابعة للهيئة تمهيدًا لطرحها على القطاع الخاص للاستثمار، وذلك في إطار ما تقدمه الهيئة لتخصيص بعض المرافق التابعة لها، والاستفادة من تطويرها لخدمة المحافظة.

وبالنسبة لما أشير إليه بأن مياه الصرف الصحي التي يستفاد منها لا تزيد عن (١٥٪)، وأن هناك (٨٥٪) من مياه الصرف لا يستفاد منها؛ أوضح رئيس اللجنة أن هذا الرقم هو لعموم مناطق المملكة، أما بالنسبة لمشروع هيئة الري والصرف بالأحساء فإن المستهلك من مياه الصرف الصحي والزراعي المعالجة تُمثل نسبة (٨٠٪) من مصادر المياه المستخدمة في مشروع الهيئة و(٢٠٪) تأتي من مصادر المياه الجوفية.

وأكد رئيس اللجنة أن الهيئة تعمل على التعريف والتوعية بفوائد تطبيق أنظمة الري الحديثة، حيث اعتمدت برنامجًا يشمل تقديم الدعم الفني، والمواد، والتصاميم، والمتابعة والإشراف على تنفيذ طرق الري الحديثة لدى المزارعين.

الشورى يدعو الهيئة الملكية للجبيل وينبع إلى التوسع في استخدام التقنيات في مراقبة مدنها الصناعية

طالب مجلس الشورى الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالتوسع في استخدام التقنيات في مراقبة مدنها الصناعية أمنيًا ومروريًا، وزيادة نسبة توطين وظائف أعضاء هيئة التدريس في كلياتها.

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الحادية والثلاثين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٧/٧/٤هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، الهيئة بالتوسع في تطوير الأحياء في المدينتين الصناعيتين وبناء الوحدات السكنية بما يتواكب مع وتيرة النمو الصناعي والسكاني في المدن الصناعية، والعمل على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

وشدد المجلس في قراره على أهمية تضمين الهيئة تقريرها السنوي عدد الوظائف المعتمدة والمشغولة والشاغرة ونسبة التوطين، والاعتمادات المالية السنوية مفصلة حسب بنود (التشغيل، الباب الثالث، والاستثمار، الباب الرابع) ونسبة المنصرف الفعلي، وذلك وفقًا لمتطلبات المادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي ذي الرقم (أ/١٣) والتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ، كما طالبها بتضمين تقاريرها جداول توضح نتائج قياس جودة المياه.

وكان المجلس قد استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني الذي أوضح في رد اللجنة على ما تم طرحه من بعض الأعضاء حول عدد العاملين الإداريين من غير السعوديين في مدينتي الجبيل وينبع البالغ نحو (٤٧) عاملًا، أوضح أن هذا العدد (٤٧) لا يشكل سوى (٤٪) من إجمالي عدد الموظفين الإداريين البالغ عددهم (١١٦٧) موظفًا، مضيفاً أنه رغم أن عدد غير السعوديين يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الإداريين في الهيئة؛ إلاّ أن اللجنة سوف تؤكد على الهيئة بأهمية سعودة جميع الوظائف الإدارية في لقائها القادم معها.

وفيما يتعلق بسعودة وظائف المعيدين المشغولة بغير السعوديين وعددها (١٨٤) وظيفة، وكذلك الحال بالنسبة للكادر العلمي، والكادر الصحي، أفاد رئيس اللجنة أن كليات الجبيل وينبع الصناعية تمنح درجتي الدبلوم الجامعي المتوسط، ودرجة البكالوريوس في التقنيات الهندسية الميكانيكية، والكهربائية، والآلات الدقيقة والتحكم، والصيانة الميكانيكية، والبوليرات، وهذه تخصصات علميَّة، مضيفاً أنه لإدراك الهيئة ندرة هذه التخصصات وقَّعت عقدًا مع وزارة التعليم لابتعاث ألف طالب ضمن برنامج (بعثتك وظيفتك) لسد العجز في احتياجات الهيئة. لافتاً النظر إلى أنه فيما يتعلق بمجال الخدمات الطبية؛ فعملية توطين الوظائف في المجال الطبي نادرة ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى العالم.

وبشأن ما لاحظه بعض الأعضاء من عدم تضمين الهيئة تقريرها حجم مساهمة استثماراتها في الناتج المحلي الإجمالي، والعائد على الاقتصاد الوطني، أشار رئيس اللجنة إلى أن استثمارات الهيئة الملكية للجبيل وينبع على مدى (٤٠) عامًا مضت، أسهمت في مخرجات صناعية بنحو (٥٧٥)

صناعة تشكل جزءًا من منظومة القطاع الصناعي الذي يضم أكثر من ستة آلاف مصنع، ووفقًا لخطة التنمية العاشرة تبلغ مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (١١,٢٧٪).

وبخصوص جهود الهيئة في توطين وتطوير التعيينات، قال المهندس الزهراني أن للهيئة خطة استراتيجية لتعبئة المعلومات، وهي أحد برامج خطة التنمية (التاسعة)، وتهدف الخطة الاستراتيجية إلى مكننة الأعمال للعاملين بالهيئة والمتميزين بالمدن الصناعية.

وردًا على تساؤلات بعض الأعضاء عن عدم استفادة هيئة المدن الصناعية من خبرة الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وعدم دمج الهيئات الصناعية تحت إدارة الهيئة الملكية للجبيل وينبع؟ أوضح رئيس اللجنة أن تنظيم هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٥) وتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧هـ، جعل من مهامها تنفيذ استراتيجية تطوير المدن الصناعية، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المدن الصناعية، وتطويرها، وإدارتها، وتشغيلها، وصيانتها، مضيفاً أن دورها يتمثل في التخطيط، والإشراف، والرقابة، ويتوقع ارتفاع عدد المدن الصناعية إلى (٤٠) مدينة صناعية بمساحة لا تقل عن (١٦٠) مليون متر مربع، وتتضمن أكثر من (٤٧٠٠) مصنعًا لتزيد قيمة استثماراتها عن (٢٥٠) مليارًا، ويعمل بها أكثر من (٣٠٠) ألف عامل. مؤكداً في هذا السياق أهمية تطوير المدن الصناعية ومناطق التقنية بشكل مستقل، كنموذج يضاف إلى النماذج الأخرى الناجحة مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع.

وأضاف رئيس اللجنة أن مهام الهيئة الملكية للجبيل وينبع الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (٧٥/٥) وتاريخ ١٣٩٥/٩/١٦هـ، موجهة إلى تنفيذ خطة التجهيزات الأساسية اللازمة لإعداد منطقتي الجبيل وينبع كمنطقتين صناعيتين. كما أوكل للهيئة بناءً على القرار رقم (١٠٦) وتاريخ ١٤١١/٧/١٣هـ، مهام تشغيل وصيانة هذه التجهيزات، لذلك؛ فإن مهام الهيئة الرئيسة هي تطوير الأراضي، والمرافق، والخدمات، والخدمات التعليمية، والصحية.

أما ما يتعلق بعدم تجاوز الاستثمارات الحقيقية والمساندة عن (٢٪) من قيمة الاستثمارات الصناعية، قال الزهراني: إن ذلك يعود إلى حجم الاستثمار في الصناعات الأساسية، حيث يظهر أن عدد المصانع (٥٧) مصنعًا كلفتها (٦١٣) مليار، في حين أن الصناعات الخفيفة والمساندة بلغت (٥٢٢) مصنعًا وحجم استثماراتها بلغ (٤,٥) مليار.

وبخصوص نسبة الاستثمار الصناعي الوطني والأجنبي، لفت رئيس اللجنة إلى وجود مشروعات مشتركة بين المستثمر المحلي والأجنبي، ولكن لم ترد في التقرير، وستعمل اللجنة على توفير المعلومة في التقرير القادم.

وبشأن ما ذكره بعض أعضاء المجلس بأن الهيئة لديها توجه بأن يكون لديها ذراع استثماري، ويتوقع أن تتبنى اللجنة هذا التوجه، أشار رئيس اللجنة إلى قرار مجلس الشورى رقم (٦٧/٣٨) وتاريخ ١٤٣٥/٥/١٧هـ، الذي ينص على: «تأسيس شركة استثمارية مملوكة للهيئة، لتحقيق التوظيف الأمثل لمواردها».

وبالنسبة لما تعانيه الهيئة من الجهات الرقابية، والأنظمة القديمة وصياغة العقود، لفت المهندس الزهراني النظر إلى قرا مجلس الشورى رقم (٣٨/٣٥) وتاريخ ١٤٢٨/٦/١٧هـ، الذي يؤكد على أهمية تمتع الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالمرونة المالية والإدارية؛ لتمكينها من تلبية احتياج المدينتين من البنى التحتية اللازمة لمختلف القطاعات الصناعية والاستثمارية في فترات زمنية محدودة.

شارك في أعمال المؤتمر الثالث للبرلمانيين العرب حول قضايا الطفولة

رئيس مجلس الشورى: البرلمان العربي عبر بوضوح عن دعمه لموقف المملكة ورفضه تسييس شعيرة الحج

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قرار البرلمان العربي برفض وإدانة محاولات إيران تسييس فريضة الحج، دليل على السياسة الحكيمة للمملكة العربية السعودية في هذا الشأن.

وقال معاليه: "إذا أرادت إيران أن تحول بين أداء الحجاج لمناسكهم من خلال إدخال جوانب سياسية في شعيرة الحج فهذا أمر غير مقبول ولن تقبل به المملكة العربية السعودية أو أي دولة إسلامية"، مؤكدًا أن البرلمان العربي عبر بوضوح عن دعمه لموقف المملكة ورفضه لموقف إيران فيما يتعلق بتسييس شعيرة الحج.

جاء ذلك في تصريح لمعاليه عقب لقائه رئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق علي الغانم، على هامش مشاركتهما في أعمال المؤتمر الثالث للبرلمانيين العرب حول قضايا الطفولة الذي عقد في القاهرة مؤخراً.

وأضاف معاليه: "إن الحج شعيرة وعبادة والركن الخامس للإسلام ولا يمكن أن يتحول إلى جانب سياسي، ومن هنا فإن المملكة العربية السعودية تبذل كل ما تستطيع لتسهيل أمور الحج وكل من يأتي إلى مكة يشاهد هذا الشيء مشاهدة العيان لكي يكون الحج ميسرًا للجميع.

وأوضح أن لقاءه مع رئيس مجلس الأمة الكويتي يأتي في إطار التشاور بشأن القضايا المشتركة والمعروضة على أجندة المؤتمر الثالث للبرلمانيين العرب حول قضايا الطفولة، مشيدًا بدور رئيس مجلس الأمة الكويتي في دعم العمل البرلماني العربي.

وأثنى الدكتور عبدالله آل الشيخ على الدور المهم الذي يضطلع به معالي رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم في المحافل البرلمانية العربية والإسلامية والدولية، وما يتميز به من حماس وهمة.

وأوضح رئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق الغانم أن لقاء مع معالي رئيس مجلس الشورى يجسد العلاقات التاريخية المميزة التي تربط بين قيادات البلدين الشقيقين وتربط مجلس الشورى ومجلس الأمة الكويتي.

وردًا على سؤال حول إدانة البرلمان العربي لمحاولات إيران تسييس فريضة الحج، قال الغانم: "إن هذا الموضوع وغيره من قضايا التعاون بين البلدين تم التشاور حولها"، مؤكدًا أن ما يمس المملكة يمس دولة الكويت ودول الخليج وهو أمر مثبت ولا يحتاج إلى تثبيت.

وكان البرلمان العربي قد دعا إلى عدم تسييس فريضة الحج أو استغلالها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية، مؤكدا نبل وقدسية هذه الفريضة لدى عموم المسلمين. وطالب البرلمان، في قرار أصدره في ختام أعمال جلسته الخامسة والأخيرة لدور الانعقاد الأول بضرورة الابتعاد بفريضة الحج عن

أي توظيف لا يكون مجمعًا للمسلمين أو يتضارب مع حقيقة هذه الفريضة، وسموها.

من جهة أخرى شارك معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في أعمال المؤتمر الثالث للبرلمانيين العرب حول قضايا الطفولة، الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة برئاسة مصر ومشاركة عدد من البرلمانيين العرب وممثلي الجهات المعنية بالطفولة.

ودعت جامعة الدول العربية إلى تضافر الجهود للنهوض بأوضاع الطفولة في المنطقة وسن القوانين والتشريعات التي تحميها ووضع الخطط والبرامج التي ترعاها، محذرة في الوقت ذاته من مخاطر أوضاع الطفولة في البلدان التي تعيش صراعات وأزمات حادة مثل سوريا وليبيا واليمن، فضلا عن الطفل الفلسطيني الذي يتعرض لكل صنوف القهر والعدوان المتواصل من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي في كلمته التي ألقاها نيابة عنه نائبه السفير أحمد بن حلي: إن الأطفال الذين ولدوا على أراض ملتهبة هم أول ضحايا الحرب والكوارث الإنسانية وهم معرضون لجميع المخاطر والمعاناة مثل الاتجار بهم ونقلهم إلى دول بصورة غير شرعية وإشراكهم كمقاتلين في النزاعات المسلحة.

وأوضح أن قضايا الطفولة تحتل أولوية رئيسية على أجندة الجامعة العربية، إيمانا منها بأن تحقيق المستقبل الآمن للأمة مرهون بمدى تعزيز وحماية حقوق الطفولة، لافتا إلى أن الجامعة تعمل حاليا على إعداد أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي ٢٠١٥-٢٠٣٠ لتكون بمثابة الأجندة العربية للنهوض بأوضاع الطفل في المنطقة العربية.

وأكد رئيس البرلمان العربي الأستاذ أحمد بن محمد الجروان في كلمته أهمية تبادل الخبرات بين المجالس والبرلمانات العربية، في مجال وضع التشريعات والعمل على إنفاذها.

وقال الجروان: إن أهمية هذا المؤتمر، الذي تشارك فيه مجموعة متميزة من البرلمانيين العرب والمنظمات العربية والجهات المختصة، والشخصيات البارزة في المجال الاجتماعي والتربوي وحقوق الطفل، من أجل الخروج بتشريعات وتوصيات ذات فعالية، تضمن لأطفالنا حقهم في طفولة سعيدة، ومستقبلٍ مزهر لما فيه خير أمتنا العربية جمعاء.

وشدد على أن البرلمان العربي الذي يمثل شعوب ٢٢ دولة عربية يؤمن إيماناً راسخاً بأهمية قضايا الطفل وضرورة الاهتمام به ورعايته، فالأطفال مستقبل الأمة ورصيدها الاستراتيجي، لافتًا النظر إلى حرص البرلمان العربي على التأسيس لأجيال عربية أكثر وعيًا وثقافةً وإيجابية، تجاه مجتمعها وأمتها.

وأكد أن الوقت قد حان من أجل تفعيل قرار جامعة الدول العربية الصادر عن قمة سرت لعام ٢٠١٠م، الذي يوصي بإنشاء برلمان الطفل العربي لكي يرعى مصالح الطفل العربي، ويكون معنياً بتفعيل القوانين والتشريعات اللازمة من أجل، حماية حقوق الطفل العربي، وبكون مرجعاً وممثلاً عربياً لشؤون الطفل العربي محليا وإقليميا ودوليا .

وناقش المؤتمر دور البرلمانيين العرب تجاه قضايا الطفولة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦: التحديات والآفاق، والوضع الراهن للتشريعات العربية حول قضايا الطفولة، وسبل وآليات حماية الأطفال الذين لا يتمتعون بحماية تشريعية، كما يستعرض التجارب الوطنية العربية في مجال حماية الطفولة، وآليات المتابعة لإدراج قضايا الطفولة على أجندة البرلمانات العربية في ظل المتغيرات الراهنة، ومن المقرر أن يخرج المؤتمر بأجندة للنهوض بأوضاع الطفولة العربية على قائمة أولويات البرلمانات العربية في ضوء إعداد جامعة الدول العربية "أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي ٢٠١٥-٢٠٣٠"، لتكون بمثابة الأجندة العربية للنهوض بأوضاع الطفل في المنطقة، في ظل عدم إدراج هدف مستقل بقضايا حقوق الطفل ضمن أهداف التنمية المستدامة.

نظمه مجلس الشورى وافتتحه رئيس المجلس

ملتقى الإرهاب والتنظيمات الإرهابية يثمن دور المملكة الرائد في مواجهة الإرهاب

رفع المشاركون في ملتقى (الإرهاب والتنظيمات الإرهابية: الخطر والمواجهة) الذي نظمه مجلس الشورى في مقر المجلس بمدينة الرياض يوم الخميس ٥ شعبان ١٤٣٧هـ، برقيات شكر وتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على دور المملكة الكبير في مواجهة الإرهاب وبذل كل الجهود لمواجهته ومنها إقامة هذا الملتقى ودعوة أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبادل الخبرات والتجارب في مجال مواجهة ظاهرة الإرهاب.

كما وجه المشاركون برقية شكر لصاحب المعالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية على تنظيم هذا الملتقى وعلى ما طرح في جلساته من أوراق ونقاشات بناءة، وعلى حسن الضيافة والتنظيم الذي أسهم في نجاح الملتقى.

وأوصى الملتقى في ختام أعماله بتشكيل فريق عمل خليجي مشترك بين مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة لدعم وضع توصيات الملتقى والأنشطة المشتركة موضع التنفيذ، وكذلك لتعزيز تبادل الخبرات التشريعية والقانونية ودراسة الثغرات التي قد تحد من المواجهة الشاملة للإرهاب في المجالات التشريعية والقانونية وتفعيل الاتفاقيات والمذكرات ذات العلاقة بين دول مجلس التعاون.

ودعا إلى دراسة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للمشاريع والقوانين والأنظمة ذات العلاقة بمواجهة الظاهرة الإرهابية في دول مجلس التعاون. وإنشاء مراصد علمية للاستشراف المستقبلي لاتجاهات ظاهرة الإرهاب وتهيئة البيئة المناسبة التي تسمح بالاستباق والاستعداد لمستجدات المواجهة المستقبلية.

كما دعا إلى تسهيل ودعم جهود إجراء الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالظاهرة الإرهابية في الجامعات ومراكز البحوث الخليجية.

وأوصى بتعزيز العلاقة بين المجالس التشريعية الخليجية والمؤسسات الحكومية للتصدي لظاهرة الإرهاب والفكر المتطرف.

وطالب بوضع خطة إستراتيجية مشتركة للبرلمانات الخليجية لنبذ العنف والتطرف الفكري والثقافي وترسيخ ثقافة الاعتدال والوسطية.

وفي مجال المعالجات الإعلامية والفكرية أوصى الملتقى بدراسة إنشاء مركز متخصص للتدريب على مواجهة الإرهاب الإليكتروني فكريا والاستفادة من تجربة حملة السكينة في المملكة العربية السعودية بما يناسب الدول والمجتمعات الخليجية الأخرى.

كما أوصى بدراسة إنشاء مراكز (فكرية) إلكترونية للمناصحة والحوار الإليكتروني بلغات متعددة لمناقشة شبهات الجماعات المتطرفة، وتدارس سبل تعزيز إنشاء روابط للمتطوعين لمواجهة الإرهاب فكريًا ومجتمعيًا ودعم الجهود الرسمية.

ودعا إلى تقويم الرسالة الإعلامية الحالية لتكون أكثر فاعلية، ووضع معايير محددة تضمن عدم مساهمتها في نشر الانحراف الفكري لدى الشباب، وإعادة النظر في بعض المضامين الثقافية التي قد تشجع العزلة والاغتراب.

كما دعا إلى دراسة أفضل الطرق لتحقيق التوازن في جهود مواجهة الإرهاب بين الحلول الأمنية اللازمة وأهمية معالجة الجذور المسببة للإرهاب، ودراسة وتبني الحلول العصرية المتبعة مع الموقوفين في السجون على ذمة قضايا الإرهاب وذلك بتطبيق تجارب تعزيز المناعة الفكرية وتجربة بيت منتصف الطريق وغير ذلك.

وطالب الملتقى بتوفير البرامج الوقائية والتوجيهية والإرشادية للمتدربين في مجال الأمن الفكري مع تعزيز مفهوم الوسطية والاعتدال وتحفيزهم على العطاء والتفاعل مع المجتمع من خلال المشاركة في البرامج التطوعية، وتطبيق أساليب مبتكرة لتعميق مشاركة المواطن والمجتمع بشكل عام في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

وأوصى الملتقى بعقد مؤتمر برلماني خليجي سنوي لمكافحة الإرهاب والتطرف تدعى إليه المؤسسات الدينية الخليجية وخبراء التعليم والإعلام والثقافة وممثلي منظمات المجتمع المدني لتدارس مستجدات الإرهاب وأحدث طرق مواجهة وتعزيز نشر ثقافة الاعتدال والوسطية.

وفي مجال المواجهة التشريعية والقانونية للإرهاب وتنظيماته أوصى الملتقى بتحديث التشريعات والأنظمة الوطنية بما يواكب المستجدات في الجرائم الإلكترونية التي قد تدعم الإرهاب وتنظيماته.

ودعا إلى تشجيع المجالس في الخليج على وضع أنظمة وتشريعات توضح الحد الفصل بين حرية الرأي والتعبير وما يمكن أن تفضي إليه من نتائج والإطار التشريعي للجريمة عبر الإنترنت أو بواسطتها أو من خلال خدماتها.

وأوصى الملتقى بدعم جهود تدريب رجال الضبط والتحقيق والقضاء على أساليب وتقنيات الإرهاب الإلكتروني وطرق المراقبة والتخريب والتجسس.

وكذلك التحريض الإلكتروني على العنف والإرهاب، ودعم جهود وضع تشريعات واتفاقيات دولية تحد من الجريمة الإرهابية الإلكترونية عابرة القارات والثقافات، ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد تشريعات دولية تجرّم توظيف المنظمات والجماعات الإرهابية واستغلالها من قبل الدول في صراعاتها السياسية.

وطالب الملتقى بإعادة صياغة مفهوم الإرهاب بما يستوعب المستجدات التي طرأت في مجالات التقنية، وتوحيد التشريعات الخليجية لمحاربة الإرهاب وتعزيز الإجراءات التي تحد من انتشاره في المنطقة، وتعزيز التعاون الخليجي لتبادل الخبرات والمعلومات حول الإرهاب وسبل مكافحته.

كلمة رئيس مجلس الشورى

وكان معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ قد افتتح أعمال الملتقى بكلمة أوضح فيها أن دول مجلس التعاون الخليجي عانت من استهدافها من قبل التنظيمات والأحزاب والخلايا الإرهابية بعملياتها الإجرامية.

آل الشيخ: الإرهاب أخذ أبعاداً خطيرة وإمعاناً في التطرف والعنف

وقال: " إن الإرهاب اليوم قد أخذ أبعاداً خطيرة في التمدد والانتشار والإمعان في التطرف والعنف؛ ولهذا فقد أصبح محور اهتمام الساسة والحكومات والشعوب بكل مكوناتها وأطيافها».

وأكد معاليه أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي أولوا هذه الظاهرة الخطيرة اهتماماً بالغاً نحو محاربتها والحد من أخطارها؛ فاتخذوا في سبيل ذلك مختلف التدابير والإجراءات الفكرية والتشريعية والأمنية والعسكرية التي حدت من خطر الإرهاب على الأمن والاستقرار ليس في منطقتنا الخليجية فحسب بل في المنطقة العربية ودول العالم أجمع.

وبين آل الشيخ أن الملتقى يكتسب أهمية كونه يلقي الضوء على ظاهرة الإرهاب الخطيرة ويبحث عن أسباب تناميها وعن الوسائل الملائمة للكشف عن خلاياها ومصادر تمويلها، وملاحقة عناصرها، والتصدي لأخطارها وإبطال مخططاتها الإجرامية، من خلال اجتماع الأشقاء في المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب مشاركة نخبة من الخبراء وذوي الاختصاص والمهتمين بشأن هذه الظاهرة، عاداً ذلك ثمرة من ثمار الاجتماع الدوري التاسع لرؤساء المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الذي عقد في مدينة الرياض في شهر صفر الماضي، وتقرر فيه تخصيص موضوع الإرهاب وتنظيماته وأخطاره وسبل مواجهته موضوعاً خليجياً مشتركاً لهذا العام.

وقال معاليه: " إن هذا نابع من استشعار خطورة هذه الآفة والدور المؤمل من المؤسسات التشريعية في القيام بمسؤوليتها الرقابية والتشريعية والإسهام بدور فاعل في محاربة الإرهاب والتصدي لأفكار الشر والتطرف، بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة الأمنية، والعسكرية، والتعليمية، والإعلامية، ومراكز البحث المختلفة كل في مجاله " وأضاف " إن هناك الكثير مما يمكن عمله في هذا المجال، خاصة وأن لدينا اليوم في مؤسساتنا المختلفة العديد من المختصين والمهتمين بدراسة هذه الظاهرة الذين يمكنهم أن يشخصوا خطرها، وأن يضعوا المعالجات المناسبة لها.

وأفاد آل الشيخ أن المجلس حرص عند تنظيم هذا الملتقى على استقطاب نخبة من المهتمين والباحثين في شؤون الإرهاب للخروج برؤية استرشادية تعين أعضاء المجالس الخليجية في إعداد رؤية برلمانية خليجية مشتركة للتعامل مع هذه الظاهرة التي يتنامى خطرها وإيجاد المعالجات التشريعية لها، وسوف تُعرض هذه الرؤية على الاجتماع الدوري القادم لرؤساء المجالس التشريعية الخليجية الذي سيعقد في مملكة البحرين الشقيقة بإذن الله تعالى.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى نيابة عن أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظهم الله – على ما يولونه للعمل البرلماني الخليجي المشترك من عناية واهتمام، منوهاً بجهود وزارة الداخلية وكافة رجال الأمن في مكافحة الإرهاب والتصدي له.

وأعرب عن شكره لأعضاء المجالس التشريعية الخليجية وللخبراء والمختصين المشاركين بأوراق العمل في الملتقى وللقائمين على تنظيمه راجياً لهم التوفيق في أعمالهم لما فيه خير أوطاننا ومجتمعاتنا. عقب ذلك بدأت جلسات الملتقى.

كلمة الأمين لعام لمجلس الشورى رئيس اللجنة المنظمة

كما ألقى معالي الأمين العام لمجلس الشورى رئيس اللجنة المنظمة الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو كلمة أشاد فيها بالجهود التشريعية التي تبذلها المجالس التشريعية الخليجية لمواجهة خطر الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، إذ يشغل هذا الخطر الداهم حيزاً واسعاً من اهتمام المجالس والعناية لديها.

آل عمرو: الإرهاب يشغل حيزاً واسعاً من اهتمام المجالس التشريعية الخليجية

وبين أنه في شهر صفر الماضي أصدر أصحاب المعالي رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الدوري التاسع الذي عقد في مدينة الرياض قراراً باتخاذ موضوع "الإرهاب والتنظيمات الإرهابية الخطر والمواجهة" موضوعاً علمياً مشتركاً خلال السنة الحالية ٢٠١٦م، بهدف إخضاعه للدراسة والبحث

واستعراض جهود وتجارب الدول الأعضاء في محاربة هذه الآفة الخطيرة، والحرص على الاستفادة من تلك التجارب، والخروج منها برؤية برلمانية استرشادية مشتركة لمحاربة الإرهاب وتنظيماته بكل أشكالها وانتماءاتها.

وأكد أن الموضوع منذ إقراره حظي باهتمام بالغ من معالي رئيس مجلس الشورى نظراً لما لهذا الداء الفتاك من أخطار تهدد الأمن والاستقرار في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الخليج العربي بل وفي منطقتنا العربية كلها، وقد كلف معاليه فريقاً علمياً ضم عدداً من أعضاء المجلس للنظر في الآلية المناسبة لتنفيذ ذلك القرار.

وأوضح الدكتور آل عمرو، أن التنظيمات الإرهابية استهدفت بعملياتها الإجرامية دول مجلس التعاون الخليجي؛ فخاضت كل دولة تجارب عدة في محاربة الإرهاب وتنظيماته؛ وحققت في ذلك نجاحات كبيرة،

واكتسبت خلالها خبرات عميقة في عمليات الرصد والمتابعة والمواجهة. بحسب طبيعة العمليات الإرهابية التي واجهتها والظروف المحلية والدولية التي صاحبتها.

وأضاف أن انتشار الإرهاب في العديد من دول العالم واتخاذه أنماطاً عدة، واعتناق أفراده لفكر متطرف ومنحرف قائم على التكفير والعنف واستباحة الأنفس والأعراض والأموال، حتى أصبح ظاهرة عالمية، وقضيةً أمنية تثير اهتمام دول العالم بأسْرِها؛ دفع الكثير من تلك الدول إلى إنشاء مراكز للمعالجات الفكرية، وتكوين التحالفات والتكتلات الإقليميةِ والدولية، وتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات لمحاربة الإرهاب وتنظيماته، ودرءِ أخطاره، وتجفيف منابعه.

وقال معاليه: " إن المواجهة الحاسمة والشاملة لهذا الخطر الداهم تستدعي تناوله تناولاً مستوعباً لمسبباته وأنماطه وأبعاده الفكرية والنفسية

والاجتماعية ورصد آثاره المدمرة، ولهذا تأتي إقامة هذا الملتقى محاولة جادة لدراسة واقع الإرهاب والتنظيمات الإرهابية في المنطقة،

واستعراض التدابير التشريعية والفكرية والأمنية المعمول بها، بهدف مراجعتها للوصول إلى رؤية برلمانية استرشادية لمساعدة المشرعين في دول مجلس التعاون الخليجي لمراجعة واستكمال الجهود التشريعية التي تسهم في محاربة هذه الآفة، ومنع مسبباتها، والكشف عن خلاياها ومخططاتها، ومصادر تمويلها، ودرءِ أخطارها والقضاء عليها.

جلسات الملتقى

بعد ذلك بدأت جلسات الملتقى حيث تناولت الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان « واقع الإرهاب والتدابير التشريعية لمواجهته»، ورأسها مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى منظمة اليونسكو الدكتور زياد بن عبد الله الدريس، وقدمت فيها عدة أوراق عمل : الأولى كانت للدكتور ذعار المحيا وتحدث عن واقع الإرهاب والتنظيمات الإرهابية حالياً في المنطقة،

والثانية للدكتور سلطان الطيار تناول فيها «التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية» مستعرضا تجربة المملكة في هذا المجال، فيما تحدث عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي عن الدور التشريعي لمكافحة الإرهاب في المملكة مشيراً إلى الاتفاقيات الدولية التي وقعتها المملكة.

كما تحدث الدكتور معن الحافظ عن التدابير التشريعية الدولية التي اتخذتها المملكة لمواجهة الأعمال الإرهابية مستعرضا في ورقته موقف المملكة وجهودها في مكافحة الإرهاب من خلال الاتفاقيات الدولية التي وقعتها وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي إلى جانب المؤتمرات والندوات الدولية،

وموقف المملكة من غسيل الأموال ودورها في ذلك، فيما أوضح اللواء خالد الخليوي في ورقته خطورة الإرهاب على المملكة واستراتيجياتها الأمنية لمكافحته، مفيداً أن الإرهاب أسبابه كثيرة ومتعددة وأنها لا تنحصر في التعليم ولا في المال، وآخر الأوراق كانت للواء سعد الشهراني الذي استعرض عمليات المواجهة المتكاملة للظاهرة الإرهابية من خلال جذورها ومراحلها التاريخية.

أما الجلسة الثانية فحملت عنوان "الموجهة الفكرية والإعلامية للتطرف والإرهاب"، ورأسها وكيل وزارة الثقافة والإعلام للعلاقات الثقافية الدولية الدكتور عبد العزيز الملحم، وتحدث فيها الدكتور حمزة بن أحمد بيت المال، عن الإطار المفاهيمي لجهود المملكة في مواجهة فكر التطرف والإرهاب – حالة الجهود الفكرية والإعلامية –.

مشيرا إلى أن الجهود الفكرية تعالج عن طريق الحجج الشرعية، والفتاوي عن طريق الحوارات الدينية مثل المؤتمر العالمي للحوار بين أتباع الأديان السماوية، وكذلك مثل مركز المناصحة، أما الجهود الإعلامية فتواجه عن طريق التواصل الإعلامي والتحقيقات الصحفية ، فيما تطرق عضو مجلس الشورى الدكتور فايز الشهري في ورقته إلى الإرهاب الإلكتروني "التهديد وأساليب المواجهة"، ورأى أن المشكلة ليست في الوسيلة وإنما في المجتمع نفسة وثقافته وطريقة استخدامه لها.

وأشار إلى أن هناك مجموعة سلبيات لثقافة عصر المعلومات هي مشكلة مفهوم الحرية ومشكلة اجتماعية "ثقافية" وتربية سلوك وطفرة المعلومات "ضعف الإسهام" مؤكدًا أن هناك علاقة قوية بين الإنترنت والشباب.

وفي ورقه أخرى تحدث الدكتور عبد المنعم المشوح عن المواجهة الإلكترونية لقضايا التطرف والإرهاب، لافتا النظر إلى أن التواصل والحوار يجب أن يكون جسدي وليس إلكتروني فقط لصنع بيئات جاذبة ومؤثرة،

متمنياً أن يكون هناك دعم مجتمعي، أما آخر الأوراق فكانت للدكتور عبدالرحمن الهدلق الذي تحدث عن استراتيجية الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب موضحاً أن المملكة عانت من هذا الإرهاب، واستعرض مواصفات وخصائص الإرهابيين من أعمار وثقافات ووضعهم الاجتماعي،

لافتاً إلى أن أهم الاستراتيجيات لمواجهة الإرهاب هو التعامل مع الشباب وذلك من خلال الوقاية والتأهيل والرعاية مثل مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة.

أما الجلسة الثالثة فشهدت عرض تجارب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في محاربة الإرهاب، ورأس الجلسة التي كانت بعنوان " مواجهة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية في دول مجلس التعاون... الدروس المستفادة " مدير عام قناة الإخبارية الأستاذ جاسر الجاسر، وتحدث فيها ممثل المملكة العربية السعودية العميد مهندس بسام بن زكي عطية.

كما قدم المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس النواب بمملكة البحرين، ومجلس الشورى بسلطنة عمان، ومجلس الشورى بدولة قطر، ومجلس الأمة بدولة الكويت، أوراق عمل تناولت جهود دولهم في مواجهة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية.

حضر أعمال الملتقى عدد من أعضاء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من الخبراء والباحثين في مجال مكافحة الإرهاب.

وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس شرح لأعضاء الكونغرس مواقف المملكة من الإرهاب وقضايا المنطقة

رئيس مجلس النواب الأمريكي ينوه بجهود المملكة في تكوين تحالف إسلامي عسكري لمحاربة الإرهاب

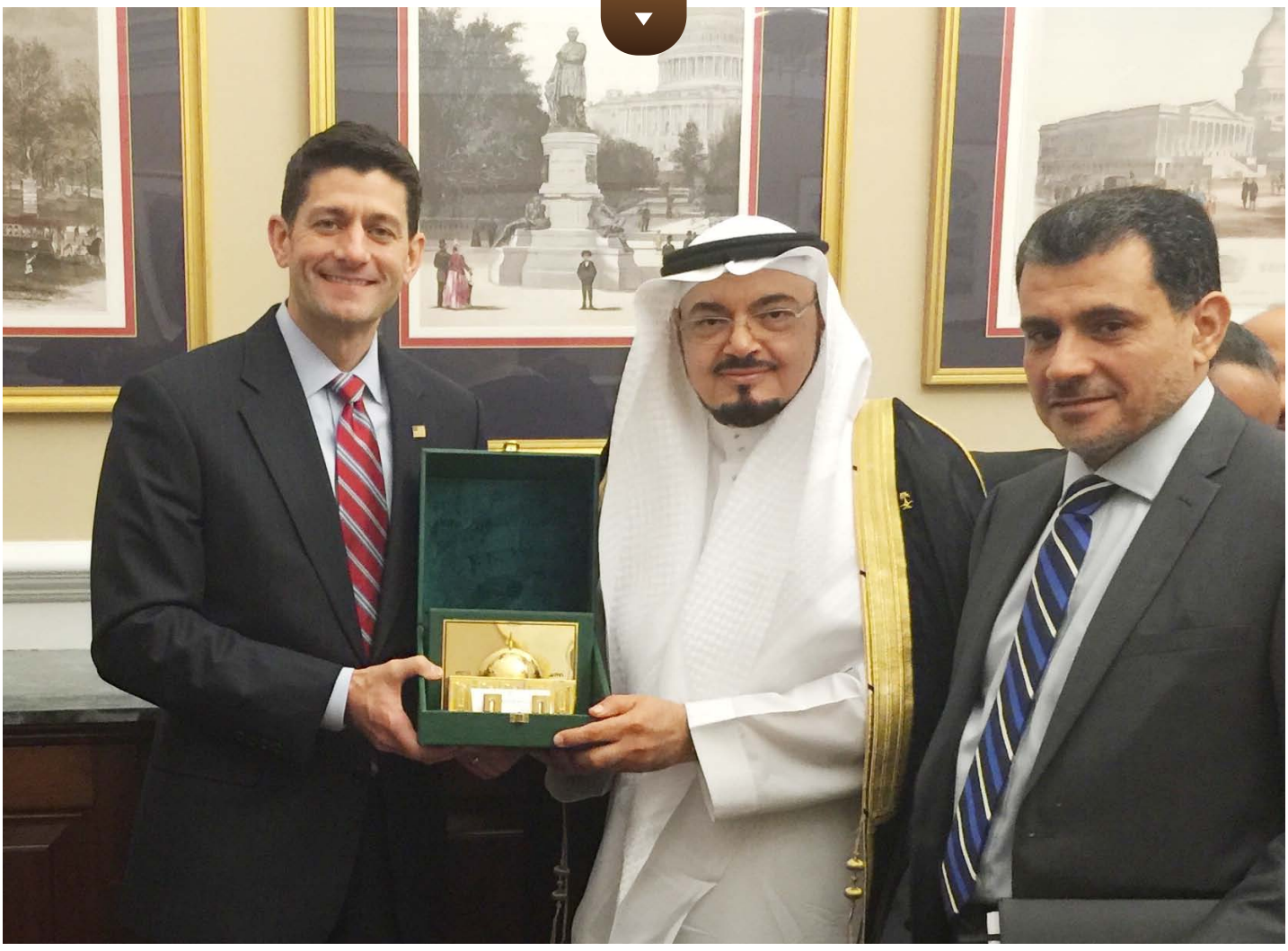

قام وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من ٩-١٣ شعبان ١٤٣٧هـ الموافق ١٦-٢٠ مايو ٢٠١٦م، التقى خلالها معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي وعدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، ومسؤولاً في وزارة الخارجية الأمريكية، كما زار أعضاء وفد الشورى عددًا من مراكز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن.

فقد استقبل معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي السيد بول راين في مكتبه بمقر الكونغرس الأمريكي في واشنطن معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري والوفد المرافق له، بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية صاحب السمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي.

وفي مستهل الاستقبال رحب معالي رئيس مجلس النواب الأمريكي بمعالي الدكتور محمد الجفري وأعضاء الوفد المرافق، متمنياً لهم التوفيق في زيارتهم الحالية للولايات المتحدة.

وأكد أهمية العلاقات السعودية الأمريكية، والعمل على تعزيزها وتنميتها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

وأشار معالي السيد بول راين إلى الزيارة التي قام بها للمملكة العربية السعودية مؤخراً، ولقائه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع. مؤكداً اهتمامه برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تستهدف تنويع مصادر الدخل الوطني.

وأشاد بالتطور الذي حققته المملكة، وبجهودها في مكافحة الإرهاب، خاصة على مستوى المنهج الفكري من خلال مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة. منوهاً بجهود المملكة في تكوين تحالف إسلامي عسكري لمحاربة الإرهاب.

من جهته أعرب معالي نائب رئيس مجلس الشورى عن شكره لرئيس مجلس النواب على حفاوة الاستقبال، ونقل لمعاليه تحيات معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وتمنياته له ولأعضاء الكونغرس الأمريكي التوفيق.

وأكد الدكتور الجفري أهمية الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى والكونغرس بغرفتيه الشيوخ والنواب، لما لها من دور في استكشاف آفاق رحبة لتوسيع العلاقات الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة.، التي وصفها بأنها استراتيجية وراسخة.

وشرح وفد الشورى لرئيس مجلس النواب الأمريكي رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهدافها، مؤكدين أنها لا تقتصر على تحقيق تحول في المجال الاقتصادي فحسب، بل ستشهد المملكة خلالها تحولاً على المستوى الاجتماعي بما يحقق للمواطن السعودي مزيداً من الرفاهية، وللوطن التقدم والازدهار.

وفد الشورى يلتقي عددًا من أعضاء الكونغرس

من جهة أخرى هيمن الوضع الراهن في اليمن وسوريا، ومحاربة الإرهاب، على الاجتماعات التي عقدها وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري في مقر الكونغرس الأمريكي أمس مع عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب.

فقد اجتمع معاليه والوفد المرافق له مع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جون ماكين رئيس لجنة خدمات القوات المسلحة (الدفاع) في المجلس، والسيناتور ديان فاينستين كبيرة الديموقراطيين في لجنة الاستخبارات بالمجلس، والسيناتور كوري جاردنر، والسيناتور جيف ميركلي، والسيناتور إد ماركي والسيناتور ديفيد بيردو، وأعضاء مجلس النواب السيد إد رويس، والسيد كيث إليسون، والسيد آدم كينزنجر، والسيد جيمس شافيتز.

وشرح معالي الدكتور محمد الجفري لأعضاء الكونغرس الأمريكي مواقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - تجاه القضايا الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً أن المملكة دولة محبة للسلام وتبذل قصارى جهدها بما لها من دور رائد ومحوري لمعالجة العديد من قضايا المنطقة، وتحرص على استقرار منطقة الخليج العربي التي تمثل منطقة حيوية للعالم.

وأشار إلى أن تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن وقيادتها لتحالف عسكري عربي جاء استجابة لنداء القيادة الشرعية لليمن برئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي لنصرة الشعب اليمني الشقيق من مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية واختطفت مؤسسات الدولة مدعومة من قوات الرئيس المخلوع علي صالح ومن النظام الإيراني. مؤكدًا أن قوات التحالف تتوخى الحذر الشديد لتجنب استهداف المدنيين أو المنشآت المدنية في اليمن، رغم أن الحوثيين وقوات المخلوع علي صالح يتخذون تلك المنشآت مقرات لهم، ومخازن لأسلحتهم.

وأوضح أعضاء وفد الشورى لأعضاء الكونغرس أن مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية في اليمن حشدت مليشياتها على حدود المملكة، للاعتداء عليها، وتنفيذ مخططات إيران التوسعية، الرامية للسيطرة على المنطقة، من خلال تدخلاتها المتواصلة في الشؤون الداخلية في العديد من دول المنطقة، ودعم المليشيات التابعة لها مثل حزب الله في لبنان، والحوث في اليمن. وأعادوا الأذهان إلى الاعتداءات التي قامت بها مليشيات الحوثي على حدود المملكة مع اليمن في العام ٢٠٠٩م، مما أجبر المملكة على إجلاء العائلات السعودية من مناطق التوتر آنذك.

وأشاروا إلى الجهود الإنسانية والإغاثية التي تقوم بها المملكة لإغاثة الشعب اليمني الشقيق من خلال مركز الملك سلمان بن عبدالعزيز الدولي للإغاثة الذي يقدم المساعدات الغذائية والطبية لأبناء الشعب اليمني، ومد يد العون لهم، حيث تجاوزت قيمتها الـ (٥٠٠) مليون دولار، لإغاثة الشعب اليمني، كما استضافت المملكة مئات الآلاف من أبناء الشعب اليمني، وصححت أوضاع من يقوم منهم في المملكة بصورة غير شرعية.

وأكد نائب رئيس مجلس الشورى أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى عودة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، من خلال الحوار السياسي، وتنفيذ مليشيات الحوثي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، وتسليم السلاح ومؤسسات الدولة إلى الحكومة الشرعية، لينعم الشعب اليمني بالأمن والسلام.

وفي الملف السوري أكد أعضاء وفد مجلس الشورى خطورة الوضع الإنساني، والأمني الذي يعيشه الشعب السوري، حيث يعيش أوضاعًا مأساوية ومجازر وسفك للدماء، وحصار وتجويع، وتهجير للعائلات تعد أكبر عملية تهجير في التاريخ.

وشددوا على أهمية الإسراع في إنهاء الأزمة السورية التي بات استمرارها يشكل تهديداً ليس للمنطقة فحسب بل لكثير من الدول، نظراً لتحول المشهد السوري إلى مرتع خصب للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية.

وأكدوا موقف المملكة الثابت والداعم للشعب السوري، ومطالبتها بتشكيل حكومة انتقالية في سوريا لا مكان فيها لبشار الأسد. وأشاروا إلى الجهود الإنسانية التي قدمتها المملكة للشعب السوري الشقيق، حيث استضافت نحو ٢,٥ مليون سوري على أراضيها ولم تعاملهم كلاجئين بل عاملتهم كضيوف، ومنحت من رغب منهم البقاء حق الإقامة، ووفرت لأبنائهم التعليم المجاني في المدارس الحكومية، إلى جانب توفير الخدمات الصحية لهم.

وفي ملف الإرهاب أوضح معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أن الدين الإسلامي دين العدل والمحبة والسلام، وما يقوم به من ينتسبون للإسلام من أعمال إرهابية الإسلام منهم براء، فديننا يحرم قتل النفس إلا بالحق، وحفظ للإنسان دمه وعرضه وحقوقه كاملة.

وأكد أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – دولة محبة للسلام وتحارب الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعمل على تجفيف مصادر تمويله، حيث سنت الأنظمة والقوانين التي تجرم من يمول الإرهاب والإرهابيين، مشيراً إلى أن الاتهامات التي يروجها أعداء المملكة من خلال بعض وسائل الإعلام بأنها تمول الإرهاب الغرض منها النيل من المملكة ومواقفها المشرفة في محاربة الإرهاب.

وشرحوا لأعضاء الكونغرس الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية واجهت الإرهاب بكافة صوره وأشكاله بكل قوة وحزم، وسنت الأنظمة والقوانين الرادعة للإرهابيين، ومن يتعاطف معهم.

وأبدى أعضاء وفد المجلس استياءهم من سعي بعض وسائل الإعلام الصاق تهمة الإرهاب بالمملكة، وتساءلوا: هل من يرعى ويدعم الإرهاب يكتوي بناره؟؟.

وبينوا أن مواجهة المملكة للإرهاب والتصدي له سارت على خطين متوازيين أمني وفكري، وحققت في هذين المسارين نجاحاً كبيراً، ففي المجال الأمني تصدت قوات الأمن للإرهابيين ونجحت في وأد الكثر من مخططاتهم قبل تنفيذها في عمليات استباقية مشهودة.

وعلى الصعيد الفكري أنشئت في الجامعات السعودية الكراسي العلمية الخاصة بالأمن الفكري، كما أنشأت مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة الذي يعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة لدى الشباب الموقوفين ممن اعتنقوا الفكر الضال، وبيان خطورة الأفكار الضالة التي غرروا بها على الفرد والمجتمع، وتمكن بفضل من الله من إعادة الكثير من الشباب – ممن غرر بهم واعتنقوا الأفكار الضالة –، إلى جادة الصواب، بعد أن تبين لهم الحق، وأيقنوا أنهم سلكوا الطريق الخطأ.

وأعرب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي رئيس لجنة خدمات القوات المسلحة (الدفاع) في المجلس السناتور جون ماكين عن تقديره للجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لدعم الشرعية في الجمهورية اليمنية، وحماية الشعب اليمني من مليشيات الحوثي التي انقلبت على الشرعية واختطفت مؤسسات الدولة.

وقال: لولا تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن لأصبح الوضع سيئاً.

وعبر عن قلقه من سياسات النظام الإيراني في المنطقة العربية وتدخلاته في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة.

وأعربت عضو مجلس الشيوخ السناتور ديان فاينستين عن شكرها للمملكة على جهودها تجاه الشعب السوري، وموقفها الداعم لهم ضد نظام بشار الأسد. مؤكدة أهمية الزيارات المتبادلة بين أعضاء الكونغرس وأعضاء مجلس الشورى، لما لها من دور في تقوية العلاقات، وتنميتها وتقريب وجهات النظر تجاه مختلف القضايا الدولية.

وأيد عضو مجلس النواب إد روس تدخل المملكة في اليمن لحماية الشعب اليمني، والحد من التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لليمن. واصفاً ما يجري في سوريا بأنه كارثة كبيرة.

وأكد أهمية تبادل الزيارات بين أعضاء الكونغرس الأمريكي ومجلس الشورى، لما لها من دور في دعم العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، وإيجاد تفاهم مشترك حول العديد من القضايا التي تهم البلدين.

من جهته أكد النائب كيث ولسون أهمية العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، والعمل على تطويرها، لما للبلدين من دور كبير في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. مشيراً إلى وجود العديد من القواسم المشتركة بين الشعبين الصديقين.

ونوه بالتقدم الذي حققته المملكة في العديد من المجالات وبخاصة على المستوى الاجتماعي، لا فتاً النظر إلى وجود عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات السعوديين الذين يتلقون تعليمهم العالي في الولايات المتحدة، وعد هذا مؤشر قوي على العلاقات الثقافية المتميزة بين البلدين الصديقين.

ونوه النائب آدم كينزنجر بالجهود التي تبذلها المملكة لمواجهة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وخص بالذكر جهود مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة.

وأجمع أعضاء الكونغرس الأمريكي السيناتور ماركي والسيناتور بيردو والنائب شافيتز على أهمية العلاقات الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة، والعمل على ترسيخها وتعزيزها لما للبلدين من دور مهم في استقرار منطقة الشرق الأوسط.

وأكد السيناتور إد ماركي أهمية استقرار المملكة العربية السعودية لأن في استقرارها استقرارا لمنطقة الشرق الأوسط.

د. الجفري: العلاقات السعودية الأمريكية تاريخية واستراتيجية

أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تاريخية واستراتيجية، ووثيقة قوامها العمل المشترك والتنسيق والتشاور بشأن مختلف القضايا الراهنة.

جاء ذلك خلال اجتماع معالي الدكتور محمد الجفري مع النائب الأول لمساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط السفير جيرالد فايرستاين في مكتبه بمقر وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بحضور أعضاء وفد الشورى.

وشرح معالي الدكتور الجفري خلال الاجتماع المواقف الثابتة والراسخة للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - تجاه مختلف القضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وفي مقدمتها الوضع في سوريا، واليمن، والجهود الإنسانية التي تقوم بها المملكة تجاه الشعبين اليمني والسوري.

ولفت معاليه النظر إلى الظروف الاستثنائية التي تواجها المنطقة العربية، والتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة لا

سيما في اليمن وسوريا والبحرين، مؤكدًا موقف المملكة الداعم للجهود الدولية للحل السلمي للوضع الراهن في اليمن وسوريا.

وأشار إلى جهود المملكة في محاربة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، والتطرف، مؤكدًا أن ما يثار في بعض وسائل الإعلام الغربية ومنها الأمريكية بأن المملكة داعمة للإرهاب يدحضه الواقع، فالمملكة تعرضت للعمليات الإرهابية، وعانت من الإرهاب، وبذلت جهودها لمحاربة هذه الآفة الخطيرة سواء على الصعيد المحلي، أو الدولي من خلال مشاركتها في الجهود الدولية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق.

من جهته أكد النائب الأول لمساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط عمق العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ووصفها بالاستراتيجية والقوية، وتزداد عمقاً بالزيارات المتبادلة على أعلى مستوى بين البلدين الصديقين، مشيراً إلى استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين الصديقين بينهما في مختلف القضايا الإقليمية والدولية سواء على مستوى القيادة في البلدين والتي كان آخرها زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للمملكة، أو على مستوى وزيري الخارجية.

كما أكد السفير جيرالد فايرستاين أن المملكة دولة مهمة لواشنطن لدورها المحوري في المنطقة ولمكانتها السياسية والاقتصادية.

وفد الشورى يزور مراكز الدراسات الاستراتيجية

من جهة أخرى زار وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بزيارة لعدد من المعاهد ومراكز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، لما لها دور بارز في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه مختلف القضايا الدولية وبخاصة قضايا منطقة الشرق الأوسط، من خلال ما تقوم به من دراسات سياسية واقتصادية وأمنية، وتقديم رؤى وأفكار جديدة ربما تؤدي إلى تغيير في الأولويات السياسية ، وتغيير في المصالح القومية الأمريكية.

وتتنوع هذه المراكز والمؤسسات من حيث طبيعة اهتماماتها وعلاقاتها بالمؤسسات الحكومية الأمريكية، فمنها ما يهتم بشؤون منطقة الخليج العربي، ومنها ما هو مهتم بالعلاقات العربية الأمريكية، وأخرى بالشؤون السياسية والاقتصادية.

فقد زار وفد الشورى معهد دول الخليج العربية، ومعهد الشرق الأوسط، والمجلس الاطلنطي، والمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية، ومركز العلاقات الاستراتيجية والدولية، ومعهد الشرق الأوسط الذي يعد أقدم المراكز الفكرية في العاصمة واشنطن المتخصصة في قضايا منطقة الشرق الأوسط، ويهدف إلى تعزيز الباحثين الأمريكيين لقضايا الشرق الأوسط وتعميق التفاهم بين الولايات المتحدة ودول المنطقة.

وخلال اللقاءات أكد وفد مجلس الشورى على المواقف الثابتة والراسخة للمملكة العربية السعودية تجاه مختلف القضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وفي مقدمتها الوضع في اليمن وسوريا، وجهود المملكة في مكافحة الإرهاب، والسلوك الإيراني المتمثل في التدخلات في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة مثل البحرين واليمن والعراق، وما تشكله تلك التدخلات من استفزازات للمملكة العربية السعودية، ومن خطر على المنطقة.

وتطرق وفد الشورى إلى رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وخطتها الطموحة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز مكانة المملكة على خارطة الاقتصاد العالمي.

وكان اللقاء مع المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية لقاءً موسعاً حضره لفيف من الموظفين الحكوميين وموظفي كبرى الشركات الأمريكية، والباحثين المهتمين بالعلاقات السعودية الأمريكية، وبقضايا الشرق الأوسط، حيث استمع الجميع إلى كلمات لمعالي نائب رئيس مجلس الشورى وأعضاء الوفد تحدثوا فيها عن العلاقات الاستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، وأهميتها ودور البلدين من خلال التنسيق والتشاور في معالجة الكثير من القضايا في منطقة الشرق الأوسط. كما شرحوا مواقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب وجهودها في مكافحة آفة الإرهاب، وبينوا حقيقة تنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين.

وفي نهاية اللقاء أجاب معالي الدكتور الجفري وأعضاء وفد الشورى على أسئلة الحضور واستفساراتهم.

ويزور الغرفة التجارية الأمريكية

من جهة أخرى وفي إطار زيارة وفد مجلس الشورى للولايات المتحدة التقى معالي نائب رئيس مجلس الشورى والوفد المرافق له نائب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وتركيا السيد كوش تشوكسي، وذلك في مقر الغرفة في واشنطن. وتركز اللقاء على بحث العلاقات التجارية بين المملكة والولايات المتحدة وسبل تطويرها، واستكشاف الفرص المتاحة للاستثمارات المشتركة بين رجال الأعمال في البلدين، وتحفيز الشراكات الاستثمارية بين الجانبين.

وضم وفد مجلس الشورى أعضاء المجلس معالي الدكتور محمد بن علي آل هيازع والدكتور خالد بن إبراهيم العواد رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية والدكتور سعود بن حميد السبيعي، والدكتور فالح بن محمد الصغير، والدكتور عبدالعزيز بن أديب طاهر، والدكتورة سلوى بنت عبدالله الهزاع، والدكتورة خولة بنت سامي الكريع، والدكتور خالد بن منصور العقيل، والدكتور طارق بن علي فدعق، والدكتور فهد بن حمود العنزي.

ورافق الوفد مدير عام الشعبة البرلمانية الدكتور سعد العنقري، ومساعد مدير عام الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي مدير إدارة لإعلام الأستاذ علي الخضير، ومساعد مدير إدارة المراسم الأستاذ فهد المسيند، والباحث في الشعبة البرلمانية أنس السعيد، والباحث القانوني بمكتب نائب رئيس المجلس متعب العنزي، وسكرتير معالي النائب عبدالله فلاته، ومسؤول المراسم عبدالله الغامدي، والباحث بمكتب النائب هادي دهناوي.

سمو السفير يحتفي بوفد مجلس الشورى .. والوفد يزور الملحقية الثقافية

احتفى سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية صاحب السمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي بوفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن امين الجفري بمناسبة زيارته للولايات المتحدة، حيث أقام مأدبة غداء تكريمًا لهم وذلك في مقر السفارة بواشنطن، حضرها عدد من المسؤولين في السفارة والملحق الثقافي السعودي والملحق العسكري السعودي والملحق التجاري ومديرو المكاتب السعودية في واشنطن.

من جهة أخرى قام وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس بزيارة للملحقية الثقافية السعودية بواشنطن، واستمع وفد المجلس إلى شرح من الملحق الثقافي الدكتور محمد العيسى عن الجهود التي تبذلها الملحقية لخدمة الطلاب والطالبات السعوديين المبتعثين إلى الولايات المتحدة، وإلى الدور الذي تقوم به الملحقية في توجيه الطلاب والطالبات وتثقيفهم بالأنظمة والقوانين المحلية في الولايات الأمريكية، ودور الأندية الطلابية في حل المشكلات والصعوبات التي يواجهها المبتعثون السعوديون. وتجول أعضاء وفد الشورى في أقسام الملحقية، واطلعوا على آلية العمل فيها.

التقى وزير الخارجية وعدداً من النواب الفرنسيين

وفد مجلس الشورى يؤكد أهمية تعزيز العلاقات السعودية الفرنسية

أجرى وفد مجلس الشورى خلال الزيارة التي قام بها لفرنسا مؤخرًا برئاسة عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الفرنسية معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم عدداً من الاجتماعات واللقاءات مع أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية ومسؤولي بعض مؤسسات المجتمع المدني في فرنسا.

فقد التقى وفد مجلس الشورى أمين لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية « شانتال » كما التقى الوفد مع نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة بالجمعية «نيكولا بايز.

وتم خلال اللقائين بحث تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتبادل الخبرات في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية.

والتقى وفد لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية السعودية النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية «أوليفيه داسو» في غداء عمل بحضور معالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى فرنسا الدكتور خالد بن محمد العنقري وصاحب السمو الأمير العميد طيار ركن تركي بن خالد بن عبدالله الملحق العسكري السعودي بفرنسا وعدد من النواب وأعضاء لجنة الصداقة الفرنسية السعودية.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز وتنمية العلاقات الفرنسية والسعودية في كافة المجالات ، وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الفرنسية، كما تم التطرق إلى العلاقات الثقافية بين البلدين والتأكيد على أهمية زيادة عدد الطلاب السعوديين المبتعثين إلى فرنسا لمواصلة تعليمهم العالي .

وحضر وفد المجلس جانباً من الجلسة العامة في الجمعية الوطنية ومشاهدة مناقشة النواب لوزراء الحكومة الفرنسية.

بعد ذلك اجتمع وفد الشورى مع رئيسة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في فرنسا، وأكد وفد المجلس على أهمية دور المرأة في المجتمع السعودي وتمتعها بكامل حقوقها مشيراً إلى أن المرأة السعودية جزء مكمل ومشمول برؤية ٢٠٣٠.

كما التقى الوفد عضو لجنة القانون في الجمعية الوطنية ودار خلال الاجتماع الحديث عن القضايا التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

وزير الخارجية يستقبل وفد لجنة الصداقة

واستقبل معالي وزير الخارجية الفرنسي جان مارك بمقر وزارة الخارجية الفرنسية في باريس وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الفرنسية في مجلس الشورى، وبحث معهم سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، واستعراض رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تحويه من أفكار ومشاريع مستقبلية واعدة.

كما قدم الوفد نبذة عن عمل مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة، وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية والدور الذي يقوم به المجلس في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

وأكد وفد مجلس الشورى أن المملكة لا تألوا جهدًا في الدعوة إلى السلام وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مشيراً إلى أن المملكة من الدول التي تسهم في تقديم المساعدات الإغاثية للمحتاجين سيما في أوقات الأزمات بالدول العربية والإسلامية والصديقة.

من جهة أخرى زار وفد مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بول حيا كوبي، ولجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية الخليجية ورئيس غرفة التجارة الفرنسية هيدفير دوشاريت، حيث جرى استعراض دور المملكة في دعم السلام بمنطقة الشرق الأوسط، ودعواتها المتكررة لإيران إلى عدم التدخل في شؤون الدول العربية، مؤكدين على دور الإعلام في إيضاح الصورة الصحيحة للتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

كما زار وفد مجلس الشورى مقر شركة تاليس للاتصالات والأمن والتي تعد من كبرى الشركات الفرنسية العاملة في مكافحة الجريمة.

وأطلع رئيس مجلس إدارة الشركة «جامو شيل لاقارد» وفد الشورى على مشاريع ونشاطات الشركة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

بعد ذلك قام وفد الشورى بزيارة إلى معهد العالم العربي حيث اجتمع مع الوزير السابق للتربية والثقافة الفرنسية والرئيس الحالي للمعهد «جاك لانغ».

وتعرف وفد الشورى خلال الاجتماع على دور المعهد في إقامة المعارض الثقافية والحضارية وأهمية المعهد لتنمية العلاقات الثقافية للعالم العربي .

كما قام وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الفرنسية بزيارة إلى الغرفة التجارية التقى خلالها برئيس الغرفة «جان بول فيرميس».

وتم خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين البلدين الصديقين في جميع المجالات وسبل دعم العلاقات الاقتصادية والفرص الاستثمارية بين البلدين.

وأكد الجانبان أهمية رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمؤشر الإيجابي الذي سوف تشهده المملكة بعد عملية التحول وأهمية استغلال الفرص الاستثمارية وزيادة التعاون بين الشركات السعودية والفرنسية وفتح الأسواق امام الشركات المستثمرة.

من جهة أخرى التقي وفد مجلس الشورى عدداً من الإعلاميين الفرنسيين، شرح لهم خلالها رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠ والأوضاع الاقتصادية المتوقعة بعد تطبيق الرؤية وسياسة المملكة النفطية.

كما شمل اللقاء مواضيع حقوق الإنسان والتطورات التي حققتها المملكة خلال الفترة الماضية إضافة إلى إنشاء عدد من الهيئات الجديدة ودورها الفعلي في تحقيق رؤية المملكة٢٠٣٠ .

وضم وفد الشورى أعضاء المجلس الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري، والأستاذة هدى بنت عبدالرحمن الحليسي، والدكتور سعيد بن عبدالله الشيخ، والدكتورة حنان بنت عبدالرحمن الأحمدي، والدكتورة منى بنت عبدالله آل مشيط .

عضو مجلس الشورى د.سالم القحطاني لـ (الشورى):

مجلس الشورى يعمل وفق نظامه وصلاحياته... ولا يحاسب إلا على قراراته

حوار - منصور العساف

تخصص في الدراسات التربوية، فدرس المناهج وطرق التدريس، عمل معيداً بكلية التربية في أبها ثم محاضراً فيها، نال درجة الدكتوراه من جامعة ولاية أوهاويو الحكومية، وحصل على جائزة التميز من سفير المملكة بالولايات المتحدة آنذاك، ليعود إلى أرض الوطن أستاذاً مساعداً في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض، ثم مديراً لمركز البحوث بالكلية، فعميداً للدراسات العليا بجامعة الملك خالد في أبها، ثم عميداً لكلية التربية فوكيلاً للجامعة، حصل بعدها على درجات علمية إلى أن نال درجة الأستاذية في تخصصه الذي لازمه، وقدم فيما بعد عدداً من البحوث والدراسات العلمية قدرت ب (٣٤) بحثاً ودراسة علمية وأكاديمية، كما ألف عدداً من الكتب في مجاله العلمي والتربوي، وفي عام ١٤٢٦هـ نال الثقة الملكية بتعيينه عضواً في مجلس الشورى في دورته الرابعة.

في هذا الحوار تحدث الدكتور سالم القحطاني لـ (الشورى) عن سيرته التعليمية والأكاديمية، كما عرض آراءه وقناعاته بكل شفافية ووضوح حيال بعض الملفات والأنشطة والقرارات التي تخرج من تحت قبة المجلس.

س- أين كانت الولادة والنشأة وبدايات الدراسة؟

كانت ولادتي عام ١٣٧٧هـ، في إحدى القرى الجميلة والهادئة التابعة لمنطقة عسير، وبالتحديد في الوهابة بسراة عبيدة، ويتمتع ذلك المكان بجوه العليل وكثرة المزارع والفواكه المحلية الصيفية وبالذات أشجار الرمان، وقد كان الاكتفاء الذاتي من الحبوب مثل القمح والذرة والشعير والفواكه وبعض الخضروات، إلى جانب كثرة الأمطار خاصة في فصل الربيع والصيف من أهم ما يميز ذلك المكان، وهناك شرطاً مهماً بين الأهالي والأسر حيث المشاركة الفاعلة من قبل الجميع والعمل معاً كيد واحة، وتلك سمة ذلك العصر، فكل طفل لابد أن يمارس نوعاً من المهام حسب سنوات عمره.

وكان المجتمع بطبيعته مجتمعا تكافلياً لدرجة أن صغير السن يشعر باهتمام ومتابعة ذلك المجتمع الريفي له في كل تصرفاته، وكنت محظوظاً بافتتاح مدرسة ابتدائية قبل ثلاث سنوات من التحاقي بالمرحلة الابتدائية، ومع أن المجتمع آنذاك يعد مغلقاً إلى حد كبير؛ إلا أن التشجيع الذي حظيت به في المرحلة الابتدائية والتنافس الذي كان بيننا في المدرسة جعلني أفكر كثيراً في التعليم وأهميته، وقد منحني أحد أفراد جماعتي ريالاً واحداً أثناء حفل إعلان النتائج عندما حصلت على الترتيب الأول في الصف الثاني الابتدائي أمام الطلاب والمعلمين، ومثل ذلك التحفيز والتشجيع كان له الأثر الإيجابي على النفس.

مرحلة الشباب والدراسة الجامعية... الطموحات والرغبات

بعد إنهاء المرحلة الابتدائية, أين أكملت المرحلتين المتوسطة والثانوية, وما ذا عن الدراسة الجامعية؟

أعتقد أن جيلي كان محظوظاً جداً حيث أحدثت مدرسة متوسطة وبعدها مدرسة ثانوية في المنطقة التي كانت قريبة من قريتنا الوهابة، ثم افتتح التعليم العالي في مدينة أبها، حيث تم افتتاح بعض الكليات مثل كلية التربية وكلية الشريعة واللغة العربية، وقد تزامن مع تلك الفترة بداية الطفرة الأولى، مما حدا بالكثير من الشباب إلى التوجه نحو العمل أو بعض الأعمال الحرة وترك التعليم للأسف الشديد، وهنا أتحدث عن مجتمعي أو الوسط الذي عشت فيه آنذاك، وقد دفعني الفضول والرغبة في العمل بالإضافة للتفكير في الخروج من بيئتي المحلية إلى السفر للمنطقة الشرقية؛ والعمل فيها أثناء فترة الصيف بعد دراسة الصف الثاني المتوسط.

حيث وجدت عملاً في إحدى شركات التنقيب التابعة لأرامكو في بقيق، وكانت هذه التجربة بالنسبة لي ثرية جداً حيث عرفت على إثرها أهمية التعليم؛ وتعلمت منها كيفية الاعتماد على النفس والتعامل مع الآخرين، وعلى الرغم من تمكني وممارستي الجيدة للعمل في مجال هذه الشركة ورغبتها في استمراري؛ إلا إنني استقلت منها وعدت لإكمال دراستي، وأصبحت الاجازة الصيفية للسنوات التي تلتها مرحلة عمل في أماكن مختلفة حتى تخرجت من الثانوية والتحقت بكلية التربية بأبها. وقد تحقق لي فرصة الإعادة في الكلية وبرغبة ملحة من أحد أساتذتي في الكلية الأستاذ الدكتور محمد زياد حمدان وأصبحت معيداً بقسم المناهج وطرق التدريس عام ١٤٠٢هـ.

الدراسات العليا وسنوات الغربة خارج الوطن

س- وما ذا عن الدراسات العليا؟

على الرغم من قدرة جيلي على التحديات بحكم طبيعة الحياة التي عشناها إلا أن مرحلة الدراسات العليا خارج الوطن لها حساباتها الكثيرة من حيث الرغبة في السفر للخارج ومعرفة المجتمعات الأخرى وثقافاتها وتحدي الدراسة بلغة جديدة؛ خاصة أن اللغة الإنجليزية تتطلب جهداً للتمكن منها فضلاً عن التخصص وصعوبته.

وقد كان خيار الدراسة في الولايات المتحدة هو الأفضل، لكن مشكلة اجتماعية واجهتني كوني الابن الوحيد للعائلة، وعلى الرغم من ذلك تمكنت من السفر والدراسة في الولايات المتحدة الامريكية وحصلت على الماجستير من جامعة انديانا عام ١٩٨٦م، وعدت إلى كلية التربية في أبها وعملت محاضراً فيها لمدة عامين، وهذه الفترة من أجمل الفترات لبناء خبراتي

والقراءة في مجال التخصص، حيث ساعدتني هذه الخطوة في مرحلة الدكتوراه بجامعة ولاية أوهايو الحكومية وحصلت بحمد الله على الدكتوراه وحققت شروط جائزة التميز من سفير المملكة آنذاك صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز.

عدت إلى المملكة بعد حصولي على شهادة الدكتوراه وتعينت أستاذًا مساعداً في كلية التربية بجامعة الملك سعود فرع أبها عام ١٤١٢هـ، وقد سعدت كثيراً بعودة مجموعة مميزة من الزملاء في مختلف التخصصات العلمية والأدبية والتربوية،

حيث تحتضن الكلية عشرة أقسام في مختلف التخصصات، وأسعدني كثيرًا العمل معهم، وحتى لا أكرر ما هو موجود في السيرة الذاتية فقد عملت مديراً لمركز البحوث بالكلية عدة سنوات؛ وعميدًا للدراسات العليا عند إنشاء جامعة الملك خالد ١٤١٩هـ.

ثم عميدًا لكلية التربية ثم وكيلا للجامعة، أما الجانب العلمي فقد حصلت على رتبة أستاذ مشارك ثم رتبة أستاذ عام ١٤٢٢هـ، ومع كثرة الأعمال الإدارية إلا أن البحث العلمي كان له اهتمامه ووقته، ولدي من البحوث والدراسات العلمية ٣٤ بحثًا ودراسة علمية، وألفت كتابين عام ١٤٢٦ وعام ١٤٢٧هـ في مجال التعليم. وتشرفت بعضويتي في مجلس الشورى بتاريخ ١٤٢٦/٣/٣هـ، وهذه هي الدورة الثالثة لي في المجلس بحمد الله تعالى.

تنمية الثقافة الشورية لدى الناشئة

س - برأيك كيف ننمي ثقافة الممارسة الشورية في المدارس؟.

مجلس الشورى مدرسة برلمانية شورية، وأهم ما يتعلمه العضو فيها أو أحسب أن عليه تعلمه هو احترام رأي الآخر مهما كانت درجة الاختلاف، أما تنمية ثقافة الممارسة البرلمانية في المدارس فأعلم أن ذلك يمارس بشكل جلي في المدارس الغربية وغيرها لأن الطالب أو الطالبة سوف يصبح ناخباً في المستقبل، لكن أهم ما يجب تعلمه في مدارسنا مهارات التواصل وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي واحترام الآخر، وقد أسعدني كثيرًا الزيارات الطلابية للمجلس، وأتمنى أن يحصلوا على معلومات كافية حول كيفية اتخاذ قرارات المجلس، لأن اتخاذ القرار له خطواته العلمية، وهذا قد يعود عليهم بالنفع، كما أرجو تأصيل مفهوم الشورى بأبعاده اللغوية والشرعية والتطبيقية.

الود المتبادل بين المجلس والإعلام
اعتراه فتورًا عاطفيًا في الآونة الأخيرة

س- برأيك هل حل الإعلام محل البرلمان، لا سيما ما يتعلق بالدور الرقابي؟.

الإعلام ضرورة للمجلس، وكان المجلس متصالحاً إلى حد كبير مع الإعلام، وهو يمثل الصورة الحقيقية التي تنقل كل ما يتمخض عن جلسات المجلس بشكل موضوعي وهادف، لكن يبدو أن الود بين المجلس والإعلام اعتراه فتورًا عاطفيًا أدى إلى أن يتجه الإعلام في نقد المجلس بأسلوب قد لا يخلو من التجريح والنقد اللاذع بناءً على معلومات إما أن تكون غير دقيقة؛ أو نتيجة لخلط بين الأوراق؛ أو لسوء فهم أو لطموح أعلى من المجلس خاصة في الفترة الأخيرة. وهنا أتذكر قول الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

ومهما كان التوافق أو الاختلاف فإن النقد البناء والتحليل العلمي الهادف مهما تكن نتائجه تجاه المجلس يبقى مقبولاً، أما كون الإعلام يحل محل البرمان في الدور الرقابي فهذا غير وارد؛ لأن رسالة الاعلام واضحة والمجلس مؤسسة برلمانية في الأصل، لكن التكامل في العمل بين الإعلام

ومجلس الشورى مهمة أساسية؛ وهو وسيلة فاعلة في أمانة نقل الرسالة الرقابية للمواطن بكل وضوح وحيادية وشفافية.

وأعتقد أن التصالح مع الإعلام من خلال ما يقدمه المجلس بكل وضوح غاية في الأهمية، أما ما يطرحه أعضاء المجلس من آراء واقتراحات فتبقى وجهات نظر خاصة بالأعضاء أنفسهم ولا يحاسب المجلس إلا على قراراته وليس على ما يقدمه الأعضاء من أفكار وتوجهات لم تدرس تحت قبة المجلس ولم يأخذ بشأنها أي قرار.

أرى عدم مناقشة أي توصية إضافية تجمع اللجنة على عدم الأخذ بها

س- لا يحالف الحظ معظم التوصيات الإضافية، برأيك أين يكمن السبب؟.

تأتي التوصيات الإضافية بمثابة إضافة لبعض الجوانب أو القضايا التي لم تر اللجنة المختصة تقديم توصيات حولها أو تنبثق من أفكار وتطلعات يرى عضو المجلس أهميتها وضرورة تبنيها، وقضية عدم محالفة الحظ لمعظم التوصيات الإضافية يعد أمراً طبيعيا، فالأصل في التوصيات مصدرها من اللجنة المختصة، ومع كل التقدير للزملاء الذين يقدمون توصيات إضافية بصفة مستمرة،

فإن البعض منها تعد متواضعة جداً، أو تكتب بصفة عاجلة مما يضطر أصحابها إلى سحبها قبل تقديمها، ولو طلب مني رأي بشأن التوصيات الإضافية لاقترحت عدم مناقشة أي توصية إضافية تجمع اللجنة المختصة على عدم الأخذ بها.

س- ما أبرز القرارات التي صدرت عن المجلس وكان لك دور في إقراراها؟.

القرارات الصادرة من المجلس تتم بموافقة الأغلبية، وخلال فترتي في المجلس داخلت كثيرًا على العديد من الموضوعات، سواء التقارير السنوية لأجهزة الدولة، أو سن الأنظمة الجديدة، أو تعديل الأنظمة النافذة، وأرجو أن تكون تلك المداخلات ذات أثر إيجابي على قرارات المجلس، ولا أحب في هذا اللقاء أن أدعي الدور البطولي في أي قرار فأنا ضمن أعضاء المجلس وأصوت بما أرى فيه الفائدة ولدي القناعة بجدواه.

س - ما هي التوصيات التي تمنيت إقرارها ولم يحالفها الحظ في التصويت؟.

أحب أن تكون أي توصية تقدم للمجلس واضحة وذات مبررات قوية، وكان هناك بعض التوصيات الجيدة لكنها لم تقدم بصورة جيدة للمجلس سواء على مستوى اللجان أو من أعضاء المجلس ولم تفز هذه التوصيات.

أما ذكر توصيات بعينها دون غيرها فلا أرى مناسبة ذلك في مثل هذا اللقاء، لكنني لا أجد توصية ذات أهمية بالغة تخص مصلحة وطنية إلا وفازت في المجلس، أما بعض التوصيات التي تأخذ صفة القضايا الاجتماعية فقد تكون قليلة جداً وفي الغالب قد لا تنجح.

س- في المقابل ما هي التوصية التي كنت ترى التريث في إقرارها وعدم الموافقة عليها؟.

قد يكون سقوط بعض التوصيات أفضل من الموافقة عليها نظراً لما قد يترتب عليها من تغييرات أو متطلبات كثيرة لأن فرصة إعادة طرح التوصية أو توصيات مشابهة لها أفضل من خروج توصية ضعيفة، ولذلك أذكر إنني عارضت بعض التوصيات، وكنت مرتاحًا لعدم نجاحها لأسباب عدة تعود لمضمون التوصية؛ وما قد يترتب عليها عند التطبيق، وتمنيت أن تكون التوصيات المقدمة للمجلس خاضعة لمجموعه من المعايير أو محددة بإطار عام يحتوى على مجموعة من الشروط والمواصفات التي تبنى على أساسها التوصية حتى تكون فاعليتها - بعد أن تتحول إلى قرار من المجلس- عالية وتحمل مؤشرات قياس واضحة.

مصلحة الوطن والمواطن هي الأساس عند أعضاء المجلس

س- وفقاً لأطروحات أعضائه.. برأيك هل يمثل عضو المجلس صوت المواطن؟.

نعم، فالقرارات في أصلها تصب في صالح المواطن بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والمجلس بطبيعته قد لا يدخل في كثير من التفصيلات، فعلى سبيل المثال عند دراسة أي نظام وإقراره يترك كثير من التفصيلات للوائح التنفيذية وما يتبعها من قواعد عمل.

وهناك فرق بين ما يطرح من مداخلات أو مشروعات فردية سواء تعجب المواطن ويطرب لها أو لا تعجبه فهي تبقى مداخلات خاصة ببعض الأعضاء وليست قرارات.

ومصلحة الوطن هدف أساس عند أعضاء المجلس سواء كانت مداخلاتهم عامة أو خاصة على موضوعات محددة، لكن الأصل هو المصلحة العامة، ومبدأ التباين أو الاتفاق والاختلاف في الرؤى هو المبدأ الذي يقوم عليه النقاش في المجلس للوصول إلى قرار مدروس في النهاية.

س- تحت قبة المجلس هل ثمة قادة رأي؟

الأعضاء في المجلس يمارسون مهامهم ضمن نظام المجلس ولوائحه وصلاحياته، وتجربتي خلال الدورات الثلاث مع زملائي وما يقدمونه من آراء وأفكار تجاه الموضوعات المطروحة للنقاش أو الأفكار التي تعرض في الشأن العام تجربة رائعة ومفيدة وأعتز بهم في أي محفل داخل أو خارج المملكة.

فالجميع يتمتع بخبرات طويلة وخلفيات علمية مميزة، وأتمنى أن يحصل بعضهم على فرصة النقاش والطرح المفيد، فهناك من يعطي كل ما لديه من معلومات وآراء لكن في المقابل هناك من يميل للهدوء ويحتاج الى من يأخذ منه مثل هذه المعلومات والأفكار التي يحملها.

س- برأيك ما هي المقترحات والآليات التي ترى أن الاخذ بها سوف يساعد على تحسين وتطوير عمل المجلس؟.

أرى أن يمنح العضو الفرصة الكافية لتقديم ما لديه بشكل مدروس، وأن تمنح اللجان الوقت الكافي لدراسة الموضوعات التي تحال لها، كما أرى عدم جدوى دراسة التقارير بصفة سنوية؛ والاكتفاء مستقبلا بنتائج مؤشرات أداء دقيقة؛ حتى يكون للمجلس الفرصة في تطوير الأنظمة والمبادرات الطموحة التي تواكب متطلبات المجتمع ومستقبل الوطن وأجياله القادمة، والتخفيف من التوصيات التي تقدمها اللجان؛ والاهتمام بنوعيتها حتى تستفيد الجهات منها وتعمل على تنفيذها.

س- بعد إقرار لجنة حقوق الانسان والهيئات الرقابية دأب المجلس على انشاء إدارة لشئون المناطق وأخرى لرصد الأداء وإدارة للتواصل المجتمعي، من خلال هذا الحراك الإداري كيف ترى انفتاح المجلس على المجتمع، وما مدى حجم مشاركة المواطن في قرارات المجلس؟.

أعتقد أن ما تم من إحداث بعض الإدارات وعملية التواصل المجتمعي جميعها مهمة وجيدة، لكنني أرى أن جودة قرارات المجلس من حيث مضمونها وطبيعتها التشريعية والرقابية والتطويرية وما يصب منها في خانة معالجة بعض التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية هو مربط الفرس، أما ما أشير إليه في السؤال فتبقى آليات مساعدة، ولعل ربط المجلس بمجالس المناطق وتطوير آليات عمل واضحة تعد خطوة ضرورية، أما مشاركة المواطن في قرارات المجلس فتتم بطريقة غير مباشرة نحو المؤسسات والمصالح الحكومية في تبني الكثير من القرارات التي تصب في صالح المواطن. أما موضوع الانفتاح وغيره فالمجلس يحسن الاستماع ويتعامل مع الموضوعات التي تصل إليه بشكل جيد؛ ولكنه محكوم بنظامه ولوائحه وصلاحياته ويعمل وفق ذلك.

س- هل هناك هوة بين طموحات المواطن من جهة وأداء ومخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى؟ وأين برأيك يكمن الخلل؟.

مجلس الشورى لا يعمل على أساس برنامج وطني يتعلق بالمواطن مباشرة، وأمام المجلس خطط التنمية والتي تعد من مهامه ويقوم بدراستها

وإقرارها، وأعتقد أن المجلس يسعى من خلال نظامه وما تتضمنه تقارير المصالح الحكومية، وما يقترحه المجلس من أنظمة وتطويرها من خلال المادة الثالثة والعشرين من نظامه، إلى تحقيق المصلحة العامة وهنا تصب مصلحة المواطن.

وهناك حاجة إلى تطوير المجلس في ظل ما يحدث من خطوات تطويرية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأتصور أن نظام المجلس ولوائحه الحالية تتطلب تطويرًا نوعيًا حتى يكون المجلس أكثر عونًا للدولة والمواطن وبفاعلية عالية.

س- برأيك ما أبرز توصيات لجنة التعليم والبحث العلمي التي صدرت عنها قرارات من شأنها -بإذن الله- خدمة وتطوير العملية التربوية والتعليمية؟.

لجنة التعليم والبحث العلمي في المجلس أسهمت في العديد من التوصيات التي أقرها المجلس لتدعم عناصر العملية التعليمة، وإحداث الكثير من الأنظمة واللوائح التي تخص التعليم العام والجامعات من حيث معالجة الكثير من التحديات أو العمل على تطوير دور المعلم وعضو هيئة التدريس، وكذلك المناهج التعليمية والبنية التحتية والابتعاث والبحث العلمي، وتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى بعض الأنظمة واللوائح التي تدعم جودة التعليم.

س- كيف رأيتم قرار دمج التعليم العام والتعليم العالي في وزارة واحدة؟.

بحكم أن الدمج قد تم منذ فترة زمنية فإن الوزارة بحاجة إلى هيكلة تتوافق مع ما يتطلبه التعليم العام والعالي وضرورة التخلي عن المركزية التي تمارس في السابق، فالمهم جودة التعليم بالدرجة الأولى وترسيخ مبدأ الشفافية.

وأعتقد أن المرحلة الحالية تتطلب خطوات سريعة تحمل سلسلة من الإصلاحات لعناصر العملية التعليمية، وإيجاد مرونة واستقلالية للجامعات مرتبطة ببرنامج اعتماد أكاديمي وتخصصي، ولعل أهم خطوة حاليًا الانتهاء من نظام الجامعات وبرؤية عصرية.

رأيك فيما يلي:

مناقشة الوزراء تحت قبة المجلس.

الأصل فيها المساءلة ومناقشة الكثير من القضايا والتحديات التي تواجه الوزارة أو الجهة الحكومية وما قام به الوزير تجاه تلك المسائل، وأعتقد أن نسبة نجاح هذه المناقشة جيدة، وكانت بعض الزيارات مميزة من حيث طبيعة المناقشة ووضوح الهدف من الزيارة بغض النظر عن الكسب أو الخسران.

وأتمنى أن تكون الأسئلة في المستقبل محددة وهادفة ومبنية على أساس أهداف وبرامج الوزارة، ولو انتهت المناقشة بتصويت المجلس على مدى تحقق أهداف الزيارة لكان في نظري أفضل (كنوع من الاستفتاء)، وأنزعج كثيرًا عندما تتقاذف الوزارات بعض القضايا فيما بينها دون الاعتراف بها أو تحمل مسئوليتها، وأرجو أن تكون هذه الفترة قد انتهت؛ ويجب ألا تقبل حاليًا مهما كانت المبررات.

دور لجان الصداقة البرلمانية

تشرفت برئاسة لجنة الصداقة الأولى في دورة المجلس الخامسة، وقد عملت مع زملائي بكل ما نستطيع لتحقيق الأهداف المرجوة من اللجنة، وأعتقد أنني قدمت تقريرًا شاملاً عن نشاط اللجنة في تلك الدورة، ولجان الصداقة لو قامت بدورها لتحقق الكثير مع نظيراتها في البرلمانات الدولية.

ومع ما حققته لجان الصداقة في المجلس من خطوات جيدة إلا أن دعمها إداريًا وماليًا وقيامها على برامج قوية وواضحة سوف يكون لها الأثر الإيجابي، حيث أن دور لجان الصداقة مهم جداً ويمكن أن تقوم بدور كبير في الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية إذا تم دعمها وكانت ذات أهداف وبرامج محددة.

نظام الجلسات الحالي.

نظام الجلسات واحد ويتغير زمنيًا حسب التوجه العام بالمجلس، والعبرة في الفائدة من الوقت واستثماره كما ينبغي.

مناقشات قضايا الشأن العام

مع كل الجهود التي بذلت تجاه تطوير الشأن العام، لكنه في نظري لم تتم الاستفادة منه كثيرًا، وينهج مبدأ التنفيس للأعضاء حول طرح بعض القضايا والأفكار والتوجهات.

وأرى أن الكثير من المناقشات يمكن تغطيتها من خلال دراسة التقارير، وفي تصوري أننا لم نصل إلى الهدف المنشود منه وأصبح بمثابة برنامج منا وإلينا.

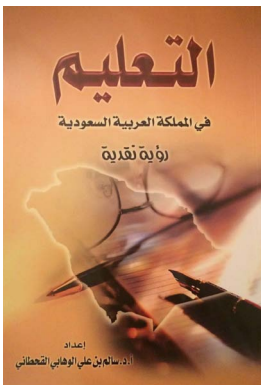

تزداد أهميته في عصرنا الحالي لكثرة الأمراض الحديثة والأوبئة القاتلة

التثقيف الصحي بين الواقع والمأمول

إعداد / موسى العنزي

مع التطور الذي يشهده العالم اليوم في جميع مجالات الحياة، والانفجار المعرفي الذي نعيشه في وقتنا الحالي، أصبح من الضروري أن يكون الفرد على قدرٍ من الثقافة في جميع المجالات ليتمكن من العيش وتحقيق متطلبات الحياة بشكل يتماشى مع هذه التطورات، ومن أكثر المجالات التي يجب أن يكون المجتمع على معرفة بها هو المجال الصحي، إذ تسعى جميع المؤسسات الصحية إلى نشر الوعي بين الناس وخاصةً بعد انتشار الأمراض وازديادها في الآونة الأخيرة.

كما أنّ من أولويات هذه المؤسسات نشر ما يسمّى التثقيف الصحي، فما هو التثقيف الصحي؟ وما هي أهميته؟، في هذا التحقيق نستعرض أهمية حملات التثقيف الصحي وماهيته وأهدافه، ورسالته والفئات المستهدفة والوسائل التي من خلالها تتم فيه نقل الرسالة (المعلومات والمعارف الصحية) من المرسل (المثقف الصحي) إلى المستقبل (المستهدف بالتثقيف الصحي)، ونتعرف على مدى اهتمام المنشآت الصحية الحكومية والأهلية بهذا المجال، ومسؤولياتها تجاه الفرد والمجتمع.

أهداف ورسالة التثقيف الصحي

بداية تطرق استشاري الأطفال الدكتور صلاح الدين أحمد عثمان إلى التعريف بالتثقيف الصحي وأهدافه ووسائل اتصاله قائلا «إن التثقيف الصحي هو عملية إعلامية مستمرة و متواصلة، هدفها حث الأفراد على إتباع نمط حياة وممارسات صحية سليمة، و ذلك لتحسين سلوكياتهم بما يحفظ لهم صحتهم و صحة مجتمعهم، عن طريق منع أو تقليل الإصابة بالأمراض. كما يعتبر التثقيف الصحي أحد العناصر الأساسية للرعاية الصحية الأولية، وتشمل أهداف التثقيف الصحي مجموعة من العناصر ومن ضمنها :

- نشر المفاهيم الصحية السليمة في المجتمع.
- و تحسين صحة الفرد و المجتمع.
- وتمكين الأفراد من تحديد مشاكلهم الصحية، و مساعدتهم في حلها.
- ترسيخ السلوكيات الصحية السليمة.
- تخفيض نسبة الأمراض و الوفيات.
- تحسين نوعية حياة الفرد و المجتمع.

وبين الاستشاري صلاح الدين أنه من الخطأ حصر مفهوم التثقيف الصحي على الخلو من الأمراض، مشيرًا إلى أن وزارة الصحة قامت بجهود جيدة في هذا الجانب من خلال توعية المجتمع، وتقديم المعلومات الصحية لكافة الأفراد. ليكونوا على إلمام بالمعلومات الصحية، و إحساسهم بالمسؤولية نحو صحتهم و صحة مجتمعهم. إلا أن الكثيرين لا يلقون اهتمامًا للإرشادات الصحية، وهم بذلك يعرضون صحتهم للمخاطر الصحية.

وأكد أهمية أن تكون المعلومة خلال الرسالة الصحية صحيحة و مفهومة، وفي مستوى المتلقي ومرغبة له، و تحقق الهدف المنشود.

كما يجب على المسؤول كذلك أن يكون مؤمنًا بالرسالة، و لديه المعرفة الكافية بالمعلومة، و لديه مهارات اتصال لتوصيل المعلومة للمتلقي.

وأشار إلى مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها إيصال الرسالة للمتلقي ومن ضمنها الوسائل المسموعة مثل المحاضرات والندوات والمؤتمرات، ووسائل مقروءة مثل النشرات والملصقات والكتيبات وشرائح العروض التقديمية، ووسائل مسموعة مرئية مثل التلفاز و أفلام الفيديو و الأقراص المدمجة، إلى جانب استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الجانب لسهولتها، وجماهيريتها العريضة.

وأوضح الدكتور صلاح الدين عثمان أن الممارسة الصحية (السلوك الصحي) هي ما يؤديه الفرد عن قصد نابع من تمسكه بقيم معينه. ويمكن أن تتحول الممارسة الصحية إلى عادة نتيجة كثرة التكرار.

وزارة الصحة بذلت جهوداً كبيرة في التوعية بمرض كورونا

من جهته أشار المواطن محمد شريف المرزوق إلى وجود بعض النشرات الطبية والصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية، التي تهدف إلى توعية المريض بمختلف الأمراض، وقال المرزوق: إن ما يسعدنا حقا أننا نجد الأطباء في المنشآت الصحية يقومون بتوعيتنا إزاء المرض المعين الذي جئنا من أجله ويفسرون أسبابه المرضية و تداعياته الصحية وكل ما يتعلق بالحالة. ونوه بجهود وزارة الصحة في توعية أفراد المجتمع بمرض « الكورونا » من خلال الصحف المحلية والقنوات الفضائية، ووسائل الإعلام الالكترونية، وعدها خير شاهد على اهتمام الدولة بصحة المواطنين.

وتابع المرزوق قائلاً: مع كل تلك الخدمات التي تقومها بها وزارة الصحة إلا أننا لا نجد تعاونًا واستجابة كافية من قبل المواطنين! علمًا بأن الفائدة تعود إليهم لتجنب الأمراض والأخطار الصحية.

دور الأسرة في التثقيف الصحي

ولاحظ المواطن سالم الحميداني أن التوعية الصحية الأسرية شبه مفقودة من قبل الأسر حيث لا يهتم الآباء والأمهات لهذا الجانب كثيرًا، وهذه ثقافة مجتمع يجب تغييرها وتحسينها إلى الأفضل وتبصير الأسرة بأهمية الوعي الصحي لأبنائها وفلذات أكبادها، وشدد على أهمية دور الأسرة في توعية أبنائها وتثقيفهم صحيًا.

غياب الوعي الصحي عن خطورة المخلفات الطبية

إلى ذلك تطرق أخصائي التثقيف الصحي محمد سعيد القحطاني إلى عناصر ومستويات التثقيف الصحي قائلا «بالنسبة للمثقف الصحي هو أي إنسان لديه معلومات صحية صحيحة، وقادر على إيصالها بما لديه من مهارات. فعلى مستويات التثقيف الصحي بالنسبة للأفراد فيتم تثقيف الفرد عن الأمور التي تهمه مثل التغذية، ومسببات الأمراض و الوقاية منها، و النظافة الشخصية و الإصحاح البيئي. وعلى مستوى الأسرة، رأى القحطاني أن الأسرة هي نواة المجتمع، وهى القادرة على غرس المفاهيم الصحية السليمة في الفرد منذ الصغر.

وعلى مستوى المجموعات والتي تشمل أفرادًا ذوى خصائص متشابهة من حيث العمر أو الجنس أو الوظيفة أو المصابين ببعض المشاكل الصحية (كأطفال المدارس و الأمهات و المدخنين، وغيرهم)، فيرى القحطاني أن يتم التثقيف الصحي للمجموعة كلها في المواضيع الصحية التي تهمهم، وبشأن تثقيف المجتمعات صحيًا اشار إلى أن ذلك يتم من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتصل المعلومة لأكبر عدد من الأفراد على اختلاف مستوياتهم.

وبيّن القحطاني مراحل تغيير السلوك الصحي وقال « يشمل تغيير السلوك الصحي عددًا من المراحل، مثل مرحلة الوعى التي تعتبر مرحلة الإلمام بالمعلومة الصحية الصحيحة. ومرحلة الاهتمام : حيث يبحث الفرد عن تفاصيل المعلومة متشوقًا لسماعها أو قراءتها. ومرحلة التقييم : و هي نشاط ذهني لتحديد إيجابيات وسلبيات السلوك المقترح، ومدى فائدته على الفرد، و من ثم اتخاذ القرار بإتباعه أو رفضه، إضافة إلى مرحلة المحاولة: و هي مرحلة تنفيذ القرار باتباع هذا السلوك عمليًا ، ويحتاج فيها الفرد لمعلومات إضافية، ودعم معنوي للتغلب على صعوبات التطبيق، وكذلك مرحلة الإتباع : حيث يقرر الفرد صحة السلوك الجديد واتباعه دائمًا.

وفيما يتعلق بتقييم برامج التثقيف الصحي أفاد القحطاني أن تقييم برامج التثقيف الصحي تبدأ بدراسة ما تم تحقيقه من أهداف.

والتعرف على الوسائل المتبعة في التثقيف الصحي، ومعرفة سلبيات و إيجابيات التنفيذ، وبعد ذلك يتم تعديل البرنامج لتحقيق الأهداف المرجوة و القضاء على السلبيات. وبين القحطاني أن أحد أهداف التثقيف الصحي تكمن في الاستفادة المثلى من الخدمات الصحية علي مستوى المراكز الصحية والمجتمع، و إحداث التغيير الإيجابي وليس لمجرد نشر المعلومات «الدعاية الصحية».

وهو أحد عناصر الرعاية الصحية الأولية الأساسية التي تهدف إلى تغيير الأفكار والعادات والسلوكيات الصحيحة في المجتمع، مضيفًا أنه من خلال التجارب والدراسات والاستبانات التي أجريت حول المخلفات الطبية الصلبة ومصادرها وطرق تجميعها والتخلص منها وجدنا أن هناك قصور كبير، وعدم الدراية بمخاطر المخلفات الطبية وكيفية التعامل معها وذلك نتيجة لغياب دور الوعي الصحي.

وذلك من قبل المواطنين عامة وعاملي النظافة خاصة، وكذلك من الطاقم الطبي بالكامل. ونتمنى إيصال المعلومات الصحية بالطريقة الصحيحة، وخصوصاً للفئات الاجتماعية المعرضة لخطر الإصابة بالأمراض أو أخطار العناصر الطبية، وتزويد الناس بالمهارات اللازمة لتمكينهم من المشاركة في حل مشاكلهم الصحية وللمشاركة بتغيير الأفكار والسلوكيات والعادات الصحية الخاطئة إلي الصحيحة .

أهمية تغيير السلوك المجتمعي الصحي

وقال المواطن مسفر جفين الحربي أن من السهل أن يكتب الطبيب الدواء ومن السهل للمريض أن يتناوله، ولكن من الصعب أن تغير سلوك إنسان أدمن على نوع معين من المحظورات كالتدخين أو المشروبات الغازية أو قلة

الحركة. ولذلك جاء دور المثقف الصحي ليساعد الناس في التعرف على مشاكلهم الصحية وحلها، وممارسة قدر أكبر من السيطرة عليها، وذلك بتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب بشأن صحتهم.

مع تذليل المعوقات البيئية والاجتماعية التي تحول دون إتباعهم السلوك المناسب. وأضاف الحربي: إن الجانب التثقيفي يتعزز بعوامل مساعدة تحقق النجاح والهدف المنشود، فعلى سبيل المثال لا أستطيع أن أنصح الناس وأدعوهم لتطعيم أطفالهم ضد العنقز، ولا أوفر لهم هذا اللقاح في أقرب مستوصف لمنطقتهم، أو أن يكون سعره غير مناسب لهم . فبلا شك أن توفير اللقاحات والأدوية تقلل من حدوث الأمراض وحدوث المضاعفات الناتجة من الأمراض بإذن الله، وتزيد من الإنتاجية في العمل عن طريق تقليل معدل الغياب في العمل بسبب المرض.

واستشهد الحربي بالتوعية بأضرار التدخين، حيث تسببت تلك العادة السيئة في وفاة الكثيرين عبر الأمراض التنفسية وسرطان الرئة.. وهذه كلها يمكن تجنبها بإذن الله بتغيير سلوك المجتمع عن طريق التثقيف الصحي، فعلى سبيل المثال يمكننا التقليل من حالات سرطان الرئة عن طريق زيادة التوعية بأضرار التدخين.

وكذلك الحال بالنسبة لمرضى السكر، فإذا قمنا بتثقيف مريض السكري وعائلته بكيفية التحكم في معدل السكر في الدم، وكيفية التعامل مع أعراض الانخفاض والارتفاع، فإننا بإذن الله نضمن أن يعيش حياة طبيعية، وأن يتجنب المضاعفات مستقبلاً من الفشل الكلوي إلى بتر الأطراف الذي يكلف الدولة تكاليف إضافية لعلاجه. ويرهق طاقة المستشفيات.

ويضيف قائلاً: وكما هو الحال مع مريض الربو فمع تثقيفه بمرضه وكيفية التعامل معه والبعد عن المثيرات فإننا بذلك سنقلل عدد مرات ذهابه للطوارئ عندما تفاجئه أزمة الربو التي قد يفقد بسببها حياته أثناء ذهابه للمستشفى لعدم علمه بكيفية معالجة نفسه.

وذكر الحربي أن التثقيف الصحي يجبنا الكثير من المشاكل الصحية عن طريق التوعية فقط... صحيح أن برامج التثقيف الصحي تكلف الكثير، وتحتاج إلى جهود وميزانيات تخصص لكل برنامج.. وتحتاج إلى سنوات حتى تظهر آثارها في المجتمع ، ولكنها بكل تأكيد سوف تنقذ حياة الكثيرين،، وتحد من انتشار أمراض الحضارة المتعلقة بالسلوك وما يترتب عليها من ارتفاع التكلفة العلاجية التي تضر اقتصاد العديد من البلدان..

مسؤولية التثقيف الصحي هي مسؤولية كل شخص مؤهل

في ذات السياق ذكر أخصائي التثقيف الصحي سهيل حمد المعدي إن التثقيف الصحي يتناول جميع المواضيع المتعلقة بالسلوك الصحي أو التي يمكن تجنبها عن طريق التوعية، أو حتى تحسين جودة الحياة و الارتقاء بالصحة ورفع مستوى الفرد إلى أعلى مستوى ممكن. ومن هذه المواضيع:

الأمراض المزمنة (كالسكر والضغط والربو).

الأمراض المعدية، صحة الأم والطفل صحة الأسنان.

التغذية، الرياضة واللياقة البدنية.

الصحة المدرسية، الصحة المهنية، صحة البيئة.

التدخين والمخدرات.

الوقاية من الحوادث والإصابات، الصحة النفسية.

مكافحة العنف.

الإسعافات الأولية)وغيرها.

وشدد على أن مسؤولية التثقيف الصحي هي مسؤولية كل شخص مؤهل يعمل في الرعاية الصحية، بدءاً من الطبيب وأخصائي التثقيف الصحي مروراً بالممرضة إلى الأخصائي الاجتماعي.. وقال: إن من حق كل مريض الحصول على التشخيص والدواء وأن يجد شخصًا يحاوره ويعطيه جزءًا من وقته ليجيبه عن جميع تساؤلاته ويساعده على اتخاذ القرار المناسب.

وتمنى الحربي أن يفعل دور وسائل الإعلام المسموع منه والمرئي لتثقيف المجتمع، وكذلك التكثيف من محاضرات التثقيف في المنتديات والمدارس، حيث أن هذه تشمل كل فئات المجتمع ،فقد يكون لدينا مريض وله مرض معدى، ويكون نزيلاً في بيته بين أسرته وأولاده، فيكون لهذا المريض غيارات ومخلفات مختلفة، مشددًا على ضرورة أن تكون الأسرة على دراية في التعامل مع هذا المريض ومخلفاته ، وأقرب مثال لذلك مريض السكر الذي قد يحمل مرضاً معديًا. فيجب أن يعلم ذوو المريض وكذلك المريض بأن حقنة

الأنسولين التي يأخذها يجب أن تستخدم لمرة واحدة لنفس المريض ،وكذلك عدم رميها في مكان يسهل على الأطفال الوصول إليه وذلك لخطورتها.

وخلص إلى القول: إن الثقافة الصحية تعني تقديم المعلومات والحقائق الصحية التي ترتبط بالصحة والمرض لكافة الناس. أما الوعي الصحي فهو إلمام الناس بالمعلومات والحقائق الصحية وإحساسهم بالمسؤولية نحو صحتهم وصحة غيرهم، وهو الهدف الذي نسعى إليه، لا أن تبقى المعلومات الصحية كثقافة صحية فقط. وتبقى العادة الصحية وهي ما يؤديه الفرد بلا تفكير أو شعور نتيجة كثرة تكراره ، ويمكن أن تتحول الممارسات الصحية السليمة إلى عادات تؤدى بلا شعور نتيجة كثرة التكرار، وهذه مسئولية الأسرة حيث يبدأ تكوين العادات بتعود الطفل عليها قبل أن يتفهم أو يتعلم الأسس التي ترتكز عليها هذه العادات من الناحية الصحية.

وسائل اتصال التثقيف الصحي

وكشف الأخصائي الصحي عاصم أحمد حسين عن ماهية رسالة التثقيف الصحي وعناصرها والوسائل المستخدمة لإيصال الرسالة، وقال « إن رسالة التثقيف الصحي تنحصر في المعلومة الصحيحة والتي يجب أن تكون واضحة ومفهومة وفي مستوى المتلقي ومرغبة، ويشترط في الرسالة أن تكون لغرض تحقيق الغاية المطلوبة لتجنب أسباب الأمراض، وبالطبع فإنه يجب تحديد درجة فهم المتلقي وثقافته، وأن تتوفر فيه الرغبة في التغيير نحو المفهوم الصحي الصحيح، كما يجب التركيز عند توجيه عملية التثقيف الصحي على حاجة الفئة المستهدفة والشخص المستهدف والمستفيد من عملية التثقيف الصحي.

وأضاف» إن وسائل الاتصال قد تكون مباشرة وهي مخاطبة الشخص مباشرة، ولها جوانب إيجابية حيث أن الطرفين يتبادلان النقاش حول المعلومة الصحيحة لحين تحقيق المفهوم الصحيح، بينما وسائل الاتصال غير المباشرة فتتمثل في الملصقات والمطويات والكتيبات أو من خلال الإذاعة المرئية والمسموعة.

وأشار إلى تنوع وسائل تلقي الرسالة الصحية التثقيفية، فاشتملت على المطويات لتوعية فئة معينة تحتوي على معلومات صحيحة، إما بشكل مصور مع تعليق أو إرشادات لفئة مستهدفة في المجتمع، وهنا تلعب الألوان الدور الأساسي فيها كعنصر للجذب، ويراعى أن يطبع العدد الكافي لإيصاله إلى الفئة المطلوب توعيتها.

وكذلك الملصقات والنشرات وهي إحدى وسائل التوعية للعاملين بالقطاع الصحي، والمواطنين، فهي التي تبين وتوضح أخطار النفايات والأمراض التي تنتقل عن طريقها، فالملصق الصحي هو أحد وسائل الاتصال، ولكي تؤدي الملصقات الغرض منها يجب أن تكون الصورة الرئيسة التي تهدف لها واضحة ومفهومة، وجاذبة للفئة المستهدفة وذات حجم معقول وبألوان مناسبة، وكذلك يجب وضعها في المكان المناسب حتى تتمكن الفئة المستهدفة من الاطلاع عليها واستيعابها بسهولة. ويجب أن يحتوي الملصق علي الإجابات للأسئلة التالية: الرسالة موجهة لمن ؟، ولحماية من ؟، وما هو مضمون الرسالة ؟، وما هي طريقة الحماية ؟، وما هو البديل الصحي ؟، كما يجب أن يراعي في التصميم الخط وإبراز الرسالة وحجم الكلمات والتأثير النفسي علي الملتقي، مع ضرورة أن تتضمن وسائل إيصال الرسالة على الكتيبات التثقيفية الصغيرة التي تحتوي علي إرشادات موجهة لفئة محدودة في المجتمع بهدف توعيتهم حول الخدمات الصحية المتوفرة لهم، إضافة إلي إرشادات صحية لتعزيز المفاهيم الصحية، والتحذير من الممارسات الخاطئة، ويتم ذلك من خلالها توضيح كيفية التعامل مع المعدات الوقائية كالقفازات والكمامات والمعاطف والقبعات وأغطية الشعر وكذلك المطهرات.

واستطرد عاصم حسين قائلا «إن التثقيف الصحي هو أحد الحلول المهمة التي تخص إدارة المخلفات الطبية. فإذا كان هناك استيعاب لمخاطر المخلفات الطبية، أصبح من السهل التعامل معها بحذر، ويتم تطبيق المخططات والمناهج التي تخص هذا الموضوع بوضوح وجدية، فإذا لم يكن هناك وعي ناتج عن إرشادات سليمة فلن تكون هناك استجابة ولا نجاح.

أهمية دور الأسرة والمدرسة في التثقيف الصحي

وأكد المواطن صالح بن سليمان الصالح أهمية التكثيف من عملية التوعية الصحية حفاظًا على صحة الأجيال، وقال: إن الجميع يحتاج إلى التثقيف الصحي كبارًا وصغارًا ،رجالاً ونساءً، الأمي والمتعلم لأن التثقيف

الصحي يعمل على تحسين الوعي ورفع مستوى الاهتمام والإدراك لدى كافة شرائح بالمجتمع. إضافة إلى التكثيف من عملية التوعية الصحية خصوصًا في المدارس، مبينًا أن المدرسة بيئة خصبة لتوعية النشء، مضيفًا إلى ذلك دور الأسرة في المنزل، وطالب الأب بأن يثقف نفسه وأهل بيته في مختلف الأمراض خصوصا بعد انتشار الكثير من الأوبئة التي لم تكن موجودة سابقًا. كي نتفادى وقوعها بإذن الله.

دور الصيدلي لا يتوقف عند صرف الأدوية فقط .!

وذكر الصيدلي فهمي عماد محمود أن نجاح الخطة العلاجية للمريض، وتحقيق أفضل نتائج صحية وتفادي الأعراض الجانبية من العلاج، من أهم ما يسعى جميع مقدمي الرعاية الصحية إلى تحقيقه، فلكل من مقدمي الرعاية الصحية دور لتحقيق هذا الهدف، والدور المشترك فيما بينهم يتمثل في التثقيف الصحي، وأما دور الصيدلي في التثقيف الصحي للعامة فلا ينحصر فقط في صرف العلاج للمريض، بل يمتد دور الصيدلي من تحضير الدواء.

وعمل الأبحاث اللازمة على الدواء ومراقبة الأدوية للتأكد من سلامتها، والتأكد من الجرعات المصروفة والكمية المناسبة وعدم تعارض الأدوية مع أدوية أخرى، أو مع الأغذية أو مع بعض الأمراض، ومتابعة تحسن حالة المريض، بالإضافة إلى تثقيف المرضى والعامة عن كيفية استخدام العلاج.

واستطرد قائلاً: إن تثقيف الصيدلي للمرضى والعامة عن استخدام العلاج بالطريقة الصحيحة وتقديم المعلومات الكافية لهم والتي يحتاجونها عن أدويتهم يكون له دور كبير بإذن الله في تحقيق الغاية المرجوة من العلاج.

وأكد أهمي أن يوضح الصيدلي للمريض كيفية استخدام العلاج، وتحديد الجرعة المصروفة ومواعيدها، ومدة العلاج، وطريقة حفظه، وتأثير بعض أنواع الأطعمة أو المشروبات على العلاج المستخدم إن وجد، وكذلك تأثير العلاجات التي يستعملها المريض على العلاج الجديد المصروف له، وتأثيره على أشخاص معينين كالحوامل أو المرضعات، وقد يستعين بعض الصيادلة بكتيبات أو مواد تثقيفية إذا لزم الأمر للشرح عن استخدام بعض الأدوية.

وأضاف الصيدلاني فهمي: إن عدم التزام المريض بواحدة فقط من التعليمات التي يعطيها الصيدلي للمريض قد يؤثر على تحقيق الفائدة المرجوة من العلاج، أو قد يضر بصحة المريض سلباً، ويزيد من مضاعفات المرض أو قد يؤدي إلى ظهور بعض الأعراض الجانبية من العلاج لا سمح الله.

وأشار إلى بعض السلبيات التي يتعامل بها المريض مع الأدوية واستلامها من الصيدليات، ومنها الاعتماد على السائق الخاص في استلام الأدوية، دون أن يدرك أهمية المعلومات التي سيحصل عليها من الصيدلي عن أدويته. مفيدا أن نطاق التثقيف الدوائي يتسع إلى طرق عديدة، فنجد مثلاً ما يقوم به بعض الصيادلة من تقديم الثقافة الدوائية لعامة الناس عن طريق الحملات التطوعية والأنشطة التثقيفية الهادفة سواءً من منسوبي الجامعات أو المستشفيات أو الهيئات المختلفة، والتي لها دور فعال ونتائج ملموسة في تثقيف العامة ونشر مفهوم السلامة الدوائية، بالإضافة إلى الدور البارز والمهم الذي يقوم به بعض الصيادلة السريريين المتخصصين.

رئيس مجلس الشورى يهنئ الدكتور حسام العنقري بالثقة الملكية بتعيينه رئيسًا لديوان المراقبة العامة

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي رئيس ديوان المراقبة العامة الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري.

وقد هنأ معالي رئيس المجلس الدكتور حسام العنقري على الثقة الملكية بمناسبة تعيينه رئيساً لديوان المراقبة العامة، متمنياً لمعاليه التوفيق والنجاح في خدمة دينه ووطنه ومليكه.

مشيراً إلى أن الثقة الملكية باختيار أحد أعضاء مجلس الشورى لتولي مناصب قيادية في الدولة هو تقدير وتشريف من المقام الكريم للكفاءات التي يضمها المجلس.

وسأل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الله جل وعلا أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، في إكمال مسيرة البناء والتطور وأن يديم على هذه البلاد المباركة نعمة الأمن والاستقرار.

من جانبه ثمن معالي الدكتور العنقري لمعالي رئيس مجلس الشورى تهنئته الكريمة، معبراً عن اعتزازه بهذه الثقة الكريمة، ومؤكداً أنه سيواصل العطاء والعمل بما يحقق تطلعات ورؤية خادم الحرمين الشريفين وخدمة هذه البلاد الغالية، في ظل الدعم الكبير الذي يلقاه ديوان المراقبة العامة من القيادة الرشيدة.

وأكد أهمية التعاون بين مجلس الشورى وديوان المراقبة العامة بما يسهم في دعم الديوان في تحقيق أهدافه.

رئيس مجلس الشورى يستقبل عددًا من المحامين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض عدداً من المحامين المشاركين في جلسة الحوار: (الشراكة بين مجلس الشورى والمحامين المهنيين) التي نظمها المجلس ضمن إستراتيجيته الإعلامية والاتصالية التي يسعى من خلالها إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

ورحب معالي رئيس المجلس في بداية الاستقبال بضيوف المجلس، وقدم لهم نبذة عن مهام مجلس الشورى، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به ولجانه المتخصصة.

وأضاف معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أنه في ظل « رؤية المملكة ٢٠٣٠ » التي أطلقتها القيادة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-؛ أصبح على الجميع مسؤولية المشاركة بفاعلية في تحقيق هذه الرؤية عبر مختلف الآليات التي تسهم في بلوغ أهدافها وتقديم الرؤى المخلصة من اجل مستقبل أفضل لبلادنا.

وأشار معاليه إلى أهمية الدور الذي يقوم به المجلس في صناعة القرار الوطني، مؤكداً حرص المجلس على الارتقاء بأدائه ومخرجاته وصولاً لقرارات سديدة لافتًا إلى أن المجلس يسعى إلى تفعيل تواصله مع المجتمع وكذلك المختصين في مجالاتهم، واستضافتهم في مثل هذا الحوارات التي تأتي ضمن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً.

وأكد معاليه أن المجلس يتطلع إلى ما يقدمه المحامون من رؤى واقتراحات، إيماناً منه بأهمية التواصل مع هذه الشريحة المهمة في المجتمع بما يساعد المجلس على تطوير آليات عمله ورفع مستوى أدائه.

حضر الاستقبال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان وعدد من أعضاء المجلس.

الهيئة العامة لمجلس الشورى تضع مقترح تعديل نظام الخدمة المدنية على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من الموضوعات المقترحة من أعضاء المجلس استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، وعدة تقارير للأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية.

جاء ذلك خلال الاجتماع السادس للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقريرين بشأن مقترحين استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى هما تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن اقتراح "مشروع تعديل نظام وثائق السفر" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨هـ، المقدم من عدد من أعضاء المجلس، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح تعديل المادة (٨/٢٧) من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ، المقدم من عضو المجلس الأستاذ علي بن ناصر الوزرة.

كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن دراسة المقترح المقدم من عضوي المجلس الأستاذة الدكتورة دلال بنت مخلد الحربي، والدكتور غازي بن فيصل بن زقر لتعديل المواد (العاشرة، والسابعة عشرة، والثامنة عشرة) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـ، استنادا للمادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقارير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العام في الولايات المكسيكية المتحدة، ومشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والعلوم في جمهورية طاجيكستان.

ومن الموضوعات التي وافقت الهيئة العامة على إحالتها على جدول أعمال المجلس تقارير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

في جلسة حوار برئاسة معالي الدكتور يحيى الصمعان

مجلس الشورى يبحث الشراكة مع الحقوقيين المهنيين

نظم مجلس الشورى جلسة حوار بعنوان: (الشراكة بين مجلس الشورى والحقوقيين المهنيين)، رأسها معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، وذلك في إطار الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمجلس التي تهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وفي بداية الجلسة رحب معالي الدكتور يحيى الصمعان بضيوف المجلس من الحقوقيين المهنيين، وقدم لهم لمحة موجزة عن مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يؤديه، وعن الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً، لافتاً النظر إلى أن هذا اللقاء يأتي وفقاً لبرنامج زمني سيشمل جميع الشرائح التي لها علاقة بعمل المجلس، وأن هذا اللقاء مع نخبة من المحامين يعكس اهتمام المجلس بتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والاستماع إلى آرائهم وبحث آليات تعزيز هذا التواصل وتطويرها.

وأضاف معاليه خلال جلسة الحوار التي حضرها عدد من أعضاء المجلس أن جلسة الحوار وجميع مساعي التواصل مع مختلف شرائح المجتمع التي يعقدها المجلس تتسق مع «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، حيث سيسهم المجلس في إطار اختصاصاته التنظيمية والرقابية وصلاحياته في تحقيق أهداف هذه الرؤية انطلاقا من أن التحول الاقتصادي والتنويع في مصادر الدخل كهدف استراتيجي لا بد أن يرافقه إيجاد بيئة نظامية تشريعية تسهم في تحقيق هذه الرؤية الواعدة والطموحة.

ولفت معاليه النظر إلى أن أعضاء المجلس ومن خلال المادة ٢٣ من نظام المجلس قدموا العديد من المقترحات لتعديل الكثير من الأنظمة النافذة، وسن أنظمة جديدة لسد فراغ تشريعي، مشيراً إلى أن المجلس ينظر باهتمام لكل ما يقدم له من رؤى واقتراحات حيث خصص العديد من القنوات لهذا الغرض.

وعن الجهد الإعلامي أوضح معالي مساعد رئيس المجلس أن المجلس أقر مؤخراً إستراتيجيته الإعلامية والاتصالية التي يسعى من خلالها إلى إيصال رسالته الإعلامية عبر جميع الوسائل الإعلامية والاتصالية المتاحة لكافة شرائح المجتمع.

بعد ذلك فتح معالي مساعد رئيس المجلس جلسة الحوار التي بحثت سبل تعزيز التواصل مع المحامين بما يثري دراسات ومناقشات المجلس لمختلف الموضوعات المعروضة عليه، ويعود بالنفع على الوطن والمواطن، حيث استمع الأعضاء إلى آراء المحامين ومقترحاتهم حول تطوير آليات التعاون بين المجلس والمحامين بما ينعكس إيجابًا على أداء المجلس ولجانه المتخصصة لاسيما في الجانب التشريعي.

كما أجاب الأعضاء على أسئلة المحامين واستفساراتهم التي تركزت حول نظام المجلس ومهامه وأليات عمله، والأدوار التي يمارسها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وأكد المجتمعون خلال جلسة الحوار على أهمية التواصل بين المجلس وأصحاب الاختصاصات المهنية ذات العلاقة بعمل المجلس، مثمنين للمجلس هذا الجلسة التي ستسهم في صياغة آلية تعاون وتواصل ستعود بالنفع على الوطن بشكل عام والمجلس بشكل خاص.

مساعد رئيس مجلس الشورى يستقبل مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس

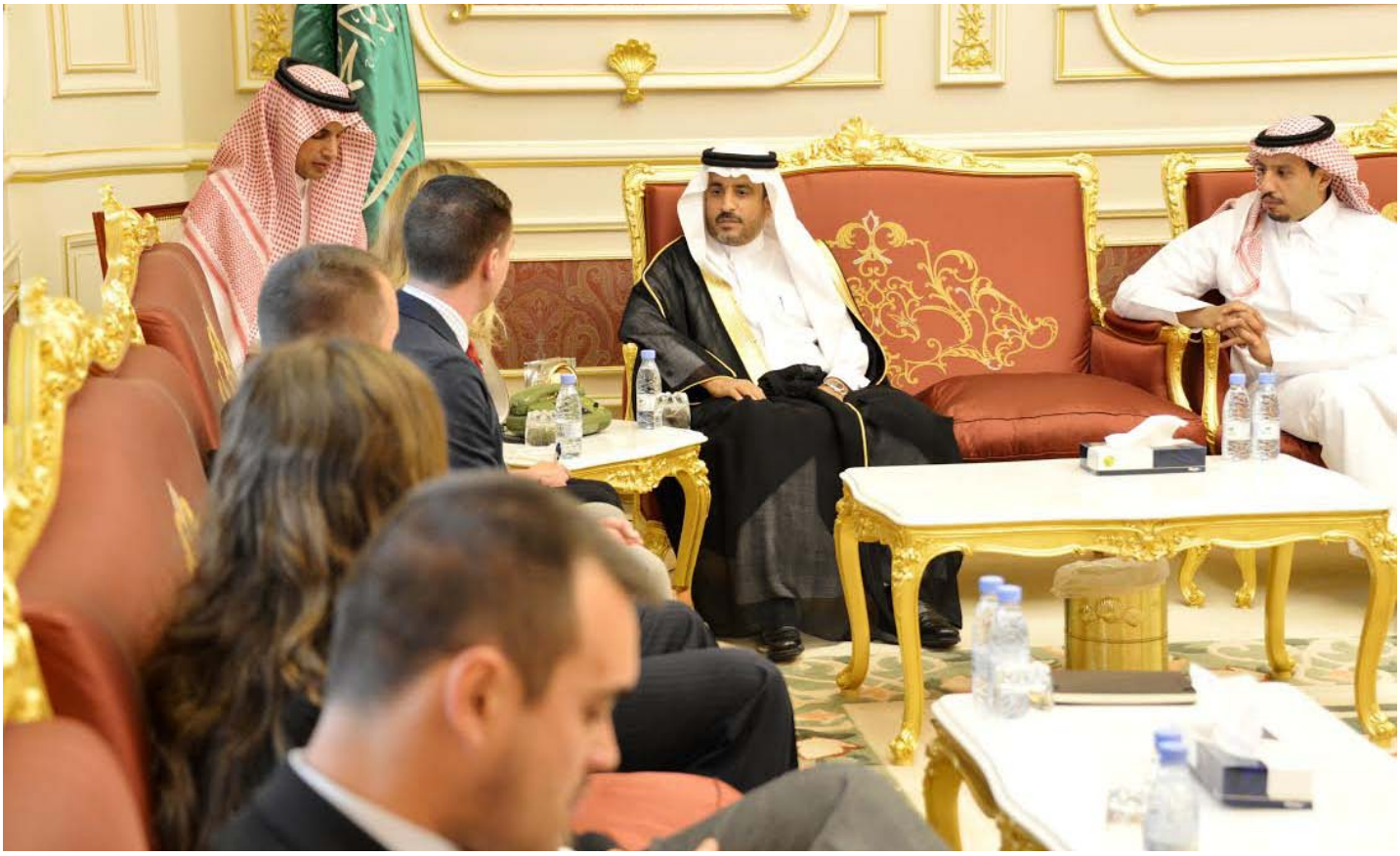

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان في مقر المجلس بالرياض وفداً من الكونغرس الأمريكي الذي يزور المملكة حالياً ويضم عدداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس.

وفي مستهل الاستقبال رحب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى بالوفد مؤكداً على عمق العلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف معاليه «إن ما تشهده الساحة الدولية وبخاصة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط يؤكد أهمية العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أسهمت تلك العلاقات في احتواء العديد من الأزمات التي شهدتها المنطقة».

وشدد على أن اللقاءات بين الوفود البرلمانية في البلدين تسهم في تقريب وجهات النظر تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن مايتم تداوله في بعض وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية بشأن مواقف المملكة تجاه مختلف القضايا تفتقد إلى الموضوعية وهدفها تكوين صورة سلبية عن المملكة.

واستعرض معالي الدكتور يحيى الصمعان أبرز ما تضمنته رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي تركز على تنويع مصادر الدخل الوطني دون الاعتماد على البترول كمصدر دخل رئيسي، وتعمل على إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية وتقديم الحماية الفعالة لهذه الاستثمارات من أي مخاطر تهددها من خلال تحديث الأنظمة المحلية ذات العلاقة، وإبرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

وأشار إلى أنه في حين أن الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول تتعرض للكثير من المخاطر غير التجارية؛ فإن الواقع يثبت بأن الاستثمارات الأجنبية في المملكة لم تتعرض لهذه المخاطر على الرغم من أن المملكة كانت في مقدمة الدول التي فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي والذي بدأ عام ١٩٣٣م بإبرام

اتفاق امتياز استكشاف وإنتاج البترول المبرم مع شركات البترول الأمريكية.

وفي الجانب السياسي والأمني أكد اهتمام المملكة العربية السعودية بالتواصل مع المجتمع الدولي وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين مؤكداً على أن هناك قوى إقليمية في مقدمتها إيران تعمل على زعزعة استقرار دول المنطقة وتمزيق النسيج الإجتماعي لمجتمعات هذه الدول عن طريق إذكاء النعرات الطائفية.

وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى أن ظاهرة «الإسلاموفوبيا» (العداء للإسلام) التي تغذيها بعض وسائل الإعلام والجماعات المتطرفة في بعض الدول الغربية ستعمل على إيجاد رد فعل لدى المسلمين ستستفيد منه جماعات العنف والإرهاب، وهذه الجماعات تستفيد من الشعور بالإحباط لدى الكثير من المسلمين الناجم عن عدم إيجاد حل عادل للكثير من قضاياهم وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ورأى معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجتمع الدولي لم يظهر دعماً كافياً فيما يخص الأزمة السورية وتداعياتها المتمثلة في جرائم الإبادة التي يتعرض لها الشعب السوري والتي خلفت نحو٤٠٠ ألف قتيل وهجرت ١٢ مليون شخص في انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان جراء ممارسات النظام المدعوم من قوى إقليمية، لافتاً النظر إلى أن الشعب السوري لن يقبل بوجود رأس النظام بشار الأسد الذي مزق بلاده ودمر نسيجها الاجتماعي، وقال : إن المملكة مع الحل السلمي على أساس مبادئ «جنيف١» التي تحقق مطالب الشعب السوري المكلوم.»

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى أن المملكة ودول التحالف العربي قد استجابت لدعوة الرئيس الشرعي لليمن عبدربه منصور هادي، لإعادة الشرعية وحماية الشعب اليمني من مليشيات المتمردين الحوثيين استناداً للمواثيق الدولية وتوج هذا العمل بتأييد مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ٢٢١٦.

وخلال الاستقبال دار حوار بين معالي الدكتور الصمعان وأعضاء الوفد الزائر تمحور حول مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به المجلس ولجانه المتخصصة.

فعن عضوية المرأة في المجلس بين معاليه أن وجود ثلاثين امرأة سعودية من المؤهلات علمياً وعملياً أسهم بفاعلية في تطوير أعمال المجلس التشريعية والرقابية حيث عملت العضوات على تلمس ما تحتاجه الأنظمة القائمة من تعديل كما اقترحن عدداً من الأنظمة الجديدة استناداً إلى المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى التي تتيح للعضو اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ كما تسهم المرأة ضمن أعمال المجلس في الجانب الرقابي من خلال دراسة تقارير الأجهزة التنفيذية وتلمس معوقات عملها.

وفيما يخص طرح جزء من شركة أرامكو السعودية للاكتتاب العام ضمن ما قررته رؤية المملكة ٢٠٣٠ أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن هذا الطرح سيمنح الشفافية المطلوبة لأكبر شركة نفط في العالم، مبيناً أن المملكة كغيرها من الدول تلتزم بسيادتها على إنتاج النفط وعلى الحفاظ على احتياطياتها للأجيال القادمة.

وعن حماية الشباب السعودي من التطرف أوضح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس قام بدوره في المجال التشريعي لحماية الشباب في تكامل مع دور الحكومة التي اتخذت العديد من الإجراءات لحماية الشباب من التطرف أو الوقوع في أعمال إرهابية.

وفي نهاية الاستقبال تبودلت الهدايا التذكارية.

فريق عمل مجلس الشورى ومركز الحوار الوطني يعقد اجتماعه الأول لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين

عقد فريق عمل مجلس الشورى ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بشأن تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين اجتماعه الأول في مقر المجلس، وذلك بحضور معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومساعد الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني للشؤون التنفيذية الأستاذ إبراهيم بن زايد العسيري.

وفي مستهل الاجتماع أبدى معالي مساعد رئيس مجلس الشورى سعادته بهذه الشراكة بين المجلس ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بما يخدم تفعيل وتنفيذ الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي بدأ المجلس في تنفيذها والتي من أهم أهدافها التواصل مع الجمهور، وعقد في هذا السياق جلستي حوار مع كتاب الرأي والمثقفين والمهنيين الحقوقيين -في وقت سابق- وستتواصل بعقد جلسات حوار مع شرائح مختلفة من المجتمع.

وأعرب معاليه عن أمله في أن يسهم هذا الاجتماع في وضع الأطر التنفيذية لاستفادة المجلس من الدور الرائد لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في مجال رصد الآراء وتحديد مؤشرات الرأي العام إزاء القضايا الوطنية التي تحتل الأولوية في اهتمامات الوطن عن طريق إجراء الدارسات الاستطلاعية وربط مشروعات دراسات الآراء بالقضايا التي لها علاقة بأعمال المجلس ولجانه المتخصصة والخاصة بما ينعكس على قراراته.

وأكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى خلال الاجتماع أهمية هذا التعاون بما يساعد لجان المجلس على تقييم أداء الجهات الحكومية التي يقوم بدراسة تقاريرها،وإيجاد مصادر لتقييم أداء هذه الجهات إضافة إلى ما يرد من معلومات في تقارير الجهات الحكومية،مشيراً إلى أن من شأن ذلك مساعدة المجلس في اتخاذ قرارات مبنية على دراسات ونتائج استطلاع رأي تم إجراءها بشكل موضوعي وعلمي.

من جانبه عبر مساعد الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني للشؤون التنفيذية عن تقديره لمجلس الشورى على مبادرته بعقد شراكة مع المركز، مؤملاً أن تحقق هذه الشراكة نتائج إيجابية في مجال عمل مجلس الشورى الرقابي وبما يخدم مصالح الوطن والمواطن، وقال إن شراكة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني مجلس الشورى تكتسب أهمية كبرى نظراً لما يضطلع به المجلس من اختصاصات لها انعكاس مباشر على المواطن.

بعد ذلك ناقش فريق عمل مجلس الشورى ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عدداً من الموضوعات أبرزها وضع الآليات المناسبة للبدء في إجراء استطلاعات الرأي العام حول عدة موضوعات اقترحتها بعض اللجان المتخصصة بمجلس الشورى المتخصصة لتضمينها تقاريرها بشأن أداء الجهات الحكومية.

تجدر الإشارة إلى أن مذكرة التفاهم - التي وقعها في وقت سابق معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ومعالي الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الأستاذ فيصل بن عبدالرحمن المعمر تقضي بالتعاون بين المجلس والمركز في مجالات التدريب وعقد المؤتمرات ذات علاقة باهتمامات المجلس والمواطن وكذلك التعاون بين الجانبين في مجال إعداد البحوث والدراسات ودراسات استطلاع الرأي ذات العلاقة بأعمال مجلس الشورى والتي تهتم بقضايا المجتمع وتقديم الدعم العلمي حسب الأنظمة المعمول بها في الجهتين وتنص مذكرة التفاهم بالتعاون بين الجانبين لإيجاد آلية لتشجيع مشاركة أفراد المجتمع من خلال طرح القضايا التي تلامس همومهم ومشاركتهم بما يحقق مزيداً من التواصل بين المجلس والمجتمع ، وكذلك على التعاون بين الجانبين لإنشاء قواعد معلومات مشتركة حول ثقافة قياس اتجاهات الرأي العام وتبادل النشرات العملية والإصدارات ونحوها.

شارك في الاجتماع عضوي مجلس الشورى الدكتور خالد العواد والدكتور هاني خاشقجي ومساعد مدير عام مركز أبحاث الشورى الدكتور مطر الجميلي ومدير عام إدارة رصد الآراء الأستاذ سليمان الناصر، كما شارك في الاجتماع مدير عام إدارة الدراسات واستطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الدكتور عبد الله بن حسين الخليفة والمستشار بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور سلطان الثقفي.

مساعد رئيس مجلس الشورى يستقبل وكيلة وزارة الخارجية الفنلندية للشؤون السياسية

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مكتبه بمقر المجلس في الرياض معالي وكيلة وزارة الخارجية الفنلندية للشؤون السياسية السيدة آنه سيبيلاينين والوفد المرافق لها في إطار زيارتها للمملكة مؤخرًا.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي مساعد رئيس المجلس بمعالي وكيلة الخارجية الفنلندية والوفد المرافق لها، مشيرًا إلى المستوى المتطور للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فنلندا ولاسيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الفنلندي .

وقدم معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء لمحة موجزة لمسيرة مجلس الشورى ودوره في المجالين التنظيمي (التشريعي) والرقابي وآلية عمله وعضويته في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وتطرق معاليه خلال اللقاء إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ لافتا إلى أنها تعكس الاهتمام الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لمستقبل هذا الوطن وأبنائه، والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، واستغلال كل المقومات التي تتوافر في هذه البلاد، لدعم الاقتصاد الوطني.

واشار معالي الدكتور يحيى الصمعان إلى ضرورة تنمية العلاقات بين البلدين فيما يتعلق بالجوانب التي اهتمت بها رؤية المملكة ٢٠٣٠، خاصة ما يتعلق بالاستثمارات، مؤكداً إلى أن المملكة العربية السعودية سعت لتأمين بيئة جاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى ما تتمتع به الاستثمارات الأجنبية من حماية قانونية في المملكة تضاهي ما هو متوفر في كثير من الدول المتقدمة.

من جانبها أعربت معالي وكيلة الخارجية الفنلندية عن سعادتها بزيارة المملكة ومجلس الشورى على وجه الخصوص مؤكدة أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى اللواء علي التميمي وعضو مجلس الشورى الدكتورة ثريا العريض والسفير الفنلندي لدى المملكة السيد بيكا فاوتيلاينين وأعضاء الوفد المرافق.

زار المستشفى التخصصي وجامعة تبوك وجامعة فهد بن سلطان وأمانة المنطقة

وفد مجلس الشورى يلتقي أمير منطقة تبوك ويحضر جلسة مجلس المنطقة

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك بمكتبه بالإمارة اليوم، وفداً من أعضاء مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي حلال زيارتهم لمنطقة تبوك مؤخرًا في إطار تفعيل التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق بما يدعم مسيرة التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة المناطق.

ورحب سموه في بداية اللقاء بأعضاء مجلس الشورى، مؤكداً أهمية مثل هذه اللقاءات التي من شأنها تعزيز التعاون لمتابعة المشروعات التنموية والاقتصادية وتقديم رؤى تخدم المنطقة، واستمرارية الجهود المشتركة للتعاون بين المجلسين.

ونوه سموه بالدعم الذي تلقاه جميع مجالس المناطق من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله -، مشيراً إلى أهمية الدور المهم لمجلس الشورى.

وعد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ بأنها نقلة للبلاد في ظل القيادة الرشيدة - حفظها الله- ..

وأعرب رئيس الوفد الدكتور الحازمي وأعضاء مجلس الشورى عن شكرهم للأمير فهد بن سلطان على حسن الاستقبال، منوهين بما تشهده المنطقة من نهضة تنموية في المجالات كافة .

من جهة أخرى حضر أعضاء وفد مجلس الشورى الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس المنطقة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ التي عقدها المجلس برئاسة سمو أمير منطقة تبوك رئيس مجلس المنطقة.

ورحب سموه في مستهل الجلسة بوفد مجلس الشورى الذي حضر الجلسة بهدف تحقيق أكبر قدر من التواصل بين المجلسين، ويتيح لأعضاء مجلس الشورى الاطلاع على احتياجات المنطقة من المشروعات التنموية.

بعد ذلك ناقش المجلس الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة ومن بينها تقرير عن القطاعات الصحة والبلديات والطرق في المنطقة، كما ناقش المجلس أولويات التنمية العمرانية وتزويد أمانة المنطقة بالمعلومات المكانية للخدمات من جميع الجهات بالمنطقة المعنية بالبنية التحتية والمرافق والخدمات، كما ناقش الطرق المقترحة للمنطقة في مشروع الميزانية القادمة للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ ووضع دراسة تبين أولوياتها من حيث الطرق الرئيسية والطرق الثانوية والفرعية.

وأعرب رئيس وفد الشورى الدكتور محسن الحازمي عن سعادة أعضاء الوفد بما شاهده من واقع، مؤكداً أن هذا اللقاء يأتي في إطار ما يوليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – من اهتمام بالوطن والمواطن في إطار التكامل بين مجلس الشورى ومجلس المنطقة.

وفي إطار الزيارة ناقش وفد مجلس الشورى مع مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة تبوك الصيدلي محمد بن علي الطويلعي خلال زيارتهم لمستشفى الملك فهد التخصصي بتبوك الصعوبات والمعوقات التي يواجهها المستشفى وتعاون المستشفى مع جامعة تبوك وإحلال مستشفى الصحة النفسية.

واستمع وفد مجلس الشورى إلى شرح من مدير مستشفى الملك فهد التخصصي الدكتور هيازع الشهري عن بداية المشروع حتى الانتهاء منه والتشغيل الحالي للمستشفى، كما شاهد الجميع فيلمًا وثائقيًا عن مجمع الملك عبدالله الطبي.

بعد ذلك تجول الجميع داخل اقسام المستشفى التي تضم قسم الاشعة، وجراحة اليوم الواحد، والعمليات، والمختبر، والعلاج الطبيعي، والعيادات الخارجية، وعيادة الاستشاري الزائر، وعيادة الطب الاتصالي، كما اطلع الوفد على أعمال إدارة خدمات التعاون الصحي "العيادات المرئية" الخاصة بإجراء الفحوصات ومتابعة المرضى عبر الاتصال الإلكتروني مع مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض من خلال مركز التعاون الطبي والذي يقدم تنسيق المواعيد ومتابعة إجراءات المرضى المحولين وإعادة صرف الدواء وإرسال عينات المختبر.

وزار وفد مجلس الشورى جامعة تبوك، واطلع على التطورات التي تشهدها الجامعة في الجوانب التعليمية والأكاديمية، وما حققته خلال مسيرتها من منجزات، وكان في استقبال الوفد معالي مدير الجامعة الدكتور عبدالعزيز بن سعود العنزي الذي أوضح أن الجامعة تعمل على جعل مخرجاتها قادرة على المنافسة في سوق العمل وذلك بدعمهم في مجال التدريب والدراسات والأبحاث، حيث بلغ عدد طلاب وطالبات الجامعة أكثر من ٣٥٠٠٠ ألف طالب وطالبة يدرس معظمهم تخصصات نوعية ومطلوبة لسوق العمل المحلي داخل تبوك ومحفظاتها. بعد ذلك جرى مناقشة مختلف الموضوعات الأكاديمية والتعليمية والبحثية والاجتماعية في الجامعة، والرؤية التي يحملها أعضاء مجلس الشورى للجامعة في سبيل تطورها واستمرار توهجها العلمي والبحثي. من جانب آخر أشار أعضاء الوفد إلى أنهم سيكونون في المجلس الصوت الذي ينقل تطلعات الجامعة للنقاش والحوار ويبلورها للمسؤولين ليتحقق لهذه الجامعة الطموحة التميز دائما.

وفي ختام الزيارة تجول أعضاء وفد الشورى داخل المدينة الجامعية، وشاهدوا آخر المنجزات، منها مبنى برج الإدارة العليا وكلية الطب وكلية العلوم الطبية التطبيقية وإسكان أعضاء هيئة التدريس وإسكان الطلاب والمستشفى الجامعي والصالة الرياضية والمنشآت التي يجري بناؤها.

كما زار وفد مجلس الشورى أمانة منطقة تبوك وجامعة فهد بن سلطان وخزان مياه تبوك.

وضم وفد مجلس الشورى أعضاء المجلس معالي الدكتور سعد الحريقي والدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالرحمن العطوي والأستاذ عبدالعزيز الهدلق والدكتور علي الطخيس والأستاذ علي الوزره والدكتورة فاطمة القرني والدكتور فهد بن جمعه والدكتور محمد بن سعيد القحطاني والدكتور مفلح الرشيدي والأستاذ هاشم راجح.

لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تجتمع بعضو البرلمان الألماني

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي اجتماعاً مع عضو البرلمان الاتحادي الألماني الدكتور يوهان فاديبول والوفد المرافق له في إطار الزيارة التي قام بها للمملكة مؤخرًا.

وفي مستهل اللقاء رحب الدكتور أحمد الزيلعي بعضو البرلمان الألماني والوفد المرافق له مشيدا بالعلاقات الثنائية بين المملكة وألمانيا في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والبرلمانية .

من جانبه نوه الدكتور يوهان فاديبول بالعلاقات الثنائية بين ألمانيا والمملكة داعياً إلى المزيد من التعاون في جميع المجالات خاصة على المستوى البرلماني من خلال تبادل الزيارات بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني.

وتم خلال اللقاء استعرض علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودي وجمهورية ألمانيا الاتحادية في شتى المجالات وسبل تعزيزها خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني، وأكد الجانبان أهمية وتفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان الألماني لما لهما من دور في استكشاف أفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الدنماركية يجتمع مع سفير الدنمارك

اجتمع عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الدنماركية الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي مع سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة أولى ماديسن.

وفي مستهل اللقاء رحب الدكتور أحمد الزيلعي بسفير الدانمارك لدى المملكة مشيراً إلى العلاقات الثنائية بين المملكة والدنمارك في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والبرلمانية .

وتم خلال اللقاء استعراض علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودي ومملكة الدانمارك في شتى المجالات وسبل تعزيزها، وأكد الجانبان أهمية

تفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان الدانماركي لما لهما من دور في فتح آفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين.

لجنتا الاقتصاد والمالية تجتمعان مع بعثة صندوق النقد الدولي

عقدت لجنتا الشؤون الاقتصادية والطاقة، والمالية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الدكتور فهد بن محمد بن جمعه في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة مدير إدارة الشرق الأوسط ووسط آسيا بصندوق النقد الدولي مسعود أحمد.

وتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات الاقتصادية والمالية والنظرة المستقبلية لاقتصاد المملكة العربية السعودية في إطار التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة ورؤية ٢٠٣٠ ، حيث عبر المجتمعون عن مدى أهمية هذا التحول الاقتصادي في ظل تلك الرؤية الطموحة التي تميزت بوضوحها في رسم الاتجاه العام لتنويع مصادر الدخل الحكومي من خلال الاستثمارات المتنوعة، وكذلك تنويع القاعدة الاقتصادية غير النفطية نحو اعتماد أقل على القطاع النفطي.

وأشار أعضاء صندوق النقد الدولي خلال الاجتماع إلى أن الأسواق العالمية تنتظر طرح برامج رؤية ٢٠٣٠، وطرح ٥٪ من أصول شركة أرامكو السعودية للاكتتاب العام في السوق السعوديه والعالمية، مما سوف يزيد من حوكمة وشفافية الشركة، ضمن التوسع العمودي والأفقي لشركة أرامكو الذي سوف يكون له أثرًا اقتصاديًا على نمو الصناعة المحلية وزيادة عدد المنشآت المستخدمة لمنتجاتها أو المساندة لها في أعمالها.

ولجنة الصداقة السعودية الباكستانية تبحث مع سفير الباكستان سبل تعزيز العلاقات البرلمانية

عقد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الباكستانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الحربي بمقر مجلس الشورى في الرياض اجتماعاً مع سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى المملكة منظور الحق.

ونوه عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة السعودية الباكستانية خلال الاجتماع بعمق العلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية،وما تجده من دعم ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -يحفظه الله- وفخامة الرئيس ممنون حسين، وما حققته المشاورات السياسية المستمرة بين الجانبين من نتائج إيجابية على مختلف المستويات.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية لما لهما من دور في توثيق التعاون بين الجانبين والإسهام في فتح أفاق أوسع لعلاقات التعاون بين البلدين الصديقين.

كما تم خلال الاجتماع استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية بالمجلس تهدف إلى تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ولتحقيق أكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنة النقل والاتصالات بمجلس الشورى تزور المركز الوطني للأمن الإلكتروني

قام وفد لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة اللواء مهندس ناصر بن غازي العتيبي أمس الأول، بزيارة للمركز الوطني للأمن الإلكتروني بوزارة الداخلية، وكان في استقبال الوفد مدير عام المركز الدكتور صالح بن إبراهيم المطيري.

و رحب مدير عام المركز بوفد الشورى وقدم نبذة عن المركز الذي سيتم افتتاحه قريباً بشكل رسمي، مشيراً إلى أن المركز يعمل حالياً بتغطية الشبكة بنسبة ٨٠٪، حيث بدأ المركز بتقديم بعض الخدمات للجهات الحكومية، كما قام المركز باستضافة المؤتمر الدولي للأمن الإلكتروني، وألمح إلى أن الإستراتيجية الوطنية للأمن الإلكتروني جاهزة حالياً كمسودة مشروع وقابلة للتطبيق وقال : إنه في حال إقرارها سترفع من تصنيف المملكة في مجال الأمن الإلكتروني على المستوى الدولي.

بعد ذلك قام وفد الشورى بجولة ميدانية على إدارات وأقسام المركز. وفي نهاية اللقاء رفع اللواء المهندس ناصر بن غازي العتيبي رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى شكره لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على دعمه التواصل بين مجلس الشورى ومجالس المناطق وكافة قطاعات وزارة الداخلية بما يسهم في توفر المعلومات الدقيقة لأعضاء المجلس التي تعينهم على اتخاذ القرارات المناسبة لدعم الأمن في المملكة بمختلف مجالاته، وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة والمتوازنة في شتى مناطق المملكة.

وأشاد اللواء العتيبي بما تم الاطلاع عليه من جاهزية في المركز الوطني للأمن الالكتروني لما له من أهمية بالغة في تعزيز أمن المعلومات ورسم رؤية مستقبلية للمحافظة على سريتها وحركة تنقلها لكافة الجهات الحكومية ومنع الاختراقات الفضائية (وما يسمى السايبر) وان يكون هذا المركز بمثابة الدفاع الفضائي مشيراً إلى أن هناك جهات حيوية قد تتضرر من الهجوم الوحشي الفضائي وتدمير المعلومات أو إلغائها أو تعطيل عمل بعض المنشآت مثل شركات المياه أو الكهرباء أو المستشفيات أو الجهات العسكرية والأمنية، إلا أن هذا المركز سيعمل - بمشيئة الله- على حماية تلك المنشآت من الاختراقات الالكترونية.

ولفت النظر إلى أن مجلس الشورى سبق أن ناقش موضوع أمن المعلومات وأصدر قراراً بهذا الشأن أثناء دراسة التقارير السنوية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقد اضطلعت وزارة الداخلية بهذا الدور لما تملكه من قدرات فائقة ومحترفة.

وفي الختام قدم اللواء المهندس ناصر العتيبي درع مجلس الشورى إلى مدير عام المركز الوطني للأمن الإلكتروني الدكتور صالح المطيري.

لجنة التعليم والبحث العلمي تناقش التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

عقدت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى اجتماعاً في مقر المجلس بحضور معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور أحمد بن فهد الفهيد وذلك لمناقشة التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب والتقنية والمهنية للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ .

وفي بداية الاجتماع رحب عضو المجلس رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي الدكتور مشعل السلمي بمعالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب والتقنية والمهنية مثمناً مبادرته حضور الاجتماع لمناقشة التقرير السنوي للمؤسسة وإيضاح ما ورد في التقرير والإجابة على أسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة.

من جانبه أبدى معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب والتقنية والمهنية سعادته بحضور اجتماع اللجنة، مؤكداً حرص المؤسسة على التواصل مع مجلس الشورى، والاجتماع مع أعضاء اللجنة والإجابة على مختلف الأسئلة والاستفسارات بشأن الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصات المؤسسة ومهامها.

وقد ناقشت اللجنة خلال الاجتماع أهم انجازات المؤسسة العامة للتدريب والتقنية والمهنية والصعوبات والمعوقات التي واجهتا لتحقيق ذلك .

كما ناقش الاجتماع البرامج التدريبية والتطويرية في المؤسسة بالإضافة إلى استعراض الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الكبرى (سابك – أرامكو) والمنتهية بالتوظيف.

حضر الاجتماع من جانب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نائب المحافظ للخدمات المساندة الدكتور خالد أبا الخيل، ونائب المحافظ للتدريب الدكتور راشد الزهراني، ونائبة المحافظ المساعدة لتدريب البنات الأستاذة شيخة آل ثنيان.

لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى تنظم حلقة نقاش مع الرئيس التنفيذي لمجلس النقد الخليجي

نظمت لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى بمقر المجلس بالرياض حلقة نقاش بعنوان: (مستقبل السياسات الاقتصادية في ظل الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، والآثار الاقتصادية المتوقعة) بحضور معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحي الصمعان وعدد من أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي لمجلس النقد الخليجي الدكتور رجا بن مناحي المرزوقي.

وقد استهل عضو مجلس الشورى نائب رئيس اللجنة المالية الأستاذ محمد بن مرشد الرحيلي الحلقة بكلمة قدم فيها شكره لمعالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على دعمه لإقامة هذه الحلقة، معرباً عن تقديره للرئيس التنفيذي لمجلس النقد الخليجي على اهتمامه ومشاركته في هذه الحلقة النقاشية التي ستثري أعضاء المجلس.

وأوضح الأستاذ محمد الرحيلي أن الهدف الأسمى من مشروع الاتحاد النقدي يتمثل في تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي،مشيراً إلى أن الدول الأعضاء تملك القدرة لتحقيق قفزات اقتصادية وتنموية كبيرة إذا ما قورنت بالاقتصاديات الناضجة .

وأعرب عن أمله في أن يحقق الاتحاد النقدي نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك بقيامه على منظومة تشريعية ومؤسساتية كما أن هذا المشروع سيعزز الحضور الاقتصادي الإقليمي لمجلس التعاون ككيان يمثل أهمية في الاقتصاد العالمي.

من جانبه قدم الرئيس التنفيذي لمجلس النقد الخليجي شكره لمجلس الشورى على اهتمامه بموضوع السياسات الاقتصادية في ظل الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي،لافتاً النظر إلى مشروع الاتحاد النقدي يحظى باهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بعد ذلك استعرض الدكتور رجاء المرزوقي من خلال عرض مرئي أبرز السياسات الاقتصادية في ظل الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ثم أجاب الرئيس التنفيذي على عدد من مداخلات واستفسارات أعضاء المجلس والتي تركزت حول محاور الحلقة حيث تم تناول واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، والتجربة الأوروبية، والآثار الاقتصادية للاتحاد النقدي والسياسات الاقتصادية.

الفراج أمين عام مساعد للشؤون الإدارية والمالية بالمرتبة ١٥

رفع الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله الفراج بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهم الله - بمناسبة صدور الموافقة السامية على تعيينه على أميناً عاماً مساعداً للشؤون الإدارية والمالية بمجلس الشورى بالمرتبة الخامسة عشرة.

وأكد الفراج اعتزازه بالثقة الملكية الكريمة، سائلاً الله تعالى أن يكون عند حسن ظن القيادة به. وأن تكون دافعاً له نحو المزيد من العطاء والجهد في خدمة الوطن من خلال مجلس الشورى.

كما عبر عبدالرحمن الفراج عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ولمعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، على دعمهما ومساندتهما له في آداء عمله بما يسهم في الارتقاء بالشؤون الإدارية والمالية بالمجلس لخدمة أعضاء مجلس الشورى ومنسوبيه.

د. حياة سندي عضو في المجلس الاستشاري الماليزي للعلوم والابتكار

عين رئيس مجلس الوزراء الماليزي داتو سري محمد نجيب عضو مجلس الشورى الدكتورة حياة سندي «عضواً مميزاً» في المجلس الاستشاري الماليزي للعلوم والابتكار، الذي يسعى إلى الإسهام في إنجاز خطة التحول الماليزية.

وجاء في خطاب تعيين سندي أن ماليزيا تسعى نحو التحول إلى دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٣٠، إيماناً بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار ستلعب دوراً محورياً في المساعدة لتحقيق مكانة متقدمة للدولة بحلول عام ٢٠٣٠.

ويتكون المجلس الذي تم تشكيله في أيار (مايو) ٢٠١١ من أفراد بارزين في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وسيعمل في فترته الحالية مدة عامين ابتداء من ١٥ مايو ٢٠١٦ بشكل رسمي.

يذكر أن منظمة يونيسكو سبق أن اختارت سندي سفيرة النوايا الحسنة ضمن ١٥ خبيراً من دول مختلفة، لتطوير أفضل تكنولوجيا ممكنة للفتيات في عام ٢٠١٦، في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما تم اختيارها في عضوية لجنة تحكيم جائزة «يونيسكو» لتعليم الفتيات والنساء، التي تم إنشاؤها في دورة المجلس التنفيذي رقم ١٧٩، بصفتها أول سعودية وعربية في عضوية هذه اللجنة.

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
2007
1428هـ
Abdullatif Cancer Screening Center

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

لجنة برلمانية فرنسية تنظم ندوة بعنوان : الرؤى الجديدة للمملكة العربية السعودية

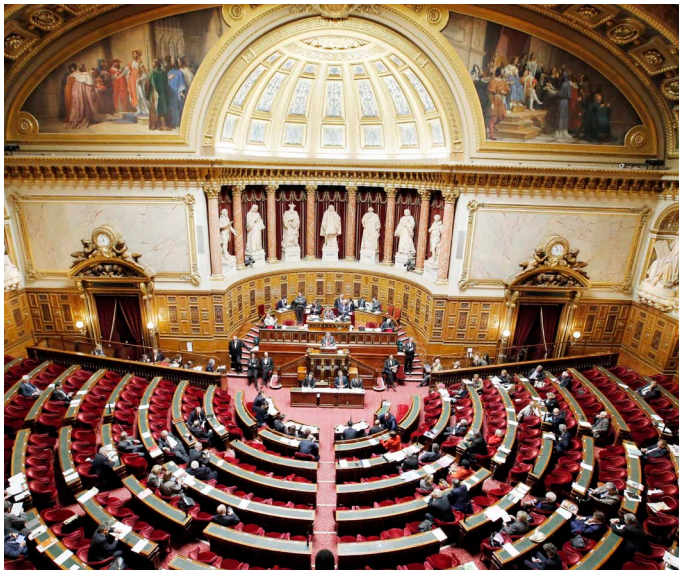

نظمت لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية الخليجية بالتعاون مع سفارة خادم الحرمين الشريفين في باريس فعاليات ندوة «الرؤى الجديدة للمملكة العربية السعودية» وذلك في مقر مجلس الشيوخ الفرنسي بحضور معالي سفير خادم الحرمين الشريفين الدكتور خالد بن محمد العنقري وبرعاية رئيس المجلس جيرار لارشي.

وفي مستهل الندوة ألقت رئيسة اللجنة البرلمانية الفرنسية الخليجية ناتالي قولي كلمة قالت فيها: إن الندوة تأتي من أجل تعميق أطر الحوار والتواصل بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، لافتة الانتباه إلى أن الزيارات المتبادلة والحوار المستمر يمثل جسر تواصل مشترك بين ثقافات البلدين. وأشادت ناتالي قولي بمركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة ودوره الفعال في مكافحة التطرف، حيث زارت المركز بداية العام الحالي مع وفد من لجنة الصداقة البرلمانية، وعدت التجربة فريدة ونوعية.

عقب ذلك القى معالي السفير الدكتور خالد بن محمد العنقري كلمة أوضح خلالها أن الندوة تأتي استكمالاً لما تقوم به السفارة من أنشطة ثقافية وسياسية، إضافةً إلى الزيارات التي تنظمها السفارة لعدد من الوفود، والتي لاقت تفاعلاً من قبل الجانب الفرنسي. وأشار معاليه إلى أن تلك الندوة وبقية الأنشطة التي تقوم بها السفارة بشكلٍ دوري تحث على التطوير ومواصلة العمل من أجل البقاء والمنافسة.

مما يذكر أن الندوة شارك فيها وأدارها عدد من المفكرين والسياسيين من كلا البلدين، وتهدف إلى توضيح الصورة الحقيقية عن المملكة لدى الغرب وإبراز دورها في مكافحة التطرف والإرهاب وتمويله، ومواقفها تجاه الأزمات والقضايا في المنطقة، ومساهمة المملكة في استقرار الاقتصاد العالمي، كما تطرقت لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، والعلاقات الثنائية بين المملكة وفرنسا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية كافة.

البرلمان العربي يرفض تسييس فريضة الحج

دعا البرلمان العربي إلى عدم تسييس فريضة الحج أو استغلالها للإساءة إلى المملكة العربية السعودية، مؤكدا نبل وقدسية هذه الفريضة لدى عموم المسلمين.

وطالب البرلمان، في بيان أصدره في ختام أعمال جلسته الخامسة والأخيرة لدور الانعقاد الأول بضرورة الابتعاد بفريضة الحج عن أي توظيف لا يكون مجمعًا للمسلمين أو يتضارب مع حقيقة هذه الفريضة، وسموها.

جاء ذلك ضمن القرارات الصادرة عن البرلمان العربي، والمتعلقة بالبند الخاص بالتنديد بالموقف الإيراني من الحج.

مجلس النواب البحريني يدين التدخلات الإيرانية في شؤون دول المنطقة

رفض مجلس النواب البحريني التدخلات الإيرانية في سوريا والعراق واليمن، كما دان التدخلات التي تطال مملكة البحرين وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال مجلس النواب البحريني في بيان له: إنه تابع قلق شديد التدخلات المتكررة والسافرة من قبل إيران في شؤون المنطقة، وذلك بجميع أدوات التدخل التي تتبعها سواء كانت أدوات إعلامية أو عسكرية، هو الأمر الذي يتعارض مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والمواثيق الدولية لكافة المنظمات الدولية والإقليمية. ورفض التدخلات المستمرة في كل من سوريا والعراق واليمن ، وما تقوم به المليشيات والأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية من قمع للحريات والأعمال الإرهابية التي تنتهك حقوق الإنسان في إيران.

خطة للبرلمان العربي لدعم الحل السياسي للأزمة السورية

أعلن رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان عن خطة عمل وخارطة طريق للبرلمان العربي لدعم الحل السياسي للأزمة السورية بنقل الحل من الإطار الدولي إلى العربي، موضحًا أن خطة تحرك البرلمان العربي تتضمن التوجه إلى البرلمانات والجهات الدولية لتحقيق نتائج داعمة للأزمة السورية، أو إعلان الطرف المسؤول عن إفشال المفاوضات.

وندد الجروان في مؤتمر صحفي عقده في ختام الاجتماع الطارئ للجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي التابعة للبرلمان الذي عقد بمقر الجامعة العربية بالتصعيد الإرهابي الذي يمارس بحق الشعب السوري الذي صار يدفع الثمن باهظاً بين قتيل وجريح ونازح، مشيرًا إلى أهمية احتضان أحد الدول العربية لحوار "سوري – سوري" من أجل التوصل إلى حل ينهي النزاع الذي أدى إلى وضع إنساني كارثي يهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها، منتقدًا موقف المجتمع الدولي إزاء القضايا العربية.

حل مجلس النواب الأردني.. وانتخاب مجلس جديد في سبتمبر

صدر في عمان مرسوم ملكي يقضي بحل مجلس النواب الأردني، وذلك تمهيدا لأجراء انتخابات برلمانية لانتخاب مجلس نواب جديد أواخر شهر سبتمبر القادم وفقا لنص الدستور الأردني.

وكان قد تم في شهر فبراير الماضي إقرار مشروع قانون جديد للانتخابات تم بموجبة تحديد عدد أعضاء المجلس الجديد ب ١٣٠ عضوا بينهم ١٥ مقعدًا مخصص للنساء.

وقد قدمت الحكومة الأردنية الحالية استقالتها، وتم تشكيل حكومة انتقالية لمدة خمسة أشهر تتولى الإشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة.

عقوبات أمريكية على نواب لبنانيين ينتمون لحزب الله

قال مساعد وزير الخزانة الأمريكي دانييل جلاسير، إن وزراء وأعضاء في مجلس النواب اللبناني ينتمون لحزب الله الإرهابي، قد تُفرض عليهم عقوبات بموجب قانون أمريكي يستهدف وقف تمويل حزب الله الإرهابي.

ويهدد القانون الأمريكي إلى منع التمويل الدولي عن حزب الله الإرهابي، الذي أجيز في ديسمبر الماضي بفرض عقوبات ضد أي أحد يمول هذا الحزب الإرهابي بشكل كبير. وأفاد مصرف لبنان ومسؤولون أمريكيون وفقا لـ //

رويترز// أن هذا القانون لا يستهدف المواطنين اللبنانيين العاديين ولن يؤثر بشكل سلبي على القطاع المالي اللبناني.

النواب العراقي يمدد فصله التشريعي لاستكمال الإصلاحات والتشريعات الضرورية

قرر مجلس النواب العراقي اليوم مد فصله التشريعي الحالي، لاستكمال الإصلاحات والتشريعات الضرورية.

وجاء في بيان مقتضب صادر عن مكتب رئيس المجلس/ بناءً على الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس النواب، واستنادا الى المادة ٥٨ من الدستور، تقرر تمديد الفصل التشريعي الحالي لمجلس النواب وذلك للحاجة الماسة لاستكمال الإصلاحات والتشريعات الضرورية اللازمة تحقيقًا لمصالح البلاد العليا. ولم يشر البيان إلى فترة التمديد، أو تاريخ بدئها وانتهائها. يذكر أن الفصل التشريعي الحالي لمجلس النواب العراقي كان من المفترض ان ينتهي في شهر يونيو،مما يعنى دخوله في إجازة لمدة شهرين .

البرلمان الأوروبي يقر إحداث إصلاحات هيكلية جذرية على أداء جهاز اليوروبول

وافق البرلمان الأوروبي على قرار يجيز إحداث إصلاحات هيكلية جذرية على أداء جهاز الشرطة الاتحادية الأوروبية ، " يوروبول" الذي يتخذ من مدينة لاهاي مقرًا له، بما يسمح بتكيف وتيرة التعاون بين الأجهزة الأمنية الأوروبية.

واعتمد النواب الأوروبيون خلال اجتماع دوري للبرلمان توصية بتفعيل التنسيق الأمني والتبادل الثنائي للمعلومات الأمنية. وقال مفوض الشؤون الداخلية الأوروبية ، ديميتريس افراموبولوس ، إن مسألة تبادل المعلومات تعد الثغرة الخطيرة في الآداء الأمني الأوروبي، وأن الهجمات الإرهابية المسجلة مؤخرًا تحتم تجاوز ذلك بشكل سريع. وسيتسنى لجهاز الشرطة الاتحادية يوروبول بدءًا من العام المقبل تولي عمليات تبادل المعلومات الأمنية بين أجهزة المخابرات

للدول الثماني والعشرين. وستتمكن شرطة "يوروبول" وفق التشريع الجديد من الاتصال مباشرة بالأجهزة الأمنية المختلفة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ومواقع التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات الضرورية ضمن إدارة أزمة العنف السياسي والإرهاب.

حكومة يلدريم تحوز على ثقة البرلمان التركي

فازت حكومة رئيس الوزراء التركي الجديد بن علي يلدريم في التصويت على الثقة في البرلمان، وحظيت بموافقة على برنامجها.

وأفاد رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان في تصريح له أن الحكومة حصلت على أصوات ٣١٥ نائبًا موافقا مقابل ١٣٨ صوتًا رافضًا، في التصويت الإلكتروني، الذي شارك فيه ٤٥٣ نائبًا.

وكان يلدريم تسلم مهام منصبه، من سلفه أحمد داود أوغلو، وأعلن تشكيلته الوزارية عقب مصادقة رئيس الجمهورية التركية عليها.

البرلمان الفلبيني يعلن رودريغو دوتيرتي رئيسًا للبلاد

أعلن برلمان الفلبين في جلسته رودريغو دوتيرتي رئيسًا مقبلاً للبلاد بعد فوزه في الانتخابات التي جرت في الفلبين في شهر مايو.

وأقر البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) في مانيلا النتيجة الرسمية للاقتراع الرئاسي التي تشير إلى فوز دوتيرتي بفارق أكثر من ستة ملايين صوت.

ولم يحضر دوتيرتي (٧١ عاما) جلسة البرلمان مفضلاً البقاء في مسقط رأسه مدينة دافاو في جنوب البلاد.

وحقق رئيس بلدية مدينة دافاو الجنوبية فوزًا ساحقًا في الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من مايو وتقدم فيها بفارق أكثر من ستة ملايين صوت على خصومه.

توقيع مذكرة تفاهم بين مجلسي النواب البحريني والمغربي

وقّع مجلس النواب المغربي مذكرة تفاهم مع مجلس النواب في مملكة البحرين.

وتهدف المذكرة التي تم التوقيع عليها خلال جلسة المباحثات التي عقدت في العاصمة المغربية الرباط بين رئيس مجلس النواب المغربي رشيد الطالبي العلمي ورئيس مجلس النواب البحريني أحمد إبراهيم الملا.

إلى تعزيز العلاقة بين المؤسستين والتنسيق بين المجلسين النيابيين في القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يضمن تقديم الدعم الاحترافي للمجلسين على أفضل وجه.

الأدوات الاقتصادية : Economic Instruments

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

أضحت الأدوات الاقتصادية وسيلة للسياسة الخارجية، وتتمتع بمكانة مهمة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين الأول: احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. حيث أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة والتضخم ونقص المواد الغذائية قضايا مهمة تشغل بال الحكومات، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل. أما العامل الثاني: فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

تعتبر التعريفات الجمركية Tariffs من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة. فقد تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية، حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تسهم في دعم الميزانية العامة للدولة. وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، إذ أن فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية. كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها.

ثم هناك القيود النقدية Currency Regulations وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة والاستثمار. وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والجنيه الإسترليني. والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان دفوعاتها، وهو البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج.

وقد تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي Embargo كأداة للسياسة الخارجية. والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية. وقد يكون الحضر كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلعة؛ أو جزئياً أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة، مثال ذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣.

وعلى خلاف الحظر قد يكون الأجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة Boycott والمقاطعة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة. وهي تفرض إما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية؛ لكنها كثيرًا ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعة الدول العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تصنع فيها.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa